جهود منظمة اليونسكو في التعليم من أجل التنمية المستدامة (دراسة مقارنة)

د/ حنان محمود محمد عبد الرحيم [1]

الملخص:

نشأت منظمة اليونسكو في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ لمعالجة ويلاتها،والآثار الناجمةعنها.ومنذ نشأة اليونسكو لم تبرح طوال تاريخهاعن تعزيز كل الجهود التي تُسهم في خلق التنمية المستدامة،والأعمال المنفذة في هذا الاتجاه،وقد بدأت اليونسكو اهتمامها بالاستدامة منذ عام 1968،وأُدخِلَ مفهوم الاستدامة في التعليم العالي لأول مرة على المستوى الدولي من خلال برنامج التعليم البيئي للأمم المتحدة.

وقد وُجِدَ أن قطاع التعليم غير مبالٍ بعديد من التطورات الدولية المتعلقة بمجال التنمية المستدامة خلال العقدين الماضيين؛عوضًاعن المشاركة أو الانخراط فيها كما كان متوقعًا أو كما كان مُفترضًا؛الأمر الذي دفع عدد من الدراسات في البحث حول الأسباب التي جعلت مؤسسات التعليم تتخلف في تنفيذ قضايا التنمية المستدامة،ومنها الدراسة الراهنة.

تُلقي الدراسة الضوء على قضية استدامة التعليم،وتكتسي الدراسة أهميتها كونها من الدراسات العربية القليلة التي تتناول بالتحليل والنقد لدور اليونسكو في تحقيق استدامة التعليم،وبيان الملامح المستقبلية لتعزيز الجهود في هذا

[1]() مدرس التربية المقارنة, كلية التربية– جامعة الإسكندرية.

الصدد،وتأمل الباحثة أن تُسهم نتائج الدراسة في الإحاطة بتلك القضية وتعزيز الجهود الرامية لذلك في مصر.

وتقدم الدراسة رصدًا تحليليًا مقارنًا لخبرات الدول في هذا الصدد؛باستخدام **مدخل بيرداي**؛لاتساقه مع طبيعتها،وأهدافها،حيث تتناول جهود اليونسكو في تحقيق استدامة التعليم في كل من **الصين، وكوريا، والسويد، والبرازيل**؛لبيان الاهتمام العالمي بقضية التعليم من أجل التنمية المستدامة.

UNESCO's efforts in education for sustainable development (A comparative study)

Dr. hanan Mahmoud mohammed

Abstract:

UNESCO was created in the aftermath of World War II to address its scourge and impacts.Since the establishment of UNESCO, it has not stopped throughout its history to promote all efforts that contribute to the creation of sustainable development, and the work carried out in this direction. UNESCO has begun its interest in sustainability since 1968, and the concept of sustainability in higher education was introduced for the first time at the international level through the United Nations Environmental Education Program .

It has been found that the education sector has not been interested in many international developments related to the field of sustainable development during the past two decades, rather than participating or engaging in it as expected or as assumed;Which prompted a number of studies in the research on the reasons that made educational institutions lag behind in implementing sustainable development issues, including the current study.

The study sheds light on the issue of the sustainability of education, and the study receives its importance as it is one of the few Arab studies that deals with the analysis and criticism of UNESCO's role in achieving the sustainability of education, and clarify future features to enhance efforts in this regard, and the researcher hopes that the results of the study contribute to surrounding this issue and enhance efforts to do so in Egypt.

The study provides a comparative analysis of countries' experiences in this regard, using Bereday approach to its consistency with its nature and objectives, as it addresses UNESCO's efforts to achieve the sustainability of education in China, Korea, Sweden and Brazil to demonstrate global interest in the issue of education for sustainable development.

جهود منظمة اليونسكو في التعليم من أجل التنمية المستدامة (دراسة مقارنة)

د/ حنان محمود محمد عبد الرحيم [1]

مقدمة:

نشأت منظمة اليونسكو في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام1946؛ لمعالجة ويلاتها، والآثار الناجمة عنها. ومنذ نشأة اليونسكو لم تبرح طوال تاريخها عن تعزيز كل الجهود التي تُسهم في خلق التنمية المستدامة والأعمال المنفذة في هذا الاتجاه. بدأت اليونسكو التزامها بالعمل لصالح التنمية المستدامة في إطار أنشطة قطاع العلوم، واليوم أصبح هذا الالتزام في مجالات التربية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والعلوم الطبيعية.

اقتُلِعَت الأفكار القديمة التي كانت تركز على التنمية في جانبها الاقتصادي فحسب، وأصبح يُنظر لها على أنها عملية شمولية. وقد ظهر الاهتمام بالاستدامة قبل سبعينيات القرن الماضي؛ كرد فعل لاستخدام الإنسان المفرط للبيئة؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية. وعضدت المؤسسات الدولية التأكيد على حق الأجيال القادمة، جنبًا إلى جنب مع الأجيال الحالية في العيش عيشة كريمة في ضوء إمكانات البيئة المحيطة بهم. ولم تكن اليونسكو بعيدة عن هذا الأمر؛ حيث أكدت أن التنمية المستدامة هي النموذج الأسمى للأمم المتحدة.

وانطلاقًا من الدور المتعاظم للتربية على تشكيل مواطني الغد، وإعدادهم لبناء مستقبل أفضل، أُنيط على عاتقها تحمل المسؤولية؛ للإسهام في رسم مستقبل أكثر استدامة بمشاركة كل من: الحكومات ومنظمات المجتمع المحلي.

بدأت اليونسكو اهتمامها بالاستدامة تحديدًا في عام 1968، وأُدخِلَ مفهوم الاستدامة في التعليم العالي(Sustainability in Higher Education(SHEلأول مرة على المستوى الدولي من خلال برنامج التعليم البيئي للأمم المتحدة

[1]() مدرس التربية المقارنة, كلية التربية– جامعة الإسكندرية.

عام1978.ومنذ ذلك الوقت وضعت عدد من الإعلانات الوطنية والدولية المتعلقة مباشرة بالاستدامة البيئية في مجال التعليم العالي، واكتسبت هذه التصريحات قبولًا في مؤسسات التعليم العالي، وتم إقرارها وتوقيعها لاحقًا من قبل عديد من الجامعات[1].

يُشير الميثاق التأسيسي لليونسكو في ديباجته على اعتزامها تأمين فرص التعليم تأمينًا كاملًا متكافئًا لجميع الناس. ومنذ بداية عملها في قطاع التربية وهي تُرسخ وتؤكد على الأدوار التي تقوم بها في التعليم، على أن هذه الجهود لم تكن كافية لأنها عُدَّت بمثابة توصيات، وتوجيهات غير مُلزمة، كما أنها لا يُمكن أن تُجني ثمارها بوضعها الراهن في ضوء عالم يسعى نحو تحقيق الاستدامة.

وقد تنامى الاهتمام الدولي بدور التعليم في تعزيز ما يُنشد من مستقبل مستدام، منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة البشرية إستكهولم 1972 غير أن تلك الجهود أخذت شكلًا جديدًا مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، –على سبيل المثال–فيما يتعلق بالتعليم العالي عقد ممثلو الجامعات مؤتمرات عديدة حول العالم، نجم عنها سلسلة من الإعلانات المعترف بها دوليًا[2]، والتي تُركز على أهمية التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة، وتدعو مؤسساته للعمل بها؛ غير أن هذه الجهود مازالت قليلة، وقاصرة وغير كافية لتغيير الممارسات المؤسسية في التعليم العالي؛ مما يؤكد ضرورة بذل مزيد من الجهود لجعل التعليم العالي حافزًا للتقدم والاستدامة في الابتكار الأكاديمي والعلمي[3].

وفي السياق نفسه أقر مؤتمر القمة العالمي جوهانسبرج عام 2002 على إحراز بعض التقدم في الالتزامات بشأن تحقيق التنمية المستدامة، وأكد من جديد التصميم على تعزيز الركائز الثلاث للتنمية المستدامة وهي: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، وعليه فقد أظهرت القمة بأن التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعليم مازال محدودًا[4].

وقد كُللت تلك الجهود حين اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2002 القرار رقم(5)المتعلق بعقد الأمم المتحدة من أجل الاستدامة 2005–2014، وقد انتهى العقد دون نتائج ملموسة على تحقيق استدامة التعليم.وعلى الرغم من إحراز الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية –على سبيل المثال–تقدمًا واضحًا

في تنفيذ استراتيجيتها للتنمية المستدامة–؛ لاسيما فيما يتعلق بمؤشرات التعليم من أجل التنمية المستدامة، فضلًا عن التقدم المحرز في إعادة توجيه السياسات والمناهج التعليمية ومواءمة أهداف التعليم مع رؤى وأهداف التنمية المستدامة الوطنية–غير أنه لابد من التأكيد على أن التعليم من أجل التنمية المستدامة عملية طويلة الأمل، فالعقد الواحد ليس وقتًا كافيًا لإعادة توجيه أنظمة التعليم المعقدة وتحويلها لخدمة أهداف الاستدامة، وسيتطلب المضي قُدمًا في هذا عدد من الإجرءات للتصدي للتحديات التي تُبطِئُ التقدم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة بعد عام 2015[5].

وقد وُجِدَ أن قطاع التعليم غير مبالٍ بعديد من التطورات الدولية المتعلقة بمجال التنمية المستدامة خلال العقدين الماضيين؛ عوضًا عن المشاركة أو الانخراط فيها كما كان متوقعًا أو كما كان مُفترضًا؛ الأمر الذي دفع عدد من الدراسات في البحث حول الأسباب التي جعلت مؤسسات التعليم تتخلف في تنفيذ قضايا التنمية المستدامة[6].

مشكلة الدراسة وسياقها:

لما كانت الدول تسعى إلى تحقيق الاستدامة في كافة الجوانب؛ للحفاظ على حقوق الأجيلا القادمة في حياة كريمة، ولكون التعليم ذا شأن رفيع في تطوير المجتمعات؛ وقدرته على دفع جهود تحقيق الاستدامة قُدمًا، بذلت اليونسكو جهودًا عديدة في سعيها نحو تحقيق الاستدامة في التعليم. وعليه، تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن لليونسكو الإسهام في تحقيق استدامة التعليم؟

ويتفرع من هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما الأسس النظرية للتعليم من أجل التنمية المستدامة؟
2. ما واقع الجهود المبذولة من جانب اليونسكو لخدمة التعليم من أجل التنمية المستدامة في دول المقارنة؟
3. كيف يمكن الإفادة من الدراسة المقارنة لخدمة التعليم من أجل الاستدامة في مصر؟

أهداف الدراسة:

تُلقي الدراسة الضوء على قضية استدامة التعليم، ودور اليونسكو في تحقيقه، وعلى الرغم من أهمية تلك القضية إلا أن الدراسات العربية في هذا الصدد مازالت غير متوافرة بشكل كبير؛ خاصة فيما يتعلق بتحليل دور اليونسكو في تحقيق الاستدامة، ونقد الجهود المبذولة في هذا الصدد. وتسعى الدراسة إلى تحقيق نوعين من الأهداف:

الأهداف التنظيرية:

1. الوقوف على طبيعة مفهوم التنمية المستدامة، وتطوره.
2. رصد وتحليل جهود اليونسكو في سبيل تحقيق استدامة التعليم.
3. رصد وتحليل لبعض الخبرات الأجنبية في مجال تحقيق استدامة التعليم.
4. تعرف المعوقات التي تحول دون تنفيذ استدامة التعليم.
5. تعرف التوجهات المستقبلية لليونسكو في مجال تحقيق استدامة التعليم.

الأهداف التطبيقية:

تتلخص الأهداف التطبيقية للدراسة في الإفادة من تحليل جهود اليونسكو في مجال الاستدامة، ومحاولاتها لتحقيق استدامة التعليم، وتعزيز تنفيذ الاستدامة في مصر، حيث يُمكن الاستفادة من نتائج الدراسة من قبل المسؤولين في القطاع التعليمي وصناع القرار في بناء خطط ومشروعات مستقبلية لتضمين تنفيذ استدامة التعليم.

أهمية الدراسة: –

1.تبرز أهمية الدراسة الحالية في أنها تتزامن مع ظهور عقد جديد للتنمية المستدامة؛ استكمالًا لجهود تحقيق التنمية المستدامة على مستوى دول العالم، ومصر ليست بعيدة عن هذا الصدد؛ وفقًا لما أقرته استراتيجية التنمية المستدامة مصر 2030.

2.تُسهم الدراسة في زيادة وعي صانعي القرار ومخططي التعليم بالقضايا المرتبطة بالتنمية المستدامة على مستوى العالم.

3. تُشكل الدراسة الراهنة نقطة انطلاق نحو دراسات مستقبلية أخرى في مجال قياس تنفيذ جهود استدامة التعليم.

4.إثراء المكتبة العربية في مجال دراسات التربية الدولية وأبرز قضاياها؛ تلك المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

5. تكتسي الدراسة أهميتها كونها من الدراسات العربية القليلة التي تتناول بالتحليل والنقد لدور منظمة اليونسكو في تحقيق استدامة التعليم، وبيان الملامح المستقبلية لتعزيز الجهود في هذا الصدد.

7. تأمل الباحثة أن تُسهم نتائج الدراسة في الإحاطة بقضية استدامة التعليم وتعزيز الجهود الرامية لذلك في مصر.

منهج الدراسة:

تهتم الدراسة بإحدى قضايا التربية الدولية وهي؛ **التعليم من أجل التنمية المستدامة** مع رصد تحليلي مقارن لخبرات الدول في مجال تحقيق استدامة التعليم. وتستخدم الدراسة الراهنة **مدخل بيرداي**؛ لاتساقه مع طبيعتها، وأهدافها؛ والذي يعتمد على اتباع خطوات علمية منطقية تنطلق من فرض مبدئي، وصولًا إلي الفرض الحقيقي واختياره وانتهاءً بوضع عدد من الآليات والتوصيات المقترحة. وتتمثل خطوات منهج بيرداي في الدراسة الراهنة فيما يلي:

1. الوصف: ويقصد بهذه الخطوة رصد عناصر، ومكونات استدامة التعليم في حالات المقارنة، بالاستناد إلي فرض مبدئي **مفاده أن** الجهود التي قدمتها اليونسكو ونفذتها تلك الدول قد أسهمت في تحقيق استدامة التعليم.

2. التفسير: ويُقصد به تحليل جهود اليونسكو في تحقيق استدامة التعليم في دول المقارنة وبيان القوى والعوامل المؤثرة فيها.

3. المقابلة: ويقصد بها مقابلة جهود اليونسكو في تحقيق استدامة التعليم في دول المقارنة، والعوامل المؤثرة فيها عن طريق وضعها بجوار بعضها البعض بهدف التوصل إلى أوجه التشابه والاختلاف بينها، وبالاعتماد على تصنيف المعلومات، وجدولتها، وعقد الموازنة بينها: أي القيام بالمقارنة المبدئية للتوصل إلى فرض البحث الحقيقي.

4. المقارنة: وهي الخطوة التي يتم فيها التأكيد من صحة الفرض الحقيقي في ضوء الحقائق المتصلة بطبيعة مشكلة الدراسة وتفسيرات هذه الحقائق في ضوء مفاهيم العلوم الاجتماعية، ثم يعقب ذلك ترتيب ما سبق ذكره بحيث تتقابل الحقائق

المستخلصة في حالات المقارنة؛ للخروج بتفسير حقيقي لأسباب التشابه والاختلاف بينها فيما يتعلق بجهود اليونسكو في تحقيق استدامة التعليم.

حدود الدراسة:

تختص الدراسة الراهنة بفحص قضية التعليم من أجل التنمية المستدامة، وجهود اليونسكو في استدامة التعليم بمجالاتها المختلفة، وتقتصر تحديدًا على ما يلي:

- تناول جهود اليونسكو في تحقيق استدامة التعليم في كل من **الصين، وكوريا، والسويد، والبرازيل؛** لبيان الاهتمام العالمي بقضية التعليم من أجل التنمية المستدامة. وتم اختيار تلك الخبرات لعدد من المبررات على النحو التالي:
- اختيرت الصين، وكوريا؛ لبيان الاهتمام بتنفيذ الاستدامة في دول شرق أسيا؛ خاصة مع فقرها في الموارد الطبيعية، ورغبتها في تعويض هذا الفقر؛ الأمر الذي أسهم– في بعض الأحيان– بالسلب على تلك المناطق.
- اختيرت السويد كممثل لدور أوروبا – وبصفة خاصة لمنطقة اللجنة الاقتصادية، والتي تتميز بجهود واضحة في مجال الاستدامة، وسعي دؤوب لتطبيق استراتيجيات متعلقة بها منذ بداية الألفية الثالثة وحتى الآن. علاوة على انطلاق الاهتمام بالتنمية المستدامة عالميًا منها منذ عقد مؤتمر ستوكهولم.
- اختيرت البرازيل كممثل لدول أمريكا الجنوبية – والتي يعاني معظم سكانها من ضعف المستوى الاقتصادي وذلك في إطار سعيها لرفع اقتصاداتها، ومواجهة الفقر، والسعي للنمو المستدام، وجهودها في التنمية البيئية على وجه التحديد منذ عقد قمة الأرض.

مصطلحات الدراسة:

ويشمل ذلك تحديد المصطلحات لغًة، ثم اصطلاحًا على النحو التالي:

***التنمية:** في اللغة معناها" النماء" أي الازدياد التدريجي، ويُقال نمى المال نموًا أي تراكم وكَثُرَ[7].

***الاستدامة:** في اللغة دام الشيء دَوْمًا، ودَوامًا: ثبت، وأقام. واسْتدامَ الشيء: دام، ودَوَّمَ الشيء أي طلب دَوَامَه[8].

***التنمية المستدامة:** تعرف بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها الخاصة؛ وهذا يؤكد المساواة في الفرص المتاحة داخل وبين أجيال المجتمع.

***التعليم من أجل الاستدامة:** يُعرف التعليم من أجل الاستدامة بأنه العملية التربوية التي تهدف إلى تعزيز الوعي حول القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة؛ كالقضايا الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية والبيئية، ويُركز التعليم من أجل التنمية المستدامة على الوسائل، والأدوات، والعمليات التي يمكن أن تسمح للناس أن يطوروا أو يحصلوا على القيم، والكفاءات، والمهارات، والمعارف اللازمة للمساهمة في تحقيق مزيد من الاستدامة على المستوى المحلى، الإقليمي، العالمي.

خطوات الدراسة:

تسير الدراسة وفقًا للخطوات التالية:

1. عرض لنشأة اليونسكو، واهتمامها بالتعليم، وتحقيقها لآليات التعاون التربوي الدولي.
2. نبذة تاريخية عن نشأة، وتطور التنمية، وظهور الاستدامة.
3. رصد أبرز جهود اليونسكو في تحقيق استدامة التعليم؛ في محاورها الثلاثة: البيئة، الاقتصاد، المجتمع، مع بيان ذلك في بعض الدول.
4. منظور نقدي لأدوار اليونسكو في تحقيق استدامة التعليم.
5. منظور مستقبلي للتعليم من أجل التنمية المستدامة.
6. أوجه الاستفادة من جهود اليونسكو في تحقيق استدامة التعليم بمصر.

الإطار النظري للدراسة

يُمكن ترجمة الخطوات السابقة في عدد من المحاور الرئيسة تُشكل في مجملها الإطار النظري للدراسة. كما يلي:

المحور الأول: اليونسكو والتعاون التربوي الدولي

يُعد التسارع الكبير في تدفق المعلومات، والذي ميز القرنين العشرين، والحادي والعشرين أمرًا لا يمكن إغفاله، ولا إغفال جُملة التغيرات التي أودت بالمجتمعات نتيجة لتأثيرات عصر العولمة، والكوكبية. ويُعد التعاون الدولي التربوي إحدى الاستجابات للكوكبية، ومن القضايا الملحة التي يتوجب علينا تنفيذ آلياتها.

ويُعتبر **التعاون التربوي الدولي** International educational cooperationإحدى مجالات التعاون الدولي؛ يهدف إلي تطوير التربية بأشكالها المختلفة النظامي، وغير النظامي، واللانظامي في جميع أنحاء العالم، باعتباره آلية لتدعيم احترام الآخرين، وتعميق التفاهم، والتبادل، والتعاون بين الشعوب[9].

وعليه، تبدو الحاجة ملحة لتحتيم التعاون التربوي الدولي؛ الأمر الذي يُوجب الاهتمام العالمي؛ خاصة من المنظمات الرسمية الحكومية، وغير الحكومية على المستوى الدولي، والإقليمي، والمحلي بمراجعة مفاهيم، وآليات، ووظائف التربية في ظل التحديات الكونية الجديدة.

تُعد منظمة الأمم المتحدة للتربية، والعلم، والثقافة UN Educational, Scientific and Cultural Organization(UNESCO) أحد الوكالات الدولية المتخصصة، المنوطة بمهام التربية والعلوم والثقافة وتبادل المعلومات والاتصالات. ولقد نص الميثاق التأسيسي لها في ديباجته على ما يلي:"لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تُبنى حصون السلام"[10]؛ ولهذا استهدفت المنظمة المساهمة في صون السلم، والأمن بالعمل عن طريق التربية، والعلم، والثقافة على توثيق عُرى التعاون بين الأمم لضمان الاحترام الشامل للعدالة، والقانون، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية لكافة الناس دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أوالدين[11].

تهتم منظمة اليونسكو بعدد من القطاعات لعل على رأسها التربية، وتعد المنظمة إحدى الوكالات الدولية التي يُعهد إليها تطبيق آليات التعاون التربوي الدولي في كافة مراحل التعليم، وأيضا أبرز قضاياها التنمية المستديمة محور اهتمام الورقة البحثية الراهنة.

ومنذ إنشاء اليونسكو، وهي تؤكد على الدور الهام الذي يقوم به التعليم في تنمية المجتمعات، ومسؤولياته في تعزيز التنمية وثقافة السلام، ولم تكف المنظمة طوال تاريخها عن تشجيع تلك الأنشطة والأعمال المنفذة في هذا الاتجاه.

المحور الثاني: التنمية؛ المفهوم والتطور:

يركز هذا المحور على تحديد مفهوم التنمية، وتطوره، ولقد اختلفت الدراسات في ذلك؛ ويرجع السبب إلى جُملة الآراء حول عملية التنمية من حيث مجالاتها، وشموليتها فبعضهم يقتصر في تحديد المفهوم على مجال معين؛ كالمجال الاقتصادي أو المجال الاجتماعي وما إلى ذلك. إلا أن هذه المفاهيم جزئية وقاصرة. وسوف يتم بيان ذلك في عدد من العناصر على النحو التالي:

1.نشأة وتطور مفهوم التنمية:

إن التنمية عملية شمولية لا تقتصر على النمو الاقتصادي فحسب كما كان شائعًا من قبل؛ لأن ذلك يجعل الإنتاج مقياسًا للتنمية؛ بحيث إذا توفر نمو وزيادة في الإنتاج كانت هناك تنمية، وإذا انتفى انتفت[12].

2.التطور التاريخي لمفهوم التنمية:

لقد أثبتت تجارب بلدان العالم الثالث– ومنها البلدان العربية– أن الاقتصار على قياس التنمية بالنمو الاقتصادي؛ معبرًا عنه بزيادة متوسط دخل الفرد – ما هو إلا تغطية لخفايا الموضوع حيث إن الأغلبية الساحقة من المواطنين في تلك البلدان، والتي حققت متوسطًا عاليًا في دخل الفرد – لا تزال بعيدة عن مواقع الإنتاج والانتفاع بها. غير أنه لتحديد مفاهيم التنمية يمكن متابعة مراحل تطورها بشيء من التفصيل.

ويُمكن التمييز بين ثلاث مراحل اكتسبت التنمية خلال كل منها معنى ومفهومًا مختلفًا، وسيتضح ذلك من خلال عرض حركة التطور التاريخي لمفهوم التنمية وطبيعتها كما يلي[13]:

***المرحلة الأولى: التنمية الاقتصادية:**

اهتمت مختلف النظريات الفلسفية، والاقتصادية بالتنمية؛ لتحقيق الرخاء الاجتماعي، وقد ركزت النظريات القديمة للفكر الاقتصادي على أن التحديث والتقدم يتم تحت مظلة التحديث الاقتصادي. وبدأ المفهوم الخاص بالتنمية يُنظر إليه على اعتبار أن الإنسان مورد مهم من الموارد الاقتصادية بالمجتمع، وبالتالي يجب الاهتمام بإعداده وتجهيزه صحيًا، وعلميًا، واجتماعيًا؛ ليؤدي دورًا أفضل في التنمية.

***المرحلة الثانية: التنمية عملية اجتماعية محورها الإنسان:**

أدت التغيرات السريعة، والمتلاحقة في شتى مجالات الحياة التي شهدها العالم في أواخر الثمانينات، وبداية التسعينات إلى التأكيد على هذا المعنى الجديد للتنمية، وتبني أساليب ومؤشرات تُعطي الجوانب الاجتماعية، والإنسانية قدرًا أكبر في صنع التنمية وقياسها.

***المرحلة الثالثة: التنمية تخلص من التبعية:**

بدأت هذه المرحلة بنهاية السبعينيات وظهور عدد من المفكرين الذين حاولوا تفسير فشل بعض المحاولات التنموية التي تبنتها دول العالم الثالث، وأرجعوا ذلك إلى التقسيم الحالي للعمل في النظام العالمي؛ إلى دول هامشية" العالم الثالث"، ودول متقدمة، أو دول تابعة ودول متبوعة وترتب على ذلك أن عائد كل تنمية في الدول التابعة يذهب حقيقة إلى الدول المتبوعة وكسر هذه الحلقة يتطلب نظامًا اقتصاديًا عالميًا جديدًا يكفل استمرار تنمية حقيقية في دول العالم الثالث، مما أدى إلى بروز مفهوم متكامل للتنمية في العقد الثالث لها يتضمن توفير الحاجات الإنسانية، وتحقيق المشاركة الاجتماعية، ويعطي أولوية للدول الفقيرة، وتطور التعليم ليساير ذلك الاتجاه.

يتضح من العرض السابق لمفهوم التنمية أن الرؤى قد تنوعت وتفاوتت بشأنه متأثرة بما كان يسود العالم في التطلع نحو التحديث ومواجهة مشكلات التخلف. وقد

توالت مفاهيم التنمية وموجهاتها، ومرتكزاتها لتصل إلى التأكيد على المورد البشري توازنًا مع التركيز على قضايا الاستثمار الاقتصادي، والمؤسسات الاجتماعية وهذا يعني نظرة شاملة للتنمية.

استخدمت بعض الأدبيات مصطلح التنمية المستديمة كتعبيرين التنمية بمفهومها الشامل، ولقد ظهر الاهتمام بالاستدامة في وقت مبكر من عقد السبعينيات من القرن الماضي حينما تحقق لأعداد متزايدة من الأفراد أن فساد البيئة سوف يُضعف بدرجة كبيرة القدرة على ضمان التوسع في الازدهار، والعدالة الاقتصادية بالإضافة إلى الدراسات التي جذبت الاهتمام إلى استخدام الإنسان المفرط للبيئة سعيًا وراء التنمية الاقتصادية.

وتتعدد الرؤى الخاصة بتعريف الاستدامة، ومنها التعريف الذي وضعته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية"برونتلاند"عام 1987، والذي يُحدد التنمية المستدامة بأنها" التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها الخاصة". ويؤكد هذا المفهوم صعوبة تحقيق العدل بين الأجيال القادمة في حالة غياب العدل بين أفراد الجيل المعاصر، وفي حالة استمرار المكاسب الاقتصادية لبعض مجموعات الأفراد بما يعرض للخطر رفاهية أفراد ينتمون لمجموعات أخرى من العالم، والنظر إلى العدل على أنه المساواة في الفرص المتاحة داخل وبين أجيال المجتمع يمتلك ثلاثة مظاهر؛ اقتصادي، واجتماعي، وبيئي. ومن ثم فإن التنمية التي تحقق التوازن والترابط بين أهداف هذه المظاهر الثلاثة يمكن أن تُستدام لفترة طويلة، والعكس فإن تجاهل أحد هذه المظاهر يُمكن أن يُهدد التنمية ككل. وعليه فإن الاستدامة تعد نموذجًا للتفكير بشأن المستقبل؛ بحيث تتوازن فيه الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق التنمية وتحسين جودة الحياة[14].

وبالإضافة لما سبق، يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي التأكيد على حق الجيل الحالي، والأجيال القادمة في العيش عيشة كريمة قائمة على الاستثمار الأمثل لإمكاناتهم وقدراتهم التي منحها الله إياهم. وفي هذا السياق لابد من التفرقة بين ثلاثة مصطلحات يشيع استخدامها في الأدبيات المتصلة بهذا الموضوع، وهي **النمو المستدام، والاستخدام المستدام، والتنمية المستدامة.** فالنمو المستدام: هو

مفهوم متناقض في مفرداته؛ حيث لا يوجد شيء مادي يمكن أن ينمو إلي ما لانهاية، والاستخدام المستدام هو مفهوم يمكن أن يكون ملائمًا للموارد المتجددة فقط، أما التنمية المستدامة فهي تهدف بالإضافة لما أُشِيرَ سابقًا إلي تحسين نوعية حياة البشر مع الأخذ في الاعتبار القيود البيئية التي تُفرض على استخدام التكنولوجيا، والتنظيم الاجتماعي المرتبطان بتلبية الحاجات المتعلقة بتحسين نوعية حياة الإنسان[15].ويوضح شكل رقم(1) تضافر البيئة، والمجتمع، والاقتصاد لتشكل مفهومًا جديدًا للاستدامة.

المحور الثالث: اليونسكو واستدامة التعليم.

تُسهم اليونسكو بوصفها وكالة متخصصة تنتمي إلى منظومة الأمم المتحدة في بناء السلام، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، ودعم الحوار بين الثقافات من خلال التربية، والعلوم، والثقافة، والاتصال، والمعلومات؛ فمن خلال هذا الحوار، يُمكن للعالم أن يتوصل إلى وضع رؤى شاملة للتنمية المستدامة، ولهذا فهي تعمل على تأمين التعليم الجيد للجميع والتعلم مدى الحياة، تسخير المعارف والسياسات العلمية لأغراض التنمية المستدامة.

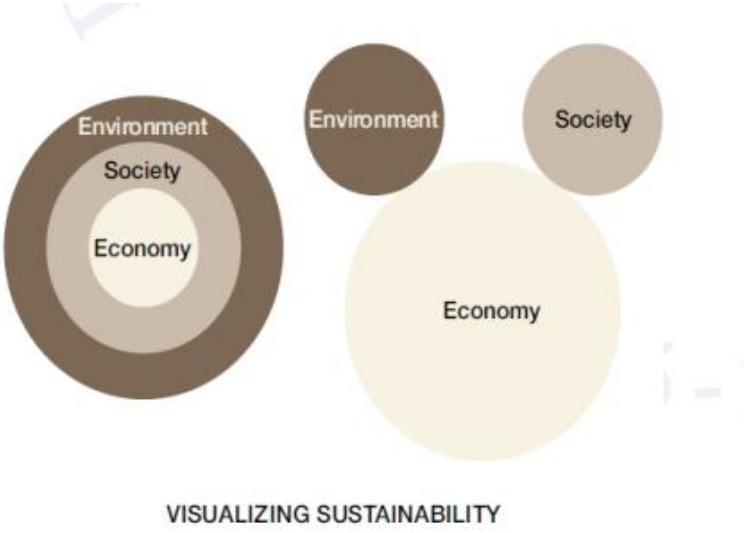

شكل رقم (1) يوضح تصور الاستدامة بمجالاتها المختلفة

المصدر:
United Nations Educational Scientific and Cultural Organization," Education for Sustainable Development in Action", 5.

وللتعرف على الدور الذي قامت به اليونسكو من أجل استدامة التعليم سيتم في البداية تناول تطور تاريخ الاستدامة،ثم رصد تفصيلي لأبرز جهود اليونسكو في تحقيق استدامة التعليم على النحو التالي.

1.ظهور التنمية المستدامة: –

عقدت اليونسكو في عام 1968 مؤتمرًا بشأن التنوع البيولوجي، والذي أسفر عن برنامج Unesco's man and the biosphere program (MAP)، بالإضافة إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، ثم عُقِدَ مؤتمر ستوكهلم للأمم المتحدة عام 1972، وكان أول مؤتمر على نطاق كبير للأمم المتحدة حول البيئة، والتنمية. ومن المسلم به اعتبارها المؤتمر بداية الوعي العام، والسياسي بالمشاكل البيئية العالمية. ولقد أنتج المؤتمر إعلانًا يتضمن(26)مبدأً من المبادئ المتعلقة بالبيئة، والتنمية، وخُطة عمل مع(109)توصية[16].

إن عقد قمة الأرض في عام 1992 كان الحدث الأكثر تأثيرًا – فيما يتعلق بالاستدامة؛ حيث أصبح على الحكومات، والمجتمعات المحلية عبء بمسؤولية وضع خُطط الاستدامة، ومن أجل القيام بهذا فعليهم أن يحددوا أولويات، وأهداف الاستدامة على كافة المستويات[17].

2.التعليم من أجل التنمية المستدامة:

تُعد التربية أمرًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة، فمن خلالها يُمكن تعزيز قدرة قادة ومواطني الغد لخلق الحلول وإيجاد مسارات جديدة لمستقبل أفضل وأكثر استدامة، ويعاونها في ذلك كل من الحكومات، والمجتمع المدني، وكذلك الأفراد فالجميع يجب أن يسهموا بطريقتهم الخاصة. استخدمت الأمم المتحدة الاستدامة باعتبارها النموذج الأسمى لمعالجة عديد من التحديات المترابطة؛ كالحد من الفقر، حماية البيئة، العدالة الاجتماعية، التعليم للجميع. ولقد سُمي "التعليم من أجل التنمية المستدامة"Education for Sustainable Development(ESD) أيضًا" التعليم من أجل الاستدامة" Education for Sustainability (EFS) في بعض أجزاء من العالم، وهي الفكرة الأساسية للتعليم في الألفية الجديدة.

صِيغَ مُصطلح **التعليم من أجل التنمية المستدامة** في منتصف التسعينات كبديل للتعليم البيئي Enviromental Education(EE)؛ والمقصود به أي تعليم حول ومع البيئة، وهو واحد من نتائج التغيرات في طريقة التفكير التي حفزها تقرير" **مستقبلنا المشترك**"، والمعروف أيضًا باسم "**تقرير برونتلاند**".وعلى مدى السنوات العشرون الماضية أو نحو ذلك، شُجِعَتْ المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء العالم لحشد الطلاب، وتعزيز المشاركة الفعالة على المستويات المحلية، والوطنية، والعالمية لتحقيق التنمية المستدامة بين قطاعات التعليم، ويُمكن الإشارة بصفة خاصة للتعليم العالي، حيث كان المتوقع للجميع أن يلعب دورًا رئيسًا في النقاش حول البيئة، والتنمية المستدامة نظرًا لموقعه، وطبيعته الاستراتيجية[18].

قامت دراسة (Filho,2015)بتحليل التطور المفاهيمي للاستدامة، وأشارت إلى مروره بثلاث مراحل رئيسة: المرحلة الأولى (1987–1997)تحت تأثير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية WCED ؛ حيث كان يُنظر للتنمية المستدامة غالبًا على أنها مُدعاة للقلق بالنسبة للدول، كما يُنادى بها في جدول أعمال القرن 21، وعلى النحو المتفق عليه من قبل رؤساء الدول الذين حضروا مؤتمر البيئة، والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو في يونيو1992.أما المرحلة الثانية (1998–2002) فيلاحظ حدوث تغير ملحوظ في النظرة العامة للتنمية المستدامة؛ حيث تطورت من كونها مجرد مشاركة البلدان في التنمية إلي جعل التنمية المستدامة محور اهتمام الأفراد، والمؤسسات. وفي هذه المرحلة أيضًا عُقِدَ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج – جنوب أفريقيا – في الفترة من 26 أغسطس إلى4 سبتمبر عام 2002، والذي أطلق عليه أيضًا(Rio+10). وقد أشاد المؤتمر إلى إحراز تقدم ضئيل نسبيًا في التنمية المستدامة منذ انعقاد المؤتمر الأول–الذي عقد قبل 10 سنوات؛ حيث إن الالتزامات، والتعهدات التي قدمتها عديد من الحكومات في مؤتمر البيئة، والتنمية لم تتحقق بعد. أما المرحلة الثالثة (2003–حتى الآن)؛ فتتسم المرحلة الحالية بديناميات جديدة في التصور العام لماهية الاستدامة مع افتراض واسع النطاق بأنه ليس فقط الحكومات، ولكن أيضًا الأفراد والمؤسسات وحتى الشركات مازالت بحاجة لجُملة من الالتزامات نحو الاستدامة. وعلى رأس هذه المرحلة عُقِدَ المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة(والذي عُرف باسم Rio+20)في ريو

دي جانيرو – البرازيل(يونيو2012)، وقد نشر تقريره المعنون "المستقبل الذي نريده" The future we want؛ الأمر الذي تسبب في بدء مرحلة جديدة مع تصور أكبر لماهية الاستدامة، وما الذي يمكن أن تحققه[19].

وخلاصة ما سبق، أنه بعد الاتفاق في استكوهولم على ضرورة التصدي إلى مشكلة تدهور البيئة، والاتفاق في مؤتمر الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو على أن حماية البيئة، والتنمية الاجتماعية، والاقتصادية أمور لابد منها للتنمية المستدامة، واستنادًا إلى مبادئ ريو– ولتحقيق هذه التنمية– تم اعتماد البرنامج العالمي المعروف باسم جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

يتعلق التعليم من أجل التنمية المستدامة بكل جوانب العملية التعليمية؛ بما في ذلك التخطيط، ووضع السياسات، وتنفيذ البرامج، والتمويل، والمناهج الدراسية، والتدريس، والتعلم، والتقييم، والإدارة كما يهدف إلي توفير تفاعل مترابط بين التعليم والتوعية العامة والتدريب بهدف خلق مستقبل أكثر استدامة[20].

عرفت دراسة (Filho,2015)التعليم من أجل التنمية المستدامة على أنه: العملية التربوية التي تتميز بمداخل، وأساليب تهدف إلى تعزيز الوعي حول القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة؛ على سبيل المثال القضايا الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والبيئية وهذا يختلف عن النهوج السابقة، حيث كان التركيز على القضايا البيئية فقط. ويُمكن القول بأن التعليم من أجل التنمية المستدامة يُركز على الوسائل، والأدوات، والعمليات، التي يمكن أن تسمح للناس أن يطوروا أو يحصلوا على القيم، والكفاءات، والمهارات، والمعارف اللازمة؛ للمساهمة في تحقيق مزيد من الاستدامة. وقد أجُبر المربين في جميع أنحاء العالم على العمل من أجل إعادة النظر في محتويات التدريس للسماح للنظم التعليمية بالاستجابة إلي التحديات الاجتماعية – الاقتصادية – ليس فقط البيئية– على المستوى المحلى، الإقليمي، العالمي[21].

3.مجالات تركيز التعليم من أجل التنمية المستدامة: –

هناك عدد من المجالات التي يمكن التركيز عليها في نطاق التعليم من أجل التنمية المستدامة ومنها ما يلي[22]:

1. تحسين الوصول إلي جودة التعليم الأساسي، والاحتفاظ بالبنين، والبنات فيه.

2. إعادة توجيه البرامج التعليمية القائمة لمعالجة الاستدامة؛ وهذا يتطلب مراجعة التعليم منذ مرحلة الطفولة المبكرة وحتى التعليم العالي، وإعادة التفكير فيما يتم تدريسه وكيف يتم تدريسه، وكيف سيتغير ذلك إذا وُضعت الاستدامة في محور الاهتمام.

3.زيادة الفهم، والوعي العام للاستدامة؛ حيث إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب مواطنين على دراية بالاستدامة، وبالإجراءات اليومية الضرورية للمساعدة في تحقيق أهدافها الوطنية، وهؤلاء المواطنون سوف يحتاجون إلى تثقيف على نطاق واسع.

4.توفير التدريب لجميع قطاعات القوى العاملة؛ حتى تتمكن من الإسهام في الاستدامة المحلية، والإقليمية، والوطنية.

ويمكن ملاحظة أن النقطتين الأولى، والثانية ترتبطان بالتعليم الرسمي، بينما الثالثة، والرابعة تختصان بالتعليم غير الرسمي أو غير النظامي.

وعليه، لكي يكون التعليم من أجل التنمية المستدامة فعالًا، يجب[23]:

أ. أن يُعالج بطريقتين؛ من خلال مواضيع التعليم من أجل التنمية المستدامة في جميع المواد، والبرامج، والدورات ذات الصلة، ومن خلال توفير برامج ودورات محددة خاصة بالموضوع.

ب. أن يُركز على تجارب التعليم التي تتوخى التمكين، والتي توطد السلوك المُراعي للتنمية المستدامة في المؤسسات التعليمية.

ت. أن يعزز التعاون، والشراكات بين المنتمين إلى قطاع التعليم وغيرهم من أصحاب المصلحة.

ث. أن يتيح فهم المشاكل البيئية على الصعيد العالمي، والإقليمي، والوطني، والمحلي وذلك بتوضيحها وفق دورة الحياة والتركيز على الآثار الاقتصادية والاجتماعية بدل الاكتفاء بالأثر البيئي.

ويُسلم جدول أعمال القرن 21 بأهمية التعليم بجميع أشكاله كوسيلة أساسية لإحراز التقدم في اتجاه التنمية المستدامة، على سبيل المثال: المادة 117 من خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبرج (سبتمبر 2002) أكدت بوضوح على ضرورة التعهدات الحكومية نحو التعليم من أجل

التنمية المستدامة، ودعم أفعال عاجلة على كل المستويات، وأوصت بتبني عِقْدْ للتعليم من أجل التنمية المستدامة حيث يمكن أن يوفر الإعداد له وتنفيذه بؤرة قوية للتعاون. كما أن تبني عِقدًا للتعليم من أجل التنمية المستدامة يمثل اعترافًا بالتعليم كأولوية لتحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي عمل على اعتبار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في الفترة من يناير 2005 إلي ديسمبر 2014.

سبقت الإشارة إلى التركيز على التنمية المستدامة في الأجندة السياسية عقب قمة الارض، وما أعقب ذلك من تكليف التعليم بدور هام في جدول أعمال القرن 21. إلا أنه برغم ذلك، لم يكن دور التعليم، ولا سيما للمعلمين، مفصلاً بشكل جيد الأمر الذي أدى إلى إطلاق عديد من المبادرات خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة(WSSD)في جوهانسبرغ في عام 2002؛ لتعزيز دور ومساهمة المعلمين في التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك التعليم العالي العالمي من أجل الاستدامة. وفي هذا السياق، اختارت الحكومتان اليابانية، والسويدية التعليم من أجل التنمية المستدامة كرأس حربة لمساهماتهما، وقررت الأمم المتحدة، استناداً إلى مقترحاتها، أن تُعيّن سنة 2005 كعامٍ للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وعينت 2005–2014 كعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، مع اليونسكو بوصفها الوكالة الرائدة.[24]

4. مجالات الاستدامة:

تشمل مجالات الاستدامة: البيئة، والمجتمع، والاقتصاد ويعرض الجزء التالي كيفية إيلاء الاهتمام بالمجالات المختلفة للاستدامة. إن واحدًا من أهم الأسئلة اليوم هو كيفية القيام بتثقيف الجيل القادم من أجل مجتمع أو عالم مستدام. وهذا السؤال في حد ذاته ينطوي على التكامل بين المجالات: البيئي، والاقتصادي، والاجتماعي. واليوم يعلم الجيل الحالي أنه استخدم أكثر من نصيبه العادل من موارد العالم. وهذا يجب أن يتغير. وعليه فان هناك حاجة إلى تثقيف الجيل القادم ليصبح أفضل استعداداً لاتخاذ قرارات نحو ضمان أن التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية في جميع أنحاء العالم مستدامة.

ويُعد التعليم أداة مهمة للربط بين البيئة، والمجتمع، والاقتصاد؛ لتحقيق الاستدامة، وعلى الرغم من استكشاف فكرة التعليم من أجل التنمية

المستدامة(ESD)منذ اعتماد مفهوم التنمية المستدامة(SD)لأول مرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1987، إلا أنه قد بدأت قيادة التعليم من أجل التنمية المستدامة من خارج المجتمع التعليمي، وخاصة من قبل المنتديات السياسية، والاقتصادية الدولية، والتي أقرت ضرورة الوعي بالتعليم كمفتاح للاستدامة وتضمين أبعاد الاستدامة الإيكولوجية والاجتماعية – الاقتصادية في إطار التعليم بشكل عام، والتعليم العالي على وجه الخصوص. على سبيل المثال: تم التأكيد على الثلاثة أركان المتعلقة بالتنمية المستدامة وهي:التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة – في جداول أعمال رابطة دول جنوب شرق آسيا(ASEAN)في تعزيز مجتمع الآسيان 2015 ، الذي يضم مجتمع الأمن السياسي للآسيان والجماعة الاقتصادية للآسيان والآسيان الاجتماعية، والثقافية[25].وفيما يلي عرض لمجالات الاستدامة المختلفة، وكيفية تنفيذها.

4-1البيئة:

أصبح العالم اليوم أكثر تعقيدًا، وتغايرًا نتيجة لتأثيرات العولمة المعقدة، وتتعرض جميع أنظمة الحياة على الأرض لخطر شديد – وفي كثير من الأحيان يكون النشاط الإنساني السبب الجذري للكوارث البيئية. وقد صرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان، في تقريره السنوي لعام 1998 بأن المخاطر البيئية، والكوارث، –وليس الحرب والصراع، هي السبب الرئيس لانعدام الأمن البشري. وأنه لم يعد بوسعنا تجاهل الروابط بين العولمة، والتجارة، والفقر، والتنمية، والبيئة.هذا هو المكان الذي يبرز فيه دور التعليم، ورفع الوعي بمسؤولياتنا الفردية تجاهه[26].

وفي السياق البيئي، يجب أن تكون البلدان الأكثر عرضة لخطر تغير المناخ أكثر استعدادًا لإدراج الحد من مخاطر الكوارث، التوعية بتغير المناخ في استراتيجياتها التعليمية الوطنية مقارنة بالبلدان الأخرى، وعليه يأخذ التعليم من أجل التنمية المستدامة على عاتقه في هذه الدول دورًا أكبر للعمل في الحفاظ على البيئة. وفي هذا الصدد يلحظ أن أنشطة اليونسكو بشأن التنوع البيولوجي منعكسة داخل الأنشطة التعليمية. وقد أُجرِيَ مسح لتفقد أنشطة اليونسكو في التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتبين منه أن 59٪ من البلدان قد نفذت إجراءات بشأن التربية على

التنوع البيولوجي، علاوة على التنوع داخل المراحل التعليمية المختلفة على النحو التالي:95٪ في التعليم الابتدائي، 100٪ في التعليم الثانوي، 83٪ في التعليم العالي، 85٪في تعليم المعلمين، 73٪ في التعليم والتدريب المهني والتقني و48٪ في التعليم غير الرسمي[27].

على الرغم من الاعتراف–على نحو متزايد–بدور التعليم في مواجهة تحديات تغير المناخ، إلا أن قطاع التعليم لا يزال غير مستخدم كمورد استراتيجي لمعالجة تلك التحديات، الأمر الذي يؤكد ضرورة وضع إطار للتوعية بتغير المناخ من خلال التعليم أو ما يسمونه" التعليم أو التثقيف من أجل التغير المناخي"(CCE) climate change education، لذا يركز الجزء التالي على معالجة قضية التثقيف من أجل التغير المناخي في سياق التعليم من أجل التنمية المستدامة، والتي يمكن أن نطلق عليها التثقيف بشأن تغير المناخ من أجل التنمية المستدامة Climate Change Education for Sustainable Development(CCESD)، ويتم ذلك خلال جملة من النقاط تشمل: التغير المناخي ومبرراته المنطقية في سياق التعليم من أجل التنمية المستدامة، المبادئ الرئيسية لتنظيم CCESD ، المهارات والمبادئ التي ينبغي تعزيزها من خلاله.

وجهت المادة (6)من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ(UNFCCC)الدول إلى النظر في التعليم، والتدريب، والتوعية العامة كجزء لا يتجزأ من التغلب على التغير المناخي(CC)؛ الأمر الذي يتعين معه إعادة النظر في نمط الحياة، والتعاون الدولي في هذا الصدد، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلي أنه لا يمكن معالجة أزمة المناخ من خلال الاتفاقات السياسية؛ على سبيل المثال: التعهدات لتنظيم، والحد من الانبعاثات الكربونية، والحوافز المالية والحلول التكنولوجية فحسب، بل من الضروري إجراء جملة من التغييرات الهيكلية، والثقافية، والسلوكية، والإيديولوجية على نطاق أوسع وبعبارة أخرى، فإن التحولات في طريقة تفكيرنا، وعملنا، وكيفية ارتباطنا بالأجيال الحالية، والمستقبلية ضرورية، وهذا هو المجال الذي يلعب فيه التعليم دورًا حاسمًا في الاستجابات المناخية[28].

على الرغم من بطء وتيرة مفاوضات المناخ على المستوى الوطني عالميًا، إلا أن هناك دليل على وجود التزام سياسي متزايد بالتعامل مع قضية تغير المناخ وقد أشارت دراسة استقصائية عام 2012 شملت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبًا إلى أنه بين عامي 2007 و2012، ازداد عدد البلدان التي لديها إما تشريعات أو استراتيجيات مناخية بشكل ملحوظ؛ لا سيما في الاقتصادات ذات الكثافة السكانية العالية، و"الاقتصادات الناشئة" في أمريكا اللاتينية وآسيا. وبحلول عام 2012، كان لدى 39 في المائة من البلدان إما تشريعات أو استراتيجيات للتخفيف من آثار حدة المناخ؛ مقارنة بنسبة 23 في المائة في عام 2007، وعلاوة على ذلك، فإن تسعة من أقل البلدان نمًوا في العالم قد أعلنت عن خطط أو استراتيجيات تتضمن عناصر للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معها. وقامت عدد من البلدان مثل: الصين وكندا بتطوير خطط عمل التغير المناخي لتتضمن مبادرات تعليمية محددة، وأحيانًا كاستجابة مباشرة للتأثيرات المحلية المرئية– بوضوح–على التغير المناخي؛ الأمر الذي يؤكد وعي متنامي من جانب الحكومات الوطنية حول الحاجة الملحة لتحقيق الاستقرار في نظام المناخ وإعداد المواطنين ومجتمعاتهم لمواجهة تحديات التغير المناخي.وبرغم ذلك وُجِدَ أن طاع التعليم لم يتم التعامل معه بشكل صريح في وثائق الاستراتيجية هذه، على الرغم من دوره الحاسم في الاستجابة للتحديات التي يطرحها التغير المناخي[29].

لقد برز مشهد عالمي جديد في استراتيجية التعليم من أجل التنمية المستدامة للنصف الثاني من منتدى التنمية الاقتصادية، والاجتماعية؛ حيث أبرزت اليونسكو تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والتنوع البيولوجي كموضوعات ذات أولوية، ثم أنشي برنامج"تعليم تغير المناخ من أجل التنمية المستدامة(CCESD)"في عام 2010 كبرنامج رائد ضمن التعليم من أجل التنمية المستدامة.

يُعتبر التغير المناخي(CCE)ظاهرة جديدة تكتسب أهمية متزايدة في عمل المنظمات الدولية وغير الحكومية الدولية.ويتجلى ذلك جزئيًا في إطلاق تحالف الأمم المتحدة عام 2012 ؛ والمعني بالتثقيف، والتدريب، والتوعية العامة بشأن تغير المناخ، في حين تم التعرف على البيئة، والتنمية المستدامة على أنها إطار أفضل ملائمة للتقدم إلى التثقيف من أجل التغير المناخي [30]، والذي يُعرف بأنه:جُملة

العمليات التي تهدف إلي تحسين الدرجة التي يتم إعداد نظام التعليم من أجلها في استجابته لتحديات تغير المناخ[31].

وتجدر الإشارة إلى وبرغم أن قضية التغير المناخي تعتبر علمية أو بيئية في المقام الأول، لكن بالرغم من ذلك تبدو أسبابها الجذرية، وتأثيراتها الفعلية، والمتوقعة واسعة النطاق. ونظرًا لأن التغير المناخي يشمل عوامل بيئية، وسياسية، واجتماعية واقتصادية، ؛ فإن الإطار الشامل للتعليم من أجل التنمية المستدامة إطارًا مثاليًا لتعزيز التثقيف من أجل التغير المناخي.ويعتبر تأطير CCESD من منظور عالمي وسيلة مهمة لتمكين التحالفات عبر الوطنية؛ بحيث يمكن للأفراد في أماكن مختلفة العمل بشكل جماعي نحو تحسين مصير الكوكب[32].

ويعد التثقيف من أجل التغير المناخي ظاهرة ناشئة في المشهد السياسي العالمي، فهي ليست مفهومًا ثابتًا يتم تطبيقه بطريقة موحدة في جميع أنحاء العالم، على العكس من ذلك، يتم تفسيرها، والتعامل معها بطرق مختلفة. وقد تم تسليط الضوء على العلاقة بين سياسات التعليم من أجل التنمية المستدامة، والتثقيف من أجل التغير المناخي، وتبين أنه لا يتم تسليط الضوء على التثقيف من أجل التغير المناخي كمجال محدد ولكن يتم تضمينه كموضوع رئيس للتعليم من أجل التنمية المستدامة[33].وفي هذا الصدد يُمكن الاستناد إلى دراستين عابرتين وطنيتين للسياسات الوطنية الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة والتثقيف من أجل التغير المناخي.الدراسة الأولى من قبل التحالف الدولي لمعاهد التعليم الرائدة(IALEI)غطت 10 دول، وقامت بتحليل التاريخ، والسياسة، والنهج المفاهيمي لكل بلد فيما يتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، أما الدراسة الثانية، والتي كُلِفَتْ بها اليونسكو في 2012–2012 فكان الدافع إليها الإبلاغ عن وضع مبادئ توجيهية بشأنCCESD، وفحص ما تم بخصوص سياسة التثقيف من أجل التغير المناخي منذ عام 2008 .وقد خرجت ببعض النتائج تعكس بعض الاتجاهات العالمية الأخيرة المؤثرة على سياسة التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم من أجل التغير المناخي، ومنها:

*أولاً: حدوث زيادة في تواتر وشدة الظواهر المناخية المتطرفة، والكوارث المرتبطة بتغير المناخ في جميع أنحاء العالم.

*ثانيًا:حدوث تحول ملحوظ في الخطاب الدولي بشأن التنمية، والتحديات العالمية، حفزها مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2012 بشأن التنمية المستدامة(ريو +20)، والمناقشة الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015.فعلى سبيل المثال شجع محور ريو +20 عديد من المنظمات–، بما في ذلك اليونسكو على الاقتصاد الأخضر.

*ثالثًا: تأثر الاقتصاد العالمي بالأزمة الاقتصادية، لا سيما في البلدان المتقدمة الصناعية، بينما لاتزال بلدان"بريكس": البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب أفريقيا تواصل نموها الاقتصادي، على الرغم من تباطؤها في العامين الماضيين.

وتجدر الإشارة إلي أنه في معظم هذه الدول، لا تزال سياسات التعليم من أجل التغير المناخي–حتى الآن– في مستوى عام.غير أنه في بعض البلدان، تضمنت سياسة التعليم من أجل التغير المناخي والتعليم من أجل التنمية المستدامة منذ عام 2008 مزيد من خطط العمل والبرامج والمبادرات؛ كماهو الحال في: فيتنام، والفلبين، وجنوب إفريقياوشيلي.وتعد السياسات التي تركز بشكل واضح على الحد من مخاطر الكوارث محركًا رئيسًا للتعليم من أجل التغير المناخي في عدد قليل من البلدان مثل(بنغلاديش، والفلبين، وتوفالو)، بينما يتم دمج التعليم فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث في عديد من البلدان الأخرى في أطر أوسع من التعليم من أجل التنمية المستدامة التعليم من أجل التغير المناخي كما هو الحال في:فيتنام، وجنوب أفريقيا، وشيلي، والجمهورية الدومينيكية، وأستراليا[34].

4–2. المجتمع:

يُقدر عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس والمعرضون لأزمات غذائية حاليًا بـ نحو66 مليون طفل جائع – حوالي 40 في المائة منهم في أفريقيا – وهناك 72 مليون طفل إضافي في هذه الفئة العمرية لا يذهبون إلى المدرسة على الإطلاق. يلعب الأمن الغذائي، والتغذية دورًا مهمًا في تطوير التعليم. وتوفر التغذية المدرسية حافزاً للأسر المعيشية لإرسال أطفالها إلى المدارس لتلقي التعليم، مع الحد من الجوع على المدى القصير، وتحسين التغذية، والصحة. وقد ظل برنامج الأغذية العالمي يدعم تطوير التعليم من خلال برامج التغذية المدرسية لأكثر من 45 سنة– من خلال الشراكات مع القطاعين: العام، والخاص–، على سبيل المثال استفاد 22

مليون طفل في 63 بلدًا من برامج التغذية المدرسية التي ينفّذها برنامج الأغذية العالمي في عام 2009، ومن بين هؤلاء 10.5 مليون في 37 بلدًا أفريقيا[35].

ويُعد التعليم من أجل سكان الريف(ERP) نهجًا سياسيًا يهدف إلى مساعدة ما يقرب من مليار شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، والأميين البالغين 776 مليون في إطار الأهداف الإنمائية للألفية[36].ومن البرامج المفيدة في هذا الصدد أيضًا برنامج موئل الأمم المتحدة، والذي يشارك في تحسين جودة، ونطاق الفرص التعليمية المناسبة خلال جملة من الأنشطة مثل:تطوير الشراكات مع الجامعات، تعزيز قيم ومبادئ الاستدامة في المناطق مثل المياه، والصرف الصحي، وكذلك تغير المناخ، وغيرها[37].

4-3. الاقتصاد:

هناك جُملة من التحديات التي يواجهها المجتمع الراهن، والتي تنعكس بشكل كبير على حياة الأفراد في الكوكب؛ الأمر الذي يُعضد ضرورة البحث في إنشاء اقتصاد جديد للطاقة. ولقد نفذت ذلك بعض الدول مثل كوريا؛ حين أعلنت الحكومة الكورية عن النمو الأخضر باعتباره رؤية وطنية، وسنت الحكومة بالفعل القانون الإطاري بشأن النمو الأخضر، وشرعت فيه إطلاق رسمي للمعهد العالمي للنمو الأخضر (GGGI)في عام 2010.[38]

5.تطبيقات استدامة التعليم في المراحل التعليمية المختلفة:

يبحث هذا القسم في سياقات التعليم من أجل التنمية المستدامة، وكيفية تنفيذها داخل المراحل التعليمية المختلفة: تعليم طفل ما قبل المدرسة، التعليم الابتدائي، التعليم الثانوي، التعليم العالي، التعليم التقني، والمهني.

فيما يتعلق **بتعليم طفل ما قبل المدرسة**، فيعد تضمين التعليم من أجل التنمية المستدامة في الرعاية، والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة تطورًا جديدًا؛ حيث كانت الحاجة إليها في مستوى الطفولة المبكرة دومًا موضع تساؤل.لكي يعيش الأطفال حياة جيدة في المستقبل، علينا أن نفكر في المستقبل على أنه بداية اليوم، وخاصة تعليمهم في السنوات الأولى، وبالتالي التفكير في نوع التعليم الذي يمحو نحو عالم مستدام، وصياغة ذلك في موضوعات تهدف إلى جعل المجالات الثلاث: البيئة،

والاقتصاد، والمجتمع ذات مغزى وصلة للأطفال الصغار، وهناك عدد من الاتفاقيات الدولية، مثل: التعليم للجميع، تنمية أهداف الألفية، عقد معرفة القراءة والكتابة، اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل، وعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة، والتي تسعى جميعًا لعالم أكثر عدلاً، بحيث يكون للأولاد والبنات، الأغنياء، والفقراء، والناس من الجنوب، والشمال، ومن أصول عرقية مختلفة، لديهم حقوق متساوية ولكن ربما لا تتساوى الفرص.على سبيل المثال: استضافت السويد ورشة عمل دولية حول موضوع"مساهمة تعليم الطفولة المبكرة في مجتمع مستدام" في 6 مايو 2007 ، وتم فيها الإقرار بأن التعليم من أجل التنمية المستدامة هو مسألة تعلم مدى الحياة يجب أن تبدأ في السنوات الأولى.علاوة على ذلك، فإن مؤتمر منتصف المدة لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة، والذي عقد في بون ، 2009 ، اعترف بأن الطفولة المبكرة لم يتم أخذها في الاعتبار عندما تم استعراض ما تم القيام به في هذا المجال.تأسست منظمة Mondiale pour l'Éducation Préscolare (OMEP)في عام 1948 كمنظمة مهنية غير حكومية للتعليم خلال الطفولة المبكرة، ولتعليم السلام، ولكن مهمتها وخطة عملها مكرسة الآن للتعليم من أجل التنمية المستدامة في السنوات الأولى، وقد اهتمتOMEP بالبحث في قضايا التعليم من أجل التنمية المستدامة، والطفولة المبكرة في "المجلة الدولية للطفولة المبكرة"[39].وهكذا عززت OMEPحقوق الطفل في التعليم، والرعاية في جميع أنحاء العالم؛ لدعم الأنشطة التي تعمل على تحسين الوصول إلى التعليم، والرعاية الجيدة [40].

وفيما يتعلق **بالتعليم في المدارس الابتدائية، والثانوية**– فبخلاف مافي مرحلة الطفولة المبكرة–، نجد له تاريخ في الانخراط في الموضوعات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة تحت مسمى التعليم البيئي أو الصحة البيئية.ويوجد حول العالم عشرات الآلاف من مشاريع التعليم من أجل التنمية المستدامة في تلك المدارس، بعضها داخل المدارس، وبعضها خارج المناهج الدراسية؛ من خلال النوادي المدرسية على سبيل المثال في كوريا أصبح التعليم من أجل التنمية المستدامة جزءًا من المنهج الوطني عام 2009؛ فغالبًا ما يتم دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في المجالات ذات الصلة مثل: التعليم البيئي،

تعليم النمو الأخضر، تعليم الطاقة، تغير المناخ، التعليم والتعددية الثقافية. وفي إيطاليا: وردالتعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج الدراسية الرسمية الثانوية. ومع ذلك، يتم تنفيذ معظم المشاريع التعليمية حول التنمية المستدامة خارج إطار المناهج الرسمية، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية البيئية، والمؤسسات، والمنظمات المحلية الأخرى.وفي فنلندا: يظهر التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم الابتدائي، والثانوي؛ كجزء من المنهج؛ وقد طُلِبَ من جميع المدارس وضع خطة للتنمية المستدامة بحلول نهاية عام 2010بحيث تحوي الخطة تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة، وإجراءات ذلك ، والمسؤولون عن التنفيذ[41].

وفيما يتعلق بالتعليم العالي فينبغي في البداية الإشارة إلى الاهتمام المتنامي لليونسكو بالتعليم العالي من خلال عرض لأبرز الإنجازات التي أقامتها بشأنه، وتتبع أهم المؤتمرات التي أقامتها، وجُملة القضايا التي تُوليها اهتمامها في هذا الصدد. على سبيل المثال: مؤتمر عام 1998[42]، والمؤتمر العالمي للتعليم العالي 2009:الديناميات الجديدة في التعليم العالي والبحث من أجل التغير المجتمعي والتنمية[43].

ولقد استمر الاهتمام بقضايا التعليم العالي من قبل منظمة اليونسكو، خاصة مع الوعي بدور هذا النوع من التعليم، وتزايد الطلب الاجتماعي عليه. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة البشرية (استكهولم 1972) تنامى الاهتمام الدولي بدور التعليم العالي في تعزيز ما ينشد من مستقبل مستدام. ومن الإعلانات الدولية التي تركز على أهمية التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة إعلان هاليفاكس ديسمبر 1991، إعلان سوانزي أغسطس 1993، إعلان كيوتو نوفمبر 1993[44].ويجب على الجامعات أن تلعب دورًا في التنمية البشرية المستدامة من خلال: البحث، والتعليم، والخدمات الاجتماعية على المستويات المحلية، والإقليمية، والوطنية، والدولية، والعالمية[45].

وهناك أدلة قوية على أن مؤسسات التعليم العالي تساهم بقوة في التنمية المستدامة ككل، وتنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة على وجه الخصوص؛ نظرًا لموقعها، وطبيعتها الاستراتيجية، وهناك عدد من المؤشرات مثل **"الاستدامة في الجامعات: الفرص والتحديات والاتجاهات، والاستدامة في الجامعات: آفاق**

جديدة" توضح ذلك، وحتى الكتاب الذي أُعِدَ في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو في يونيو 2012كان يحتوي على إطار شامل للمناهج، والأساليب، والطرق، والأدوات التي تُستخدم لدمج التنمية المستدامة في برامج البحوث، والمناهج الدراسية، وتخضير الأحرام الجامعية[46].

قدمت المجلة الدولية للاستدامة في التعليم العالي The International Journal of Sustainability تحليلًا يكشف أن ما بين عامي 2001-2010 ركزت معظم المقررات على مواضيع مثل إدارة البيئة وتخضير الجامعة، والتوعية المجتمعية[47].الأمر الذي يُبرز تنفيذ الاستدامة في التعليم العالي.

وفي نفس السياق يأتي المثال التالي؛ **كأحد الأمثلة التطبيقية –في التعليم– لتنفيذ الاستدامة من خلال المناهج، والمقررات الدراسية، ويُعد** توجيه المناهج الدراسية لدراسة الاستدامة من الاستراتيجيات الهامة التي قامت بها اليونسكو في سعيها نحو تحقيق الاستدامة في التعليم. هذه الاستراتيجية يمكن أن تأخذ موقعها في الفصول الدراسية أو قاعات المحاضرات" المستوى المصغر" أو على المستوى الوطني"المستوى المكبر".

يمكن للمعلمين على مستوى الفصول الدراسية –على سبيل المثال– أن يبدأوا بذكر الصلة بين الموضوع المقرر وبين الاستدامة" بشكل صريح".

> " اليوم سندرس الحرب العالمية الثانية، وكما تعلمون الحرب تعتبر حالة غير مستديمة، يتم فيها فقدان الأرواح وهدر الموارد. واحدة من مبادئ الاستدامة هو أن الحرب بطبيعتها مدمرة للتنمية المستدامة. لماذا؟ لأنه بدلًا من إنفاق الدخل القومي على رفاهية الإنسان ينفق على تدمير الإنسان".

من هذه العبارات البسيطة يمكن للطلاب أن يبنوا تصوراتهم عن الاستدامة، ومعرفتهم بها".

وهناك أدوات تم تصميمها في هذا الصدد أيضًا مثل The ESD lens review tool 9: ESD integration in the curriculum" والذي يوفر وسيلة لتحليل مدى دمج البيئة، والتنمية المستدامة في المناهج الدراسية على الصعيدين:الوطني، والمدرسي وهناك عديد من التمارين، والمشروعات المختلفة

المستخدمة لدمج الاستدامة في خطط ، ووحدات الدروس بالفعل انطلاقًا من تلك الأداة[48].

وفي إطار إعادة توجيه التعليم لمعالجة الاستدامة، من المهم دراسة المناهج المقررة وإسهاماتها في قضية التربية من أجل التنمية المستدامة. وكتطبيق على استخراج الاستدامة في التعليم حاولت دراسة (اليونسكو، 2012) تحليل المناهج، ووجدت أن عديد من الموضوعات الكامنة في الاستدامة هي بالفعل جزء من مناهج التعليم الرسمي لكن لم يتم التعرف على هذا، كما أنه لم يرى أنها تسهم في المفهوم الأوسع للاستدامة. وعلى الرغم من كون مفهوم الاستدامة قد ظهر ونشأ ونمى للأجيال لكنه لم يكتسب اسمه حتى الثمانينيات، ومع ذلك عديد من الموضوعات المتعلقة بالاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية موجودة في المناهج الدراسية[49].

ولتحليل المناهج الدراسية يحتاج المرء البحث عن المفاهيم التي تربط المجالات الثلاثة للاستدامة: البيئة، والمجتمع، والاقتصاد–؛ فضلًا عن موضوعات الاستدامة التي تهم المجتمع المحلي أو القطري. وعليه، فقد ركزت تلك التحليلات في الدراسة السابقة على عدد من النقاط منها:

*ما كم المعارف، والمهارات، والقيم، ووجهات النظر المتعلقة بالاستدامة والموجودة حاليًا في المناهج الدراسية المقررة؟

*كيف يُمكن لعناصر المناهج الدراسية المتضمنة للاستدامة أن تدرس علنًا المساهمة في التنمية المستدامة؟

*كيف يمكن لمفاهيم الاستدامة–التي تُدرس في مختلف التخصصات، وطوال سنوات الدراسة–أن تكون متكاملة بحيث يمكن للتلاميذ فهم نموذج الاستدامة، وسبل الوصول إلى مستقبل أكثر استدامة؟

المحور الرابع: رصد أبرز جهود اليونسكو في تحقيق الاستدامة من خلال التعليم

يتعلق هذا المحور برصد أبرز جهود اليونسكو في تنفيذ، وتحقيق استدامة التعليم، ويمكن تناوله في عدد من النقاط، وتشمل:

1.عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة: –

جاء قرار إنشاء عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة The United Nations Decade of Education for Sustainable Development (DESD)عقب مجموعة من المبادرات التي أكدت أهمية التعليم في تحقيق التنمية المستدامة؛ ولاسيما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية "قمة الأرض" The United Nations Conference on Environment and Development (UNCED)، والمنعقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) عام 1992.

تم تعيين اليونسكو كمنسق عالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وفي ديسمبر عام 2002 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 254/57 في دورتها رقم57 بإعلان اعتبار الفترة ما بين عام 2005 و2014 عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وأُنيطت باليونسكو مهمة قيادة العقد، وإعداد مشروع خطة تنفيذ دولية له.

يُعد عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة مشروع مركب ذو انعكاسات بيئية، واجتماعية، واقتصادية هائلة تمس عديد من سكان العالم، ولعل الهدف الأسمى لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة هو دمج مبادئ التنمية المستدامة، وقيمها، وممارستها في كافة جوانب التعليم والتعلم؛ حيث ستشجع هذه الجهود التعليمية على إحداث تغيير في أنماط السلوك من شأنها خلق مستقبل أكثر استدامة من حيث سلامة البيئة، وتمتع الاقتصاد بمقومات الاستمرار، وعدالة المجتمع لصالح الأجيال الحالية، والمقبلة.

وحدد العقد المقصود بالتعليم من أجل التنمية المستدامة فيما يلي[50]:

- تعليم يُمكن الدارسين من اكتساب ما يلزم من تقنيات، ومهارات، وقيم، ومعارف؛ لضمان تنمية مستدامة.

- تعليم يتيسر للجميع الانتفاع بمختلف مستوياته أيا كان السياق الاجتماعي: البيئة العائلية والمدرسية، وبيئة مكان العمل، وبيئة الجماعة.
- تعليم يُعد مواطنين يتحملون مسؤولياتهم، ويشجع على الديموقراطية، ويُمكن جميع الأفراد، والجماعات من التمتع بكل حقوقهم إلى جانب قيامهم بجميع واجباتهم.
- تعليم يدخل في منظوره التعلم مدى الحياة.

ومن خلال الأنشطة المزمع تنفيذها في إطار العقد، سيُسهم التعليم من أجل التنمية المستدامة في إعطاء المواطنين الوسائل الكفيلة بتذليل المصاعب الحاضرة، والمستقبلة وأيضا في مساعدة القادة السياسيين على اتخاذ القرارات الجيدة من أجل بناء عالم قابل للاستدامة.

ومن الاهميه أن يتم تحديد بعض المهام الرئيسة المشتركة التي يمكن لجميع الاطراف أن تسعى إلى تحقيقها. وتتضمن هذه المهام ما يلي[51]:

- إعداد خطط أو أنشطة واضحة للعيان في الدول الأعضاء.
- تعيين جهات اتصال محددة في الدول الأعضاء؛ لتكون مسؤولة عن تقديم التقارير.
- وضع خطط أو استراتيجيات إقليمية، ويمكن وضعها أيضًا على المستوى دون الإقليمي.
- تحديد مؤشرات للتقدم المحرز، وآليات لرصد مدى النجاح في تحقيقها.
- تحديد المصادر التقنية، وأمثلة الممارسات الجيدة.
- تحديد أساليب تشجيع الشراكات.
- إعداد تقارير موجهة للجمعية العامة في منتصف العقد ونهايته.

2.آليات تنفيذ اليونسكو لعقد الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة:

هناك عدد من العناصر تجسد الدور التنسيقي لليونسكو فيما يتعلق بالعقد، وهذا ما سيتم مناقشته في الأجزاء التالية.

2-1. تطوير خطة التنفيذ الدولية International implementation scheme (IIS):

عندما أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة في ديسمبر 2002 كانت المعلومات حول الأهداف الحقيقية للعقد لازالت محدودة، وكذا التساؤلات حول الاستراتيجيات التي ستعتمد على تنفيذها، والتي سوف يتشارك فيها أصحاب المصلحة، وعليه تحددت واحدة من المهام الأولى لليونسكو في تطوير نظام دولي للتنفيذ International implementation scheme، والذي يُحدد إطارًا واسعًا لجميع الشركاء للمساهمة في عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة وهي وثيقة تلخص أهداف وغايات العقد وعلاقتها مع غيرها من الحركات التعليمية الأخرى، وتؤكد على أهمية الشراكات في العقد، وتحديد مدى إسهامها على جميع المستويات الوطنية، والإقليمية والدولية[52].

وقد أُعِدَتْ هذه الوثيقة نتاج مشاورات واسعة النطاق مع وكالات الأمم المتحدة، وحكومات الدول ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والخبراء والأخصائيين؛ فقد قامت اليونسكو بتنظيم مشاورة أولية مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة في سبتمبر 2003، ثم أجرت عدد من المشاورات على الصعيد العالمي بشأن إطار خطة التنفيذ. وقد جمعت المنظمة أكثر من 2000مساهمة، ثم وُزِّعَ المشروع على نطاق واسع، ورُوجع على يد جامعيين، وخبراء في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، واختتم ذلك بالعرض على فريق رفيع المستوى المعني بالعقد في يوليو 2004 ، وأخيرًا عُرِضَ على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسين(18 اكتوبر 2004)، وعلى المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته الحادية والسبعين بعد المائة(أبريل 2005).؛ وعليه، فالخطة تعد بمثابة وثيقة استراتيجية تركز بشكل رئيسي على ما التزمت البلدان بتحقيقه خلال عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة تحت قيادة اليونسكو.

2-2. الاستراتيجيات السبع لتحقيق التقدم:

أدت المشاورة العالمية لإعداد خطة التنفيذ الدولية إلى تحديد سبع استراتيجيات، واعتبارها أساسية لتحقيق التقدم في وضع خطط للتنفيذ الإقليمية، والوطنية، ودون الوطنية. وينبغي أن تُدرج جميع هذه الاستراتيجيات السبع على نحو مدروس في العملية الأولية لوضع خطة التنفيذ، كما ينبغي أن تكون جميعها عنصرا من عناصر أي خطة للتنفيذ وسيكتشف المسؤولون لدى إدراج تلك الاستراتيجيات ومنها المشاورات العامة أن عديد من البرامج التربوية المتعلقة بإصلاح التعليم والتدريب وحملات إعلام الجمهور موجودة بالفعل[53].

وينبغي الإشارة إلى أن الأطراف المعنية بمقدورها تطبيق الاستراتيجيات السبع التالية داخل إطار مؤسساتها، والشبكات، والتحالفات التي يعملون ضمنها، وتتلخص الاستراتيجيات في: بناء الرؤية والترويج لها، الشراكات والشبكات، بناء القدرات والتدريب، البحث والتجديد، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الرصد والتقويم.

2-3. الشركاء في تنفيذ العقد:

مع إعلان عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة سارع عدد كبير من الأفراد، والمنظمات، والمؤسسات التعليمية إلى التطوع للعمل على تنفيذ أهدافه، ويعد العامل الحاسم في نجاح العقد هو حجم الموارد البشرية التي يتسنى حشدها. وحيث إن اليونسكو هي الوكالة المكلفة بتنسيق العقد فإنه يتعين عليها أولًا وقبل كل شيء تنمية الشعور بتبني هذه المبادرة على نطاق واسع من خلال الربط الواضح بين القيم المضافة التي يُسهم بها مختلف الشركاء. ويتناول الجزء التالي إطار الشراكات التي تخدم العقد ويعملون يدًا بيد مع اليونسكو لتحقيق أهداف العقد.

هناك شُركاء على جميع المستويات؛ ومنها المستوى دون الوطني(المجتمع المحلي)، والوطني، والإقليمي، والدولي ومن جميع الأوساط – الحكومية، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية كما هو مبين في الجدول التالي[54].

جدول رقم (1): يوضح قائمة إرشادية بالشركاء المنخرطين في تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

المستوى	الحكومي	المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية	القطاع الخاص
دون الوطني (المجتمع المحلي)	* الإدارات المعنية بالتعليم والقطاعات المعنية بالتنمية في المحافظات أو الولايات أو الأقاليم. *السلطات البلدية. *المدارس، وبرامج تعليم الكبار. *الإدارات المعنية بالتعليم والقطاعات المعنية بالتنمية في الحكومات الوطنية. *الجامعات، ومعاهد البحوث *شبكات التعليم للجميع.	*منظمات المجتمع المحلي. *الفروع المحلية للمنظمات غير المحلية. *الجمعيات الدينية. *جمعيات تعليم الكبار.	*الشركات المحلية. *العشائر والعائلات والأفراد.
الوطني	*الإدارات المعنية بالتعليم، والقطاعات المعنية بالتنمية في الحكومة الوطنية. *الجامعات، ومعاهد البحوث. *شبكات التعليم للجميع.	* المنظمات غير الحكومية وتحالفاتها. *فروع المنظمات الدولية غير الحكومية. *المنظمات الدينية. *روابط المعلمين ونقاباتهم.	* الشركات الخاصة. *روابط الشركات.

الدولي	*لجنة التنمية المستدامة *وفريق العمل المعني بالتعليم للجميع. *الوكالات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية *وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. *فرق عمل مشروع الألفية. *هيئات الرقابة الرسمية وشبه الرسمية.	*شبكات تعليم التنمية المستدامة. *المنظمات غير الحكومية. *المشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع. *الحملة العالمية للتعليم. *المنظمات البيئية الدولية غير الحكومية.	*الروابط الدولية للشركات. *الشركات عبر الوطنية مثل شركات ووسائل الإعلام.

3.الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة:

أكد تقرير جوهانسبرج أهمية توفر إطار مؤسسي قوي للتنمية المستدامة يستجيب على نحو متسق، وفعال للتحديات الراهنة، والمقبلة، ويسد بكفاءة الثغرات التي تعترض حاليًا تنفيذ خطة التنمية المستدامة بحيث تندمج في هذا الإطار أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بطريقة متوازنة؛ بما يكفل تحقيق التنمية بوسائل من بينها: زيادة اتساق الجهود، وتنسيقها، وتجنب ازدواجها، واستعراض التقدم في تطبيق مفهوم التنمية المستدامة.

ولقد عُقِدَ العزم على تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة؛ للعمل على تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بطريقة متوازنة[55].

4.مقترحات لتنفيذ أهداف العقد على المستويات المختلفة:

يعرض الجزء التالي عدد من المقترحات لتضمين الشركاء في تنفيذ التنمية المستدامة على كافة الأصعدة: المستوى دون الوطني (المجتمع المحلي)، والإقليمي، والدولي.

تستخدم عبارة " المجتمع المحلي "في هذا النص بالمعنى الواسع للدلالة على أولئك الذين يعيشون في بيئة مشتركة، ويواجهون بالتالي مجموعة متداخلة من التحديات في مجال التنمية المستدامة، وعليه ينبغي العمل على مواجهة تلك التحديات.أمافيما يتعلق

بتعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على الصعيد الوطني، فقد أشار تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة – جوهانسبرج 2002 بأنه ينبغي للدول أن تقوم بمواصلة تعزيز اعتماد نهوج متسقة ومنسقة إزاء الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة على جميع المستويات الوطنية بما في ذلك إنشاء أو تعزيز السلطات والآليات اللازمة لأغراض رسم السياسات وتنفيذ القوانين؛ واتخاذ خطوات مباشرة لإحراز التقدم في صياغة، ووضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وبدء تنفيذها مع حلول عام ٢٠٠٥[56].

في عام 2006 ، كان هناك 44 بلدًا في العالم لديها هيئة تنسيق وطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة National Coordinating Bodies for ESD.وبحلول عام 2008 كان هناك 78 بلدًا على الأقل لديه امثل هذه الهيئة، وهو إنجازًا ملحوظًا في فترة قصيرة نسبيًا، مع بعض الفروق الإقليمية، فقد أحرزت أوروبا، وأمريكا الشمالية تقدمًا كبيرًا بالمقارنة مع المناطق الأخرى، وغالبًا ما يشمل أعضاء هيئات التنسيق الوطنية ممثلين حكوميين، وممثلين من التعليم الرسمي، وواضعي السياسة التعليمية، وأحيانا المعلمين، والمنظمات غير الحكومية[57].

لما كانت هناك منتديات إقليمية خاصة بالتعليم للجميع، لذا كان من الأفضل تشكيل مجموعات إقليمية للتعليم من أجل التنمية المستدامة ترتبط بهذه المنتديات. وفي هذا الصدد تسعى مناطق الأمم المتحدة أيضًا إلي بذل جهود في إطار العقد بطريقة جماعية على المستوى الإقليمي؛ فمثلًا عقدت منطقة أسيا والمحيط الهادي اجتماعًا تخطيطيًا هامًا في بانكوك في عام 2004، ونظمت اجتماعًا لتدشين العقد على المستوى الإقليمي في مدينة"ناغويا" اليابانية في يونيو2005، وعملت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا منذ عدة سنوات على تنظيم اجتماعًا لتدشين العقد على المستوى الإقليمي في ليتوانيا في مارس 2005[58].

وعلى الصعيد الدولي يتطلب تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليًا بذل جهود مضاعفة من جانب، تأكيدًا للاعتراف بأنه تقع على عاتق كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تحقيق تنميته المستدامة مع الأخذ في الاعتبار الضغوط التي تلقيها مجتمعاتها على كاهل البيئة العالمية[59].

وفي معظم أنحاء العالم لا يوجد هيكل للتعاون الحكومي المشترك بين الإدارات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، فيما عدا بعض الاستثناءات حيث أنشأت بعض البلدان هيكلًا يتألف من مجموعة أومجموعة فرعية من اللجان المشتركة بين الإدارات، والتعاون بين مختلف الوزارات–وخاصة بين وزارتي التعليم، والبيئة–، ومجموعات عمل أومراكز للاستدامة، وتجدر الإشارة إلي أن المجموعات العاملة داخل هذه الهياكل مسؤولة في معظمها عن تنفيذ استراتيجية وطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة[60].

وتوجد بالفعل عدة منتديات تُدرج في صدارة جدول أعمالها بصفة منتظمة قضايا التعليم من أجل التنمية المستدامة.على سبيل المثال: لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والمؤتمرات ذات الصلة لكل وكالات الأمم المتحدة، وبرامجهاومنظماتها، وشبكات المنظمات غير الحكومية والاجتماعات المختلفة المعنية بالتعليم للجميع وبمحو الأمية[61].

5.تأسيس رصد العقد وتقييم فريق الخبراء : MEEG

تعد استراتيجية المراقبة والتقويم (M&E) Monitoring and evaluation واحدة من ضمن استراتيجيات التنفيذ السبع المنصوص عليها في خطة التنفيذ الدولية؛ حيث إنها من المعالم الرئيسة في تأسيس ما أطلق عليه "مجموعة تقييم ومراقبة عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة" DESD Monitoring and evaluation expert group (MEEG)؛ لتقديم المشورة بشأن آليات تقييم التقدم العالمي في تنفيذ العقد؛ ارتكازًا على اقتناع اليونسكو بأن عملية الرصد والتقييم واحدة من أهم الإنجازات الهامة والدائمة للعقد. وتؤكد استراتيجيةM&E على أهمية وضع مؤشرات كافية وذات صلة على جميع المستويات المحلية، والوطنية، والدولية لكل مبادرة وبرنامج في إطار العقد. وقد كانت إحدى النتائج الرئيسة لعملية الرصد والتقييم سلسلة تقارير" **التعلم من أجل عالم مستديم أو الاستدامة العالمية**" Learning for a sustainable world report series، والتي نشرت في 2009، 2011، و2015.

استعرض تقرير DESD M&E Report والمعنون "**التعلم من أجل عالم مستدام: مراجعة لأسيقة وهياكل التعليم من أجل التنمية المستدامة** "– على سبيل

المثال – التقدم المُحرز، والتحديات التي واجهتها خلال الخمس سنوات الأولى في تأسيس الاستراتيجيات، والآليات والسياقات التي تدعم تطوير، وتضمين البيئة، والتنمية المستدامة، وأشار أيضًا إلي سُبل المُضي قُدمًا في النصف المتبقي من العقد[62].

ينبغي الإشارة إلى أن عمليات الرصد تُفيد في معرفة ما إذا كان العقد قد أحدث تغييرًا بالإضافة إلى جوانب هذا التغيير. ولما كان العقد يؤكد بشدة على التعاون من خلال إدراج القضايا الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في الشبكات، والتحالفات القائمة، فإن كل تجمع منها ينبغي أن يحدد الأهداف، والنتائج، والمؤشرات الخاصة به في إطار العقد، وبالتالي فإن الرصد والتقويم سينفذان على مستويات كثيرة منها المستوى الوطني، والإقليمي، والمحلي، ومستوى المؤسسات وسيصبحان جزءً لا يتجزأ من المبادرات والتوجهات الجديدة التي يمكن أن يحفزها هذا العقد.

6.جهود ما بعد عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة:

لعبت اليونسكو دورًا مهمًا في تشكيل طبيعة التعليم – الذي يمكن أن يدعم التنمية المستدامة عن طريق تشجيع عدد من الممارسات، ومنها[63]:

- أن يكون التعليم شاملًا، ومتعدد التخصصات؛ فالتعليم من أجل التنمية المستدامة جزء لا يتجزأ من المنهج، وليس موضوعًا منفصلًا.
- الاهتمام بالتفكير الناقد وحل المشكلات؛ وذلك لمواجهة معضلات، وتحديات التنمية المستدامة.
- تعليم يحركه القيم؛ فمن الأهمية بمكان أن تكون القيم، والمبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة موجودة بشكل صريح؛ مما يمكن مناقشتها، ودراستها، واختبارها، وتطبيقها.
- تعليم متعدد الأساليب؛ فالكلمة، والفن، والدراسة، والنقاش، والخبرة نماذج تربوية مختلفة، كما يجب إعادة صياغة التدريس بحيث يتجه ببساطة من نقل المعرفة إلى النهج الذي يجعل المعلمين والمتعلمين يعملون معًا لاكتساب المعرفة، ويلعبون دورًا في تشكيل بيئة مؤسساتهم التعليمية.

وفيما يلي عرض لأبرز جهود اليونسكو في التعليم من أجل التنمية المستدامة فيما بعد عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة.

6-1. المؤتمر العالمي لليونسكو حول التعليم من أجل التنمية المستدامة:

يُعد المؤتمر العالمي لليونسكو حول التعليم من أجل التنمية المستدامة The UNESCO World Conference on Education for Sustainable Development معلمًا رئيسا مهمًا منذ إطلاق العقد في مؤتمر اليونسكو للتعليم من أجل التنمية المستدامة في بون بألمانيا (2009). ولقد قدم المؤتمر منبرًا للحوار والدفاع عن البيئة والتنمية المستدامة من خلال 900 مشارك من بينهم 50 وزي، ونائب وزير للتعليم من جميع أنحاء العالم. وتبنى المؤتمر استراتيجية للنصف الثاني من العقد، بالإضافة إلي مراقبة للعقد، وتقرير التقييم، ثم وضعت اليونسكو استراتيجيتها الخاصة في النصف الثاني من العقد خلال الفترة 2010-2015[64].

6-2. برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة (ما بعد 2014):

أقر المؤتمر العام لليونسكو برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة Global Action Programme on Education for Sustainable Development كمتابعة لمؤتمر التربية من أجل التنمية المستدامة ؛ حيث عُقِدَتْ الجلسة الافتتاحية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة في 24 سبتمبر 2013 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، وكان الموضوع العام للجلسة هو" **بناء المستقبل الذي نصبو إليه: من مؤتمر ريو +20 إلي خطة التنمية لما بعد عام 2015** ".وكان فيها ثلاث حلقات حوار للقادة هي" **المنتدى السياسي الرفيع المستوى: ترجمة الرؤية إلي عمل**"، و" **تسخير الشراكات الإنمائية العالمية لإتاحة فرص العمل، وتحسين أنماط العيش المستدامة** "، و"**رسم معالم الطريق إلي الأمام للقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة**".

وبالتوازي مع السعي نحو إعداد خطة التنمية لما بعد عام 2015، دعا القادة إلي اعتماد نهج متسق يدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة[65].

ويشمل برنامج العمل العالمي السياسات والممارسات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، ويلتزم بجملة من المبادئ منها[66]:

- يتيح التعليم من أجل التنمية المستدامة لكل أنسان اكتساب المعارف، والمهارات، والقيم، والمواقف التي تمكنهم من الإسهام في التنمية المستدامة، واتخاذ القرارات المستنيرة، والإجراءات المسؤولة عن السلامة البيئية، والبقاء الاقتصادي، ومجتمع عادل للأجيال الحالية والمقبلة.
- ينطوي التعليم من أجل التنمية المستدامة على إدراج قضايا التنمية المستدامة الرئيسية في التعليم والتعلم، ويتطلب أساليب مبتكرة للتعلم والتعليم، والتي تمكن وتحفز الطلاب على اتخاذ إجراءات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- يستند التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى النهج القائم على الحقوق – Rights based approach وهو معني بتوفير التعليم والتعلم الجيدين.
- التعليم من أجل التنمية المستدامة هو تعليم تحويلي حيث إنه يهدف إلى إعادة توجيه المجتمعات نحو التنمية المستدامة، وهذا يتطلب في نهاية المطاف إعادة توجيه النظم والهياكل التعليمية فضلًا عن إعادة تأطير التعلم والتعليم.
- يتصل التعليم من أجل التنمية المستدامة بالركائز البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية للتنمية المستدامة بطريقة متكاملة ومتوازنة وشاملة.

6-3.المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة: إعلان آيشي – ناغويا بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة:

اعتمد المشاركين في مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة المنعقد في آيشي – ناغويا باليابان في الفترة الممتدة من 10 إلى 12 نوفمبر 2014، إعلانًا سُميَ بإعلان آيشي، ودعوا إلى التحرك العاجل من أجل المُضي قُدمًا في تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة وتوسيع نطاقه. وقد أشار المؤتمر إلي الإنجازات الهامة التي حققها عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة2005-2014، ولا سيما من خلال وضع التعليم من أجل التنمية المستدامة في مراتب أعلى ضمن جداول الأعمال الوطنية، والدولية، وتحسين السياسة العامة، والارتقاء بإدراك مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة[67].وقد انتهي المؤتمر بإنشاء جائزة اليونسكو – اليابان للتعليم من أجل التنمية المستدامة،

التي وافق على إنشائها المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته الخامسة والتسعين بعد المائة.

6-4.المنتدى العالمي للتعليم (انشيون، كوريا):

من المتوقع أن يأخذ المنتدى العالمي للتعليم- انشيون، جمهورية كوريا **The** World Education Forum (Incheon, Republic of Korea) لعام 2015 في الاعتبار نتائج المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة لعام 2014. وسيتم التركيز في هذا الصدد على بعض الآليات على المستوى الوطني، والرصد والتقييم.

ولقد تحددت عدد من الآليات على المستوى الوطني؛ حيث تشجع كل دولة عضو على إنشاء آلية مناسبة لتنسيق التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتعيين جهة اتصال وطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وسيتعاون مركز التنسيق مع اليونسكو في رصد آداء البلدان في تنفيذ خطة العمل العالمية وتقديم تقارير عنه. وتشجع اليونسكو الحكومات على وضع أهداف وطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة، استنادًا إلي المتطلبات والتطلعات الوطنية، وينبغي أن تتماشى هذه الأهداف مع الأهداف المحددة في خطة التنمية لما بعد 2015.وفي عام 2015 كفلت اليونسكو مراعاة التعليم من أجل التنمية المستدامة مراعاة تامة لوضع إطار عمل ما بعد عام 2015 الذي اعتمد في المنتدى العالمي للتعليم العام 2015 في انشيون؛ جمهورية كوريا، والذي ساعد اليونسكو أيضًا على ضمان روابط بين عمليات الرصد، والإبلاغ بشأن خطة ما بعد عام 2015 وخطة العمل العالمية[68].

وقد تقرر في هذا الصدد إجراء رصد للتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية وتقديم تقارير منتظمة على الصعيد العالمي؛ استنادا إلى جملة من الأهداف والمعايير ذات الصلة بالمؤتمر بالإضافة إلى الأهداف الاستراتيجية لبرنامج العمل العالمي التي أقرتها الدول الأعضاء في اليونسكو في الدورة 37للمؤتمر العام. وفي هذا الصدد تم الاتفاق على ما يلي[69]:

*زيادة عدد البلدان التي أدرجت التعليم من أجل التنمية المستدامة في سياسات، واستراتيجيات التعليم والتنمية المستدامة (مجال العمل ذي الأول وية1).

*زيادة عدد مؤسسات التدريب والتعليم التي تبنت نهج المؤسسات الشاملة –whole institution approach (مجال العمل ذو الأولوية 2).

*زيادة عدد مؤسسات التدريب والتعليم للمعلمين، والمدربين الذين أدمجوا التعليم من أجل التنمية المستدامة في برامجهم (مجال العمل ذو الأول وية3).

*زيادة عدد المبادرات التي يقودها الشباب بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة (مجال العمل ذو الأولوية رقم4).

*زيادة عدد المبادرات المحلية للتعليم من أجل التنمية المستدامة (مجال العمل ذو الأولوية رقم 5).

المحور الخامس: رصد لبعض الخبرات الرائدة في التعليم من أجل التنمية المستدامة:

يعرض المحور التالي الاهتمام بالتنمية المستدامة وتنفيذها في كوريا الجنوبية، والصين؛ كممثل لجنوب شرق آسيا، والسويد؛ كممثل لأوروبا، والبرازيل؛ كممثل لأمريكا الجنوبية.

1.كوريا الجنوبية

تحتل جمهورية كوريا الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية المقسمة في شرق آسيا، وبلغ عدد سكانها–في2017–51.47 مليون، ويقيم أكثر من 10 مليون شخص في عاصمتها سيول. ، تعتبر كوريا الجنوبية – من الناحية الاجتماعية والاقتصادية – مجتمعًا رأسماليًا يعتمد بشكل كبير على التجارة الدولية بسبب نقص الموارد الطبيعية المحلية.كان المجتمع متجانسًا حتى بداية القرن الحادي والعشرين، غير أنه يتنوع سكان كوريا الجنوبية الآن بسبب تدفق العمال الأجانب، وكذلك زيادة في هجرة الزواج، خاصة بين النساء الآسيويات غير الكوريات، والرجال الكوريين لقد شهدت كوريا تطوير تعليمها في نصف قرن فقط ، حتى نجحت جمهورية كوريا في أن تصبح القوة الاقتصادية في المرتبة العاشرة على مستوى العالم، على الرغم من الأزمة القومية الحادة التي مرت بها خاصة بعد المعاناة من مأساتين تاريخيتين: الاستعمار الياباني(1910–1945) والحرب الكورية (1950–1953)[70].

لقد كان "التعليم "موطئ قدم أساسي لتطوير الدولة ومواطنيها؛ بهدف إعادة الإعمار بعد الحرب، وركزت الحكومة الكورية على" التعليم من أجل التنمية"، بالتعاون مع مختلف المجتمعات الدولية، بما في ذلك منظمة اليونسكو، ووكالة الأمم المتحدة لإعادة إعمار كوريا(UNKRA).وتتمتع كوريا بوضع جيد لترويج وتنفيذ برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة ولجنة التثقيف من أجل التغير المناخي على أساس إمكاناتها الوفيرة، والبنية التحتية في مجال التعليم والتطوير .وفيما يلي عرض لكيفية تنفيذ الاستدامة في مجالاتها الثلاثة: البيئة، والاقتصاد، والمجتمع معًا.

1-1. كيفية تنفيذ مجالات الاستدامة في كوريا الجنوبية:

يواجه الجيل الحالي جملة من الأزمات منها: الأزمات المالية، والاحتراز العالمي، وفقدان التنوع البيولوجي، والفق، ونقص الغذاء، والماء ولقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى "صفقة خضراء عالمية جديدة"؛ للمساعدة في إعادة بناء وإعادة تشكيل اقتصاد الكوكب؛ الأمر الذي أشار إليه قادة العالم بالدعوة إلى الإسراع في إنشاء اقتصاد جديد للطاقة. ومن هذا المنطلق أعلنت الحكومة الكورية عن النمو الأخضر ؛ باعتباره رؤية وطنية ستشكل كوريا خلال العقود الستة المقبلة[71].

يحتاج المجتمع الكوري إلى تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة لأن نموه الاقتصادي السريع أدى إلى اختلال التوازن بين البيئة، والاقتصاد، والمجتمع. وفي أعقاب هذا التطور أحادي الجانب، تألمت على نتائج "تطورها غير المستدام"؛ فمن ناحية شهدت اضطرابات بيئية، واستهلاك للطاقة بشكل غير رشيد، وتفاوتات اجتماعية، واقتصادية.ومنذ إطلاق عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامةDESD)، (2005-2014)سعت كوريا لتنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة على أساس التعاون ما بين القطاعات، والشبكات، والوكالات الحكومية، والمعاهد الوطنية، والمدارس، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين.في هذا الصدد، قامت ثلاث لجان رئيسية بتفعيل وتنشيط التعليم من أجل التنمية المستدامة في البلاد: اللجنة الرئاسية المعنية بالنمو الأخضر (PCGG)، والمجلس الوطني للتنمية المستدامة(NCSD)التابع لوزارة البيئة(MOE)، واللجنة الوطنية الكورية لليونسكو(KNCU).علاوة على ذلك، في الفترة التي تسبق نهاية العقد، اتخذت كوريا

الخطوة الأساسية لوضع مؤشرات وطنية للتطوير التربوي من أجل رصد وتقييم الأنشطة المحلية الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة[72].

2-1. التفكير في تنفيذ السياسة الوطنية للتنمية المستدامة:

بدأ التعليم من أجل التنمية المستدامة في كوريا الجنوبية عام 2004 ، وفي يونيو 2005 حصل التعليم من أجل التنمية المستدامة على دفعة كبيرة؛ حيث أعلن رئيسها عن "الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة"، وأدرج وضع "خطة العمل الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة"، والسعي لتحقيقها كاستراتيجية لتحقيق الرؤية.وبناءً على ذلك، سنت الحكومة "القانون الأساسي حول التنمية المستدامة" في أغسطس 2007 من أجل التعليم من أجل التنمية المستدامة.وسنت قانون تعزيز التربية البيئية في فبراير 2008؛ لوضع الأساس لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في مجالات التعليم البيئي. وفي أغسطس 2008، أعلن الرئيس مبدأ "انخفاض الكربون، والنمو الأخضر"؛ باعتباره مجال اهتمام المجتمع الكوري، مع إعطاء الأولوية لسياسات إنشاء مجتمع مستدام استجابة للتغيرات المناخية، وكان من المفترض دعم هذه الخطة، وتعزيزها في مجالات التعليم إلا أنه وبسبب التغيير المستمر في الإدارة الحكومية، لم يتم تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة في سياق التنمية المستدامة في إطار جدول الأعمال الدولي بشكل فعال. وعلى غرار البلدان الأخرى، واجهت كوريا أيضا صعوبات مختلفة في هذه العملية[73].وسيتم التركيز قليلًا على مبدأ" انخفاض الكربون والنمو الأخضر لأهميته في التنمية البيئية.

منذ صدور القانون الأساسي بشأن انخفاض الكربون والنمو الأخضر، سعت مجموعة PCGG إلى إدراج برنامج GGE في المناهج الدراسية الوطنية. وكجزء من هذا المسعى، أنشأت وزارة التربية والتعليم الخطة الرئيسية الثانية للتعليم البيئي(2011-2015)، وواصلت PCSD دعم التعليم من أجل التنمية المستدامة في برنامجGGE، وبالتالي، فإن السياسات الوطنية للتنمية المستدامة في كوريا قد تحققت بالتعاون مع مختلف الوزارات الحكومية مثل وزارة التعليم العالي، وزارة التعليم، وغيرها. في النظام الحالي في كوريا، يتم تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة من قبل المنظمات الحكومية المركزية(وزارة التعليم، ووزارة التعليم العالي)،

والمؤسسات الرئيسية (NCSD ، PCGG، KNCU)، والحكومات المحلية، والمنظمات المدنية، وRCE المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، والتي تنفذها المدارس[74].

أنشأت الدولة برنامج التعليم من أجل النمو الأخضر GGE إلى ثلاثة أركان، ليشمل الاهتمام بالاستدامة بمجالاتها الثلاثة: البيئة، والاقتصاد، والمجتمع. وفي هذا الصدد أعُدت مبادئ توجيهية لإدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج الدراسية الابتدائية، والمتوسطة عن طريق مراجعة المناهج الدراسية الوطنية لعام 2007 ، وعام 2009 على مستوى المدرسة. كما وضعت مراجع لمدرسي المدارس الابتدائية في مجال التعليم من أجل التنمية، والمبادئ التوجيهية لمعلمي المدارس في مجال التعليم المتعلق بالنمو الأخضر، جنبًا إلى جنب مع وزارة التعليم، وتغير اسم الموضوع من منهج "البيئة" في المدرسة الإعدادية والثانوية إلي "البيئة والنمو الأخضر" في عام 2009، وطُورت إرشادات المعلم، والمواد الإضافية التي تركز أكثر على التنمية المستدامة، والتعليم من أجل النمو الأخضر GGE .وعلاوة على ذلك، فقد تم الترويج لمشروعات "المدرسة الخضراء" منذ عام 2009.[75]

وتجدر الإشارة إلي أنه خلال النصف الأول من العقد، لعبت اللجنة الوطنية الكورية لليونسكو دورًا ميسرًا للتنفيذ الوطني للتعليم من أجل التنمية المستدامة من خلال تنظيم حلقات عمل تدريبية للمدرسين، ومنشورات توجيهية.وقد نظم مركز آسيا والمحيط الهادئ للتعليم من أجل التفاهم الدولي (ACEIU) – وهو مركز لليونسكو من الفئة الثانية في كوريا –، سلسلة من الفعاليات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك ورش عمل تدريب المعلمين أثناء الخدمة، ومعرض صور، وعدد من المسابقات.وبالتطلع إلى النصف الثاني من العقد، تم إطلاق اللجنة الوطنية الكورية المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في عام 2009 كهيئة تنسيق وطنية تابعة لـ DESD تضم اللجنة – المكونة من 20 عضوًا – هيئات حكومية ومعاهد تعليمية وشبكات جامعية وممثلين لقطاعات مختلفة من المجتمع. وتهدف إلى وضع سياسات للتطوير التربوي على المستوى الوطني من خلال التعرف على ضرورات البيئة، والتنمية المستدامة، والعمل على صياغة إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.وقد أولت وزارة التعليم، والعلوم، والتكنولوجيا اهتمامًا بتعزيز

التعليم من أجل التنمية المستدامة.من خلال تمويل عمل لجنة التنمية المستدامة ودمج "البيئة والنمو الأخضر" في مراجعة المنهج الوطني للتعليم الثانوي في عام 2010.[76]

وفي مجال المجتمع يجدر الإشارة إلي قصة النجاح الكورية في تحقيق المبادئ والقيم التي يقدمها التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ بالتركيزعلى مدينة Tongyongتونج يونج، وهي عبارة عن ميناء تقع في أقصى جنوب شبه الجزيرة الكورية.وتعتبر تونج يونج هي منطقة ساحلية يقطنها 138000 شخص في مساحة تبلغ 240 كيلومتر مربع.وتعد الموارد البحرية والتراث الثقافي محور اهتمامها، وترتكز الأنشطة الاقتصادية فيها إلى مصايد الأسماك، والسياحة البيئية.ومنذ أن تم تصنيفها– من قبل الأمم المتحدة في عام 2005 –؛ كمركز إقليمي للخبرة(RCE)، أظهرت الجزيرة بوضوح كيف يمكن أن يؤدي التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى تغييرات دراماتيكية في التعليم المحلي وحياة الناس. وقد قامت مدرسةInpyoung، وهي مدرسة ابتدائية نموذجية للتعليم من أجل التنمية المستدامة، بدمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في مناهجها الدراسية وأنشطتها اللامنهجية من خلال نهج التعلم الشامل. في البداية، كان المعلمون يجدون صعوبة في استيعاب مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة، وبعد المشاركة في ورش العمل، والمنتديات التي قدمتهاRCE، قاموا بتطوير مناهج التعليم من أجل التنمية المستدامة الخاصة بهم من خلال دراسة القضايا البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية المحلية. يُمنح الآباء أيضًا فرصًا للمشاركة في الأنشطة المدرسية، مثل: معرض "مستقبل بلدتنا" الذي شارك فيه الآباء، والمدرسين والطلاب معًا.[77]

وعلى ما سبق يمكن القول بأن كوريا الجنوبية قد نجحت في تنفيذ استدامة التعليم بمجالاتها المختلفة؛ فإن الاهتمام الأعظم لديها كان في المجال البيئي.

2. جمهورية الصين الشعبية

تعتبر الصين الدولة الأكثر سُكانًا في العالم؛ حيث يقطنها أكثر من 1.338 مليار نسمة. وتحتل مساحة كبيرة تقع في شرق آسيا ويحكمها الحزب الشيوعي الصيني في ظل نظام الحزب الواحد. وتتألف الصين من أكثر من 22 مقاطعة

وخمس مناطق ذاتية الحكم وأربع بلديات تدار مباشرة:بكين، وتيانجين، وشانغهاي، وتشونغتشينغ، واثنتان من مناطق الحكم الذاتي هما:هونغ كونغ وماكاو، وتعد مدينة بكين عاصمة البلاد .

بعد عقود من السيطرة المشددة والتخطيط المركزي للاقتصاد، والتجارة الخارجية، بدأت الحكومة الصينية في تخفيف قبضتها على بعض الأنشطة الاقتصادية؛ كجزء من إصلاح سياسة الباب المفتوح في عام 1978 ، مما سمح بزيادة الحرية في التجارة الدولية، والاستثمارات. ولقد ولدت الحركة الموجهة نحو السوق نتائج اقتصادية ناجحة.وقد حافظت الصين على معدل نمو اقتصادي متوسط أكثر من 10 في المائة في الفترة من عام 1980 حتي 2010 ، وفي عام 2010، تجاوزت الصين اليابان من حيث الناتج المحلي الإجمالي(GDP)وأصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم. ووفقًا للجنة الوطنية للتنمية والإصلاح الصينيةNDRCفإن التنمية الاقتصادية السريعة للصين–لا سيما عمليات التصنيع والتحضر–تضع ضغوطًا كبيرة على البيئة، والموارد الطبيعية، مما يشكل تحديًا لاستدامة التنمية.وتعتبر هذه اللجنة أكثر اللجان قوة وشمولًا في مجلس الدولة، وهي مسؤولة عن دراسة وتطوير السياسات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، بما في ذلك الخطط الخمسية، وغيرها من المجالات المتعلقة بالتنمية المستدامة[78]

2-1. كيفية تنفيذ مجالات الاستدامة في الصين:

أصبحت الصين منذ عام 2007 أكبر باعث للغازات الدفيئة في العالم ولمواجهة هذه التحديات، وضعت استراتيجية وطنية أساسية للتنمية المستدامة لحلها.

تشمل التنمية المستدامة في الصين مجموعة متنوعة من السياسات، والتدابير، غير أنها تعطي مزيد من الاهتمام للبيئة على سبيل المثال: كفاءة الطاقة، والحفاظ على المياه، والتربة، والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وإعادة التشجير، وما إلى ذلك، والتي تنتج تأثيرات إيجابية على تغير المناخ. ومع تزايد الاهتمام المحلي، والدولي حول التنمية المستدامة، والتغير المناخي، ظلت الحكومة الصينية تشارك بنشاط في التخفيف من حدة تغير المناخ وتحاول التكيف مع السياسات والبرامج في رفع الوعي العام ومعالجة قضايا التنمية المستدامة، والتغير المناخي. نتيجة لذلك،

برز التعليم البيئي(EE)، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والتعليم من أجل تغير المناخ كحلول مفضلة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الصين. وعلى وجه الخصوص، تم تسريع العمل الدولي في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، والتواصل المستمر من خلال اعتماد وكالات الأمم المتحدة، –وخاصة مشروع اليونسكو للتعليم من أجل البيئة والسكان والتنمية(EPD)الذي بدأ في عام 1994 وما بعده –عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة(2005–2014) الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2002.ومنذ عام 1998–، وخاصة بعد الإعلان عن DESD–، عملت الصين بنشاط على تنفيذ مشروع EPDلليونسكو، وتعزيز الأفكار المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا توجد أبحاث كافية حول سياسات الصين المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة[79].

إدراك الأهمية التعليم في تعزيز التنمية المستدامة، طورت الصين عددًا من السياسات، والمبادرات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، والتوعية بتغير المناخ. ويعرض الجزء التالي ذلك على النحو التالي:أولاً:السياسات، والمبادرات الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة في الصين، والتعلم من أجل التنمية المستدامة، والتوعية بتغير المناخ.وثانيًا:النهوج التعليمية المعتمدة على تنفيذ ESD في الصين، بما في ذلك من إنشاء مدارس، ومناطق التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتطوير المناهج الدراسية، والترويج لنموذج التعليم والتعلم من أجل التعليم من أجل التنمية المستدامة، والأنشطة المواضيعية، وآلية الرصد والتقييم.وأخيرًا التحديات الرئيسية التي تواجه عمل ESD و CCEفي الصين وتقدم بعض الحلول الممكنة لها.

في عام 1994 ، بعد عامين من مؤتمر الأمم المتحدة الأول للبيئة والتنمية في ريو (UNCED) أصدرت الحكومة الصينية "أجندة الصين 21:ورقة بيضاء حول سكان الصين والبيئة والتنمية في القرن الواحد والعشرين"، والتي أكدت أن التنمية المستدامة كان أولوية قصوى في أجندة التنمية والإصلاح في الصين، واعتبر جدول أعمال القرن 21 الصيني وثيقة أساسية لتوجيه التنمية الاجتماعية، والاقتصادية للبلد.وبعد عامين، اعترفت الحكومة الصينية ببرنامج التنمية المستدامة و"إعادة تنشيط الأمة من خلال العلم والتعليم"كاستراتيجيات وطنية طويلة الأجل للصين في

الخطة الخمسية التاسعة للصين(1996–2000)، والأهداف الطويلة المدى إلى عام 2010. في وقت لاحق، ربطت الخطة الخمسية العاشرة للصين(2001–2005)الاستراتيجيتين الوطنيتين واقترحت النظر إلى التعليم والعلوم والتكنولوجيا على أنهما قوى دافعة قوية لتسهيل التنمية المستدامة.ولتعزيز هذين الاستراتيجيتين الوطنيتين، وضعت الحكومة الصينية الخطوط العريضة للعلوم، والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة.وفي عام 2003، صدر برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة في الصين في أوائل القرن الحادي والعشرين في أعقاب الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.في العام نفسه، اقترحت الحكومة الصينية "المنظور العلمي للتنمية" كفلسفة تنموية وطنية لها أهمية وميزات تتسق مع جدول أعمال التنمية المستدامةالخاص بها، وتم التأكيد على أهمية التنمية المستدامةعلى أعلى مستوى من الحكومة كما في الاستراتيجيات والفلسفات الوطنية، مما يساعد على إشراك التنمية المستدامة في الخطابات الرسمية.وقد عززت "الخطط الخمسية" اللاحقة التركيز على التنمية المستدامة والتعليم كدوافع رئيسة نحو الاستدامة، وبالتالي، فإن سياسة التنمية المستدامة مغروسة بعمق في أجندة التنمية الصينية والاستراتيجية الوطنية.[80]

وعلى ما سبق يمكن القول بأنه، ظهرت التنمية المستدامة كإستراتيجية وطنية في تنمية الصين منذ تسعينات القرن الماضي؛ وصار التعليم، والعلوم، والتكنولوجيا عناصر أساسية في استراتيجية التنمية المستدامة.

2–2.السياسات والمبادرات المتعلقة بالتغير المناخي:

حتى أواخر الثمانينات، لم يكن لدى الصين أي تاريخ تقريبًا من الأبحاث أو السياسة الوطنية بشأن تغير المناخ، وبالتالي ليست لها قدرة على تقييم المخاطر المحتملة. ولذا في السنوات الأخيرة، ومع الاهتمام المتزايد بالتحديات الخاصة بالتغير المناخي، أصبحت الحكومة الصينية تعلق أهمية كبيرة على قضاياه. ففي عام 2007، أنشأت الحكومة الصينية اللجنة الوطنية الرائدة المعنية بتغير المناخ(NLCCC). وفي إطار التنسيق للجنة الوطنية لمكافحة الجراد الصحراوي، أدرجت سلسلة من التقارير، والسياسات، والتدابير الرامية إلى التصدي لتغير المناخ في الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتنمية المستدامة. وفي عام 2007 أطلقت الصين

"البرنامج الوطني لتغير المناخ"؛ الذي يحدد الخطوط العريضة، والمبادئ، والأهداف، ومجالات العمل الرئيسية، وكذلك السياسات والتدابير؛ للتكيف مع تغير المناخ، والتخفيف من آثاره، والذي جعل الصين الدولة النامية "الأولى "الساعية إلى التخفيف من تغير المناخ.وفي نفس العام، صدرت خطة العمل الوطنية لتوفير الطاقة، وتخفيض الانبعاثات لتشجيع المجتمعات المحلية، والمؤسسات، والمدارس، ومنظمات الشباب، والجيش، والحكومات، والأوساط الأكاديمية، ووسائط الإعلام على المشاركة بنشاط في حفظ الطاقة.وعلاوة على ذلك، أصدر مجلس الدولة في أكتوبر 2008 ورقة حول "التغير المناخي:سياسات وإجراءات الصين لمعالجة تغير المناخ"، والتي تناولت القضايا الرئيسية المتعلقة بالتخفيف وتكييف التغير المناخي في الصين. وتؤكد كل من خطة الصين الخمسية الحادية عشرة (2006–2010)، والخطة الخمسية الثانية عشرة (2011–2015) أهمية التصدي الفعال لتغير المناخ العالمي في بناء مجتمع موفر للموارد وصديق للبيئة. وعليه، فقد أدمج تغير المناخ رسميًا في خطط التنمية الوطنية[81].

2–3.تطوير المبادرات والسياسات ذات الصلة بESD وCCE وإدماجها في التعليم في الصين:

تم إدماج وتنفيذ التعليم البيئي لأول مرة في التعليم الأساسي في جميع أنحاء الصين في أواخر 1970، وأوائل 1980في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992.وفي عام 1996 ، شرعت الصين في البرنامج الوطني للدعاية والتثقيف البيئي (2010–1996)، والذي ساعد في إدماج التعليم والتثقيف البيئي داخل التعليم الجيد، وتم إطلاق مبادرة المدرسة الخضراء المدعومة من الدولة في نفس الفترة لتشجيع المدارس في جميع أنحاء الصين على المشاركة في التعليم والتثقيف البيئي في عام 1997 ، بالتعاون مع الصندوق العالمي للحياة البرية(WWF)، وشركة بريتيش بتروليوم(BP)، ووزارة التربية والتعليم(MOE).تأسست مبادرة المعلمين البيئيين على مستوى الدولة (EEI)لتعزيز التثقيف البيئي والتنمية المستدامة في المدارس الصينية ونتيجة لذلك في عام 2003 ، – استناداً إلى خبرةEEI، – أصدرت وزارة التعليم أول سياسة توجيهية حول

التثقيف البيئي في الصين – وهي المبادئ التوجيهية لتطبيق التعليم البيئي في المدرسة الابتدائية، والثانوية.وقد شكل إصدار هذه السياسة الأهمية المتزايدة للتعليم من أجل البيئة والاستدامة في التعليم الأساسي الصيني[82].

على الرغم من تضمين كل من التثقيف البيئي، والتنمية المستدامة في الخطاب الرسمي الصيني، والمبادرات الوطنية والمحلية، يبدو أن التثقيف البيئي جزء لا يتجزأ من التعليم من أجل التنمية المستدامة، ويرجع ذلك أساسًا إلى مبادرات اليونسكو للتعلم من أجل التنمية المستدامة المعروفة سابقا باسم مشروعEPD في الصين. وبعبارة أخرى، فإن مفهوم التعلم من أجل التنمية المستدامة يشمل التثقيف البيئي.وفي عام 1998 ، أسندت اللجنة الوطنية الصينية لليونسكو إلي فريق البحث في أكاديمية بكين للعلوم التربوية تنفيذ مشروع اليونسكو EPD في الصين.وفي ديسمبر 2002 ، تم تأسيس لجنة العمل الوطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في الصين، ورابطة بكين للتعليم من أجل التنمية المستدامة(BAESD)للإشراف على وتنسيق عمل مشروع التعليم من أجل التنمية المستدامة التابع لليونسكو في الصين، وقد يشار إلى هاتين المنظمتين معًا باسم اللجنة الوطنية[83].

وتعد اللجنة الوطنية لليونسكو في الصين مسؤول رئيس في العمل من أجل مشروع اليونسكو حول التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ لما لمسته من حيوية القضية، والدور الذي يلعبه التعليم فيها.

وقد تم تنظيم وتوجيه الأنشطة من قبل أكاديمية بكين للعلوم التربوية تحت قيادة لجنة العمل الوطنية الصينية التابعة لليونسكو، ووزارة التعليم؛ من أجل تلخيص التجارب الناجحة في التعليم من أجل التنمية المستدامة[84].

ساعدت مجموعة مشاريع التعليم من أجل التنمية المستدامة –لسنوات عديدة– سلطات التعليم المحلية على فهم الوضع التعليمي وخطة التنمية المحلية بشكل واضح، ولمناقشة وتحليل أنواع التعليم المطلوبة بشدة لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، والاقتصاديات، والبيئات، والثقافات. وقد شكلت مجموعة خبراء تربويين لإجراء البحوث وتصميم برامج التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ لتحقيق التنمية التعليمية الإقليمية؛ ووضعوا تركيزهم على تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة وفقًا لحالاتهم المختلفة، بهدف تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة

مشاريع أكثر فعالية، وأصدرت لجنة العمل الوطنية التابعة لليونسكو تعليمات لكل من المعلمين، والطلاب؛ للإفادة من ESDذات الصلة في الكتب المدرسية الحالية من مختلف التخصصات. وقد قامت اللجنة على سبيل المثال بتجميع كتاب بعنوان "تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة" في تدريس قواعد السلوك وتوجيه المعلمين لتوسيع محتوى التعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج الدراسية الحالية. وقد أوضحت مجموعة المشروع تحديد المواقع المستهدفة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج الدراسية، والكتب المدرسية المحلية – للمدارس الابتدائية، والمتوسطة في بكين– وحوالي 300 كتاب مدرسي محلي تستخدم الآن على نطاق واسع في حوالي 1000 مدرسة ابتدائية ومتوسطة في بكين.تعتبر السمة الإبداعية الأخيرة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في الصين هو أنها تعلق أهمية كبيرة على إضفاء الطابع المحلي على مفهوم التنمية الاقتصادية، والاجتماعية وتبادل الخبرات في هذا الصدد بين الصين والدول الأجنبية.؛ فحين بدأت الصين تنفيذ مشاريع التعليم من أجل التنمية المستدامة منذ أكثر من 10 سنوات كانت تهدف إلي تحقيق توطين ثابت لمفاهيم التعليم من أجل التنمية المستدامة في البلاد في أقرب وقت ممكن.وهي في هذا الصدد، استضافت –في العقد الماضي– مجموعة مشروع ESDتسع ورش عمل وطنية في بكين، وشانغهاي، وقوانغتشو، وهونغ كونغ.كما أطلقت أربعة منتديات دولية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في بكين في الأعوام 2003 و 2005 و 2007 و2009 تحت موضوعات "نحو عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة" ، و"التعليم يعزز التنمية المستدامة:الفهم المشترك العالمي والممارسة المحلية"، "الممارسة الإبداعية التعليم من أجل التنمية المستدامة" و"التعليم من أجل التنمية المستدامة:اتجاه التنمية الدولية ووضع الصين العملي".وقد عززت هذه المنتديات الدولية الأربعة بشكل فعال تفاعل وتماسك التعليم من أجل التنمية المستدامة بالصين من خلال الخبرات الدولية وأثارت تأثير الصين على البيئة والتنمية المستدامة في العالم.[85]

3.البرازيل

تعد جُمْهُورِيَّة البَرَازِيل الاتِّحادِيَّة أكبر دولة في كل من أمريكا الجنوبية، وأمريكا اللاتينية. وثالث أكبر بلد في الأمريكتين، وخامس أكبر دولة في العالم، سواء من حيث المساحة الجغرافية أوعدد السكان. وهي أكبر البلدان الناطقة بالبرتغالية في العالم، والوحيدة في الأمريكتين، وعاصمتها برازيليا.

تم وضع مفهوم التنمية المستدامة كمرجع لاستخدام الموارد الطبيعية، ويعرض الجزء التالي التنمية المستدامة، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والمفاهيم الرئيسة للتعليم البيئي في البرازيل.

3-1. المفاهيم المتعلقة بالتثقيف البيئي والتنمية والتعليم من أجل التنمية المستدامة في البرازيل:

يتم الدفاع عن التعليم البيئيecopedagogyالمصنف باعتباره أساس للتفكير الابتكاري، وبناء المجتمع من منظور شامل متعدد التخصصات ؛ حيث يُركز على العلاقة بين الإنسان، والطبيعة، وعليه يجب على التعليم البيئي تحفيز التضامن، والمساواة، واحترام حقوق الإنسان؛ مما يساعد على تطوير الضمير الأخلاقي تجاه جميع أشكال الحياة، وفرض قيود على استغلال هذه الأشكال، ويعرض مصطلح Ecopedagogy الوسائل التي تُمكن الأشخاص من اللجوء إلى أنفسهم، وإلى القيم، والممارسات، والأنماط المفترضة؛ في تحسين أنماط الحياة العامة، بالتضامن والمساواة الاجتماعية؛ والاهتمام بالمنظور الكلي، والمواطنة الكوكبية، وبالتالي، يمكن بناء القيم، والمواقف في التثقيف البيئي بالنسبة لأتباع ecopedagogicوفقًا للحركة التربوية، والاجتماعية–التاريخية، التي تمكن من تكوين المواطنين القادرين على اختيار مؤشرات جودة مستقبلهم من خلال استخدام الموارد الطبيعية دون المساس بالأجيال القادمة.[86]

شهدت السنوات من يونيو 2003 إلي يونيو 2010 في البرازيل قوة مذهلة في الاهتمام وتعبئة الجهود نحو البيئة، وفي هذه الفترة، نُفذت مؤتمرات وطنية ودولية للأطفال والشباب من أجل البيئة في المدارس الثانوية في جميع أنحاء البرازيل، وفي وقت لاحق، في جميع أنحاء العالم، مما جعلها في نهاية المطاف نقاط مرجعية

لإدارة سياسة التعليم البيئي عالميًا.في عام 2010 اختتمت دورة من ثلاث مؤتمرات وطنية للأطفال، والشباب، بلغت ذروتها في عقد مؤتمر دولي ناجح، استهدف تضمين البيئة في إطار مهمة وأهداف عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وقد نظمت واستضافت حكومة البرازيل هذه الأحداث دوليًا، وتلقت دعمًا مؤسسيًا من الوكالات من أجل التنمية، والتعاون مثل اليونسكو، واليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومن بعض هيئات المجتمع المدني. وتغطي مؤتمرات الشباب عناصر الدستور الوطني البرازيلي لعام 1988 ؛ مؤكدة حقوق الحاضر الأجيال القادمة للتعليم الجيد، والبيئة الصحية، والمتوازنة بيئيًا.كما يعيدون التأكيد على القيم، والإجراءات التي يقترحها المجتمع المدني الدولي: مثل معاهدة التعليم البيئي للجمعيات المستدامة، والمسؤولية العالمية، وميثاق الأرض، وجدول أعمال القرن 21 وميثاق المسؤوليات الإنسانية، وتساعد أيضًا في تعزيز النقاش حول الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[87].في التعليم البيئي، يكون لكل مدرسة فرصة لتوفير مساحة للتعلم الدائم، على أساس الحوار واحترام جميع أشكال الحياة.ويمكن النظر إلى مؤتمر الأطفال والشباب؛ كذريعة تربوية لتشجيع وتحديث النقاش المطلوب بشكل عاجل في المجتمع، ويتجلى نجاح المؤتمر الوطني البرازيلي في المشاركات على المستوى المدرسي فقد شارك في المؤتمر الأول– في عام 2003 – نحو 45215 مدرسة، وحشدت 568 877 5 شخصاً في جميع أنحاء البلد أما المرحلة الثانية، في الفترة 2005–2006 ، فقد بلغت 11، 475 من المدارس والمجتمعات و3، 801، 055 شخصًا، تم عقد المؤتمر الوطني الثالث خلال عامي 2008 و2009 في 11، 670 مدرسة، وشملت المناقشات على مستوى المدارس، والدولة أكثر من أربعة ملايين شخص. اهتم المؤتمر الوطني الثالث بالتغيرات البيئية العالمية لجميع شبكات التعليم الثانوي في البلاد بنحو(58000 مدرسة)؛ بهدف المساهمة في تحسين الأداء المدرسي، مشجعة إدراج الاستدامة والتحدي الاجتماعي البيئي في الخطة المدرسية، والسياسية التربوية، وتعزيز دور المدرسة في بناء التعليم العام، والسياسات البيئية[88].

4. مملكة السويد

تعتبر المملكة إحدى الدول الإسكندنافية الواقعة في شمال أوروبا، وهي ثالث أكبر دولة في الاتحاد الأوروبي من حيث المساحة (450,295 كم2)، ويُقدر عدد سكانها بنحو 10,215,250 ملايين نسمة.

على مدى أكثر من أربعين سنة مضت، كانت السويد واحدة من الدول الرائدة في جذب انتباه الساسة، والمواطنين على حد سواء إلى العواقب البيئية السلبية المترتبة على الإنتاج، والاستهلاك السائدة داخل البلدان وبينها، وقد كان مؤتمر ستوكهولم لعام 1972 بشأن البيئة البشرية نقطة انطلاق الدور القيادي للسويد.وفي الفترة نفسها، كانت السويد مشاركًا رئيسيًا في البحث العلمي حول التفاعل بين الأبعاد البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية في "البلدان النامية" وفي النقاش حول حكومتها، كما تعتبر السويد شريكًا مهمًا ومؤثرًا للغاية لبلدان الجنوب العالمي؛ من أجل التصدي للتخفيف من حدة الفقر، والعدالة الاجتماعية، والاقتصادية، والاستدامة البيئية؛ لا سيما من خلال الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي(Sida)[89].

4-1. التعليم البيئي والتعليم من أجل التنمية المستدامة في السويد

ظهر مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة لأول مرة في السويد عام 2000. وفي مارس من ذلك العام، اجتمع وزراء التعليم من بلدان بحر البلطيق في ستوكهولم بدعوة من الحكومة السويدية، وقد أصبح هذا الاجتماع جزءا من عملية دول البلطيق 21، التي تم إطلاقها قبل أربع سنوات بهدف إنشاء برنامج لجدول أعمال القرن 21 لبحر البلطيق والمنطقة المحيطة به، خاصة بعد أن أصبح بحر البلطيق – وهو بحر داخلي – ملوثًا بشدة؛ الأمر الذي عضد من أهمية التعليم البيئي في السويد. وتجدر الإشارة إلي أن بداية الاهتمام بالعمل البيئي كان منذ وقت طويل في السويد، وقد لوحظ دورها منذ عام 1967 في الوثائق التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم في عام 1972.ولذلك، تضمنت خطة العمل من هذا المؤتمر قسما عن أهمية التعليم البيئي، غير أنه ظهرت نوايا الحكومة السويدية بشكل أكثر وضوحا في عام 1990 في واحد من الأحكام العامة لقانون التعليم، والتي تنص على: "كل شخص نشط في النظام

المدرسي يجب أن يعزز احترام بيئتنا المشتركة"، بالإضافة إلى تركيز مناهج التعليم الإلزامي، والثانوي في عام 1994 على القضايا البيئية، وإشارتها صراحة إلى ما يسمى الآن البُعد الاجتماعي في التنمية المستدامة في وثائقها المختلفة. في أعقاب مؤتمر ريو، انتشر مفهوم التنمية المستدامة في كل مكان من خلال الترويج الناجح لجدول أعمال القرن 21، وقرر وزراء التعليم الذين اجتمعوا في مارس 2000 وضع خطة عمل لتوفير التعليم والتدريب على التنمية المستدامة في منطقة بحر البلطيق. وقد قادت ليتوانيا والسويد هذه الجهود، وعُمِمَتْ الخطة على جميع المدارس الإلزامية والثانوية في السويد وعلى جميع مؤسسات التعليم العالي السويدية[90].

ولتعزيز العمل المتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في بلدان الشمال الأوروبي، قررت الحكومة السويدية، في أوائل نيسان/أبريل 2002 ، باستضافة مؤشرًا بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة في كارلسكرونابالسويد في يونيه من نفس العام؛ حيث مُثلت بلدان بحر البلطيق تمثيلاً جيدًا في هذا الاجتماع. وكان للاقتراح الذي انبثق عن قمة جوهانسبرغ في سبتمبر 2002 بشأن عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة تأثيرًا ملحوظًا على جهود التعليم من أجل التنمية المستدامة في السويد بطرق متنوعة. دعا رئيس الوزراء السويدي المجتمع الدولي إلى مؤتمر حول التعليم من أجل التنمية المستدامة، والذي عُقِدَ على النحو الواجب لاحقًا في عام 2004.في وقت لاحق أيضًا من عام 2002 ، دُعيت السويد من قبل الأمم المتحدة الاقتصادية لجنة أوروبا (UNECE)– التي تضم 56 دولة من القوقاز إلى أمريكا الشمالية–، للانضمام إلى روسيا في قيادة العمل نحو تطوير خطة عمل من أجل التنمية المستدامة، وقد قبلت السويد، وفي العام التالي في اجتماع وزراء البيئة في كييف بأوكرانيا في مايو، تم اعتماد بيان يؤكد على أهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة.تمت متابعة هذا بعقد الاجتماع الوزاري في فيلنيوس– ليتوانيا في مارس/ آذار 2005، واعتمدت خطة عمل للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا التي أصبحت منذ ذلك الحين واحدة من المحركات الرئيسة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في هذه البلدان.وقد دعا رئيس الوزراء جميع الدول لمؤتمر دولي بعنوان:" تعلم تغيير عالمنا" في جوهانسبرغ، في 4–7 أيار/مايو 2004 وقد خرجت السويد

بجملة من التوصيات منها:أن تقوم السويد بإنشاء معهد لليونسكو لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في أنشطة المعونة الإنمائية الدولية، وقد تم تنفيذ كل من هذه المقترحات[91].

تقدم الجامعات والكليات السويدية مجموعة واسعة من البرامج والدورات في السعي إلى التعلم من أجل التنمية المستدامة، وقد وُجِدَ أن حوالي ثلث هذه الدورات يناقش التنمية المستدامة في شكل ما. وقد وفر قانون التعليم العالي أساسًا لوثائق السياسات الخاصة التي اعتمدتها عديد من الجامعات، والكليات لدعم التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ لإعطاء الطلاب فرصة لاستكمال تعليمهم مع دورات اختيارية في التنمية المستدامة. وتجدر الإشارة إلي أن السويد تقدم ثلاثة كراسي لليونسكو من أجل التعليم من أجل التنمية المستدامة ، مقرها في جامعة لوند، جامعة تشالمرز للتكنولوجيا وجامعة غوتنبرغ، ويركز الأخير على تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في مرحلة الطفولة المبكرة[92].

4-2. المؤسسات والوكالات المسؤولة عن التنمية المستدامة في السويد:

أنشأت الحكومة معهدSWEDESD في أكتوبر/ تشرين الأول 2007؛ ليكون مسؤولًا بشكل رئيس عن الترويج للتعليم من أجل التنمية في برنامج المعونة التنموية السويدي؛ حيث كلفت الحكومة السويدية جامعة جوتلاند في فيسبي–عاصمة جزيرة غوتلاند في وسط بحر البلطيق، بإنشاء المركز السويدي الدولي للتعليم من أجل التنمية المستدامة(SWEDESD)، والذي أتيح له تمويلًا أوليًا بمبلغ 75 مليون كرونة سويدية.وتتمثل مهمته في تسهيل تنمية القدرات بين الممارسين، وصانعي القرار، والباحثين المرتبطين بالتعليم من أجل التنمية؛ لصياغة، وتنفيذ، وتقييم السياسات، والمبادرات، والأنشطة الملائمة، والمناسبة، والفعالة. وتدعم أنشطة SWEDESDمواصلة تطوير، وممارسة التعليم من أجل التنمية المستدامة من خلال التدريب، والتعلم، والبحث، والتقييم وتبادل المعلومات، والربط الشبكي، والشراكات، وتحليل السياسات، وتنمية القدرات، وهي مصممة وتنفذ بتعاون وثيق مع المنظمات الشريكة الوطنية، والإقليمية في بلدان في الجنوب العالمي. وفيما يتعلق بعنصر المحتوى، يركز SWEDESDوشركاؤه على مفاهيم، وقضايا خدمات النظم الإيكولوجية، والاستدامة القوية. وتشملSWEDESD، حاليًا أربعة برامج رئيسية

هي: برنامج التطوير المهني للتعليم في المدن المستدامة، دورة تدريبية دولية رائدة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، برنامج التطوير المهني على خدمات النظام البيئي، والاستدامة القوية، وبرنامج التدريب المهني وإصدار الشهادات لميسري التعلم الاستدامة. كما ينفذ بعض المشاريع، ومنها: بحوث التغير المناخي (مع جامعة أوبسالا، جامعة رودس وجامعة زامبيا)، مبادرات التعليم من أجل التنمية المستدامة والمشاريع (مع خطة العمل العالمية الدولية)، التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والاستدامة (مع جامعة جوتنبرج وOMEP) .[93]

تشجع الوكالة الوطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة من خلال ثقافتها المدارس؛ بحيث يتم منح جميع التلاميذ والموظفين الفرصة للقيام بدور نشط في كل من صياغة أهداف التعليم المستدام وفي عمليات التخطيط، والتنفيذ، والتقييم. ويعد المجلس الوطني السويدي لتعليم الكبار من المؤسسات الداعمة للتنمية المستدامة؛ التي تعمل بشكل مستقل عن الحكومة. ومنذ عام 2007 ، كان المركز الإقليمي للخبرة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة في منطقة سكون (RCE Skåne) جزءًا من الشبكة الدولية لتعزيز التنمية المستدامة، وتُجرى حاليًا مناقشات في أجزاء أخرى من السويد بشأن إنشاء مراكز جديدة للإرشاد الثقافي.وبالاضافة إلي ما سبق هناك "برنامج جامعة البلطيق"، والذي يعتبر شبكة دولية تجمع 225 جامعة في منطقة بحر البلطيق في شراكة تعليمية تقوم على التنمية المستدامةCEMUS، وهناك "مركز الطلاب لدراسات البيئة والتنمية" ليمثل مؤسسة فريدة من نوعها في جامعة أوبسالا، تقوم أيضًا بأنشطتها في مجال التنمية المستدامة ولكن يديرها الطلاب إلى حد كبير، كما تُعتبر كلية الدراسات العليا في التعليم والتنمية المستدامة نتيجة شراكة بحثية بين ثماني جامعات سويدية تعمل في هذا المجال؛ بهدف إنشاء بيئة بحث ذات أهمية دولية.كما أقيمت شبكات لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة بين المعلمين، والمدربين، والباحثين، وتعتبر مدرسة Life–Link Friendship، –ومقرها في السويد–، شراكة دولية توحد المدارس من مختلف أنحاء العالم، وكلها تسعى لتشجيع التعليم من أجل التنمية المستدامة[94].

وعلى ما سبق تحوي السويد جملة من الوكالات، والهيئات المنوطة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة غير أنه يمكن القول بأن السويد تعمل على تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة بطريقتين على النحو التالي.

تتلخص الطريقة الأولى في توفير برنامج التدريب الدولي المتقدم في التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم الرسمي والذي يتم تنفيذه بتمويل منSidaبواسطة شركة الاستشارات السويدية Ramboll Natura بالتعاون مع عدد من الجامعات والمنظمات الشريكة في السويد والجنوب العالمي.أما الثانية من خلال المركز السويدي الدولي للتعليم من أجل التنمية المستدامة السويدي (SWEDESD)في جامعة غوتلاند، والذي تم إنشاؤه في عام 2008.ويعتبر تطوير الممارسين في قطاع التعليم الرسمي من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة تدبيراً فعالاً من حيث التكلفة لتحقيق هذا التغيير الحيوي؛ فقد قامت الحكومة السويدية – من خلال– Sida، منذ عام 2001 بدعم عدد من برامج التدريب الدولية(ITP)في مجال البيئة، ودمج من أجل التنمية المستدامة في التعليم الرسمي، وتبنى تلك البرامج على التغيير، وزيادة فهم الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، كما أنها توفر فرصة لتبادل المعرفة، والخبرات في التفاعل بين التنمية المستدامة والتعليم داخل قطاع التعليم الرسمي. وتستخدم هذه الأفكار لتعزيز وتطوير مبادرات التعليم من أجل التنمية المستدامة في سياقات عمل المشاركين[95].

ويعد برنامج التدريب الدولي السويدي في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة – والذي يتم تنفيذه سنوياً على مدى السنوات العشر الماضية – وكمرحلة متكاملة من 9 إلى 12 شهرًا برنامجًا لدعم المربين لتطوير، وتنفيذ المشروعات المتعلقة بالتنمية المستدامة ، والذي يظهر نتائج قوية في أفريقيا وآسيا.وقد شارك أكثر من 800 متخصص في التعليم النظامي من 42 دولة في إفريقيا وآسيا في البرامج التي تم إنشاؤها حتى الآن، وينضم إلى البرنامج في كل عام حوالي 26 مشارك من أربعة بلدان في أفريقيا، وأربعة في آسيا.ويتعهد كل مشارك بمشروع التغيير الذي سيعمل من خلاله على تحسين وضع العمل من منظور التعليم من أجل التنمية المستدامة[96].

4-3. كيفية تنفيذ مجالات الاستدامة في السويد:

أكدت السويد- من خلال دعمها المباشر وغير المباشر لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة – أن التعليم يعد واحدًا من أكثر الوسائل التي تمكن الأفراد من فهم التفاعل بين الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية للتنمية. فيما يلي عرضًا مفصلًا لما قامت به.

أعلنت الحكومة السويدية أنها ستقوم بجهود خاصة؛ لتعزيز مفهوم، وممارسة التعليم من أجل التنمية المستدامة على المستويين: الدولي، والمحلي.بالإضافة إلى برنامج التدريب الدولي حول التعليم من أجل التنمية المستدامة الذي سبقت الإشارة إليه، وقد أدى ذلك إلى إطلاق المؤتمر الدولي المعنون" تعلم تغيير عالمنا"، الذي عقد في غوتنبرغ في مايو 2004، وتلاه خمس ورش عمل دولية حول التعلم التنمية المستدامة، عقدت جميعًا في غوتنبرغ.أنتجت ورشة العمل الخامسة توصيات غوتنبرغ التي تدعو الحكومات، والمجتمع المدني وخاصة الحكومات، والمربين في جميع أنحاء العالم إلى إعطاء الأولوية للعمليات التي تعمل على تطوير، وتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة، وقد تم تقديم توصيات جوثنبيرج رسمياً إلى مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة لاحقًا في بون – ألمانيا – في أبريل 2009.

يمكّن (SWEDESD) من زيادة فهم الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة والاستجابات التعليمية المطلوبة.ويوفر فرصة لتبادل المعارف والخبرات في التفاعل بين التنمية المستدامة والتعليم داخل قطاع التعليم الرسمي.ويتطلب البرنامج من المؤسسات إرسال "فريق مؤسسي" بما في ذلك مشاركين، ومشرفهم وبالتالي، بدلاً من تطوير قدرة الفرد، يتم تعزيز المؤسسة نفسها.وقد تم دعم بنية، وتصميم برامج التدريب من قبل جمعية" الحياة البرية والبيئة بجنوب إفريقيا (WESSA)" وبرنامج"التعليم البيئي الإقليمي التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC REEP)"في جنوب إفريقيا، وقد تم مؤخرًا الإعلان عن هذين المؤسستين مراكز إقليمية للخبرة في التعليم من أجل التنمية المستدامة بواسطة جامعة الأمم المتحدة.(يشمل الشركاء الآخرون عديد من الجامعات في السويد على سبيل المثال: جامعة أوبسالا، جامعة ستوكهولم، وجامعة تشالمرز، رودس، جامعة جنوب أفريقيا،

جامعة كينياتا وجامعة ستراثمور في كينيا، جامعة أوبافيمي أوولوو في نيجيريا، مبادرة حوض النيل في أوغندا، المعهد الآسيوي للتكنولوجيا في تايلاند والصين في مركز التعليم البيئي والاتصالات في وزارة حماية البيئة والشرق /جامعة الصين للمعلمين وجامعة يونان وجامعة تونجي (معهد تونجي للبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للتنمية المستدامة).ويتم تمويل الدورة التدريبية بالكامل من قبلSIDA، فلا توجد رسوم دراسية للمشاركين.يقدم المساق اعتمادات الدراسات العليا من جامعة أوبسالا[97].

المحور السادس: منظور نقدي لدور اليونسكو في تحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة:

يشمل المحور التالي منظورًا نقديًا لليونسكو في تحقيق استدامة التعليم من خلال عدد من المحاور الفرعية؛ أولهما: تقييم الجهود التي قامت بها اليونسكو، وسعيها لتنفيذ الاستدامة، وثانيهما رصد التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ومبادئ ريو. وقد استند الباحث في هذا على بعض التقييمات القليلة لجهود اليونسكو، وتحليل الباحث في عرضها وتناولها.

1.تقييم الجهود التي قامت بها منظمة اليونسكو:

كان أول تقييم للأنشطة التي تم إجرائها، والاضطلاع بها في إطار العقد ما قامت به اليونسكو في عام 2009.وقد وجد تقرير عام 2009 أن عددًا كبيرًا من البلدان التزمت بدمج البيئة، والتنمية المستدامة في التعليم الرسمي، وأن هناك تواجدًا كبيرًا للتعليم من أجل التنمية المستدامة في وثائق السياسات الوطنية، وأن عديد من البلدان قد وضعت هيئات التنسيق الوطنية للعقد في مكانها[98].وتشمل التحديات في هذا الصدد التفاوتات الإقليمية لتنفيذ البيئة، والتنمية المستدامة والتوعية من أجل التنمية المستدامة.

أصدر المؤتمر العالمي لليونسكو حول التعليم من أجل التنمية المستدامة في بون بألمانيا(2009) – في منتصف مدة العقد– إعلان بون، والذي أشار إلي" أن التقدم في التعليم من أجل التنمية المستدامة لا يزال موزعًا بشكل غير متساو،

ويتطلب مقاربات أو مداخل مختلفة، ومن ثم فالمجتمع المدني، والمنظمات الدولية على حد سواء قد بذلت جهودًا كبيرة[99]. ولكنه ما زال لديها كثير لتبذله.

واجهت الاستدامة عددًا من التحديات في منتصف عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة، وأطلِقَ عمل برنامج للتقييم بعنوان "برنامج الرصد العالمي للعقد وتقرير التقييم" The DESD Global Monitoring and Evaluation Report ، وتم الاسترشاد بعمليتي الرصد والتقييم المقامتين من خلال الإطار العالمي The global Monitoring and Evaluation Frame Work(GMEF) .وقد نُشِرَ أول تقرير لإطار (GMEF) في عام 2009 ، أي بعد أول 5 سنوات من العقد؛ فُحِصَتْ السياسات، والآليات المعدة من قبل البلدان في جميع أنحاء العالم لتنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة، والذي أثبت وجود ارتفاع"سريع"و" ملحوظ" في وجود البيئة والتنمية المستدامة على جداول الأعمال الوطنية والدولية كما سبقت الإشارة .ثم أقيم تقرير ثاني بناء على مسح أُرسِلَ إلي جميع الدول الأعضاء كمراجعة دولية من قبل الأمم المتحدة من أجل البيئة، والتنمية المستدامة، وتبعه مسح آخر (KIS)، وثمانية تقارير بتكليف من اليونسكو أيضًا، ويعضد تلك التقارير مجموعة واسعة من المشاريع، والشبكات، ودراسات الحالة القطرية، والمبادرات من جميع أنحاء العالم، والخلاصة من مراجعة تلك التقارير، يُبين أن مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة مازال غير ثابتًا، وأن عقد الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مستمر في محاولة التكيف، والتغير لاستيعاب المطالب المتغيرة في عصرنا.[100].

2.تقييم جهود تنفيذ الاستدامة:

تشمل جهود تنفيذ الاستدامة "نموذج "التقرير العالمي للتنمية المستدامة، التقييمات العلمية الدولية، التقييمات الوطنية للتنمية المستدامة، والتي سيتم تنفيذها تفصيلا.

2-1. "نموذج" التقرير العالمي للتنمية المستدامة:

دعت الوثيقة الختامية(ريو+20) بعنوان" المستقبل الذي نريده" إلى عمل تقرير للتنمية المستدامة عالميًا؛ للقيام بتقييم، وتعزيز الترابط بين العلوم، والسياسات في المنتدى السياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، وقد كان الفريق التابع

للأمين العام للاستدامة العالمية في عام 2012 قد قدم اقتراحًا مماثلًا. بعد مؤتمر ريو+20 كلف الأمين العام للأمم المتحدة شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإجراء تحليلًا وتقييمًا متعمقين في تنفيذ التنمية المستدامة. وقد تقرر إنتاج" نموذج" يمكن أن يوضح مجموعة من الطرق المختلفة للمشاركة. ويمثل التقرير جهد الأمم المتحدة بمشاركة عدد من علماء الاجتماع، ويركز على التنمية المستدامة على الصعيد العالمي من حيث القضايا، والمؤسسات، والتكنولوجيا. كما سلط الضوء على القضايا التي تم تحديدها من قبل العلماء الناشئين، تقييم التقدم في عملية التنمية المستدامة[101].

2-2. التقييمات العلمية الدولية:

هناك آلاف من تقييمات التنمية المستدامة ذات الصلة، فقد أجري (205) تقييم دولي، منها: (57) قد اقترحوا خلال موقع التعهيد الجماعي، (125) من المطبوعات الرائدة في منظومة الأمم المتحدة، (23) تقرير تم إعدادهم من قبل المنظمات الحكومية الدولية. منذ عام 2000 بدأت عمليات التقييم في توسيع نطاقها، للنظر في المنافع المشتركة والأهداف المتعددة. ومن الأمثلة البارزة في هذا الصدد تقييم الألفية للنظم الأيكولوجية، والتقييم الدولي للمعارف الزراعية، وتقييم الطاقة العالمية. وغيرها من عناصر الاستدامة[102].

ولعل ما سبق يشير بوضوح لمدى أهمية تقييم أنشطة ومجالات استدامة التعليم، ودور اليونسكو في هذا الصدد.

2-3. التقييمات الوطنية للتنمية المستدامة:

تجدر الإشارة إلى أنه قد تكون هناك بعض التقييمات الدولية، ولكنها أقل أهمية بالنسبة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة عن حاجتها للتقييمات دون الإقليمية أو الوطنية، وذلك لأن التقييمات العالمية قد لا تعكس بالضرورة الوضع الفريد للدول النامية أو الدول الجزرية الصغيرة. إن النهوج والمنهجيات والنتائج الخاصة بالتقييم تختلف اختلافًا كبيرًا بين الدول، مما يجعل المقارنات بين البلدان صعبة. ولقد قُدِمَت تقارير وطنية للتنمية المستدامة من (69) بلد في التحضير لمؤتمر (ريو +20) في عام 2012، أربعة فقط من هذه التقارير كانت من البلدان المتقدمة.

والغالبية الساحقة منها كانت من البلدان النامية في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي. ومع ذلك لا تزال عديد من الدول تواجه قيود كثيرة في تقييم، وتطوير المعرفة المتعلقة بالتنمية المستدامة[103].

3.التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ومبادئ ريو:

قامت لجنة الأمم المتحدة المسؤولة عن التنمية المستدامة UN DESA بمراجعة شاملة؛ لتنفيذ جدول أعمال القرن 21، ومبادئ ريو في سياق مشروع التنمية المستدامة في القرن 21 (SD21)، وأثبتت من خلال ذلك أن النجاح في جدول أعمال القرن 21 متفاوت بدرجة كبيرة ومحدود[104]؛ الأمر الذي يؤكد الحاجة لمزيد من الجهود بشأن استدامة التعليم.

4.تقييم بعض استراتيجيات التعليم من أجل التنمية المستدامة: استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأوروبا مثالًا:

في محاولة لعمل تقييم وطني، شُجعت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية على التفكير في الوقوف على حالة تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة في تلك البلدان، ووضعت في هذا الصدد جملة من المؤشرات لرصد مراحل التقدم من بين أربعة مراحل: وهي؛ (لم تبدأ بعد، في تقدم، متطور، اكتمل) وقد وفرت عملية التقييم الذاتي هذه نظرة عامة مهمة عن الوضع العام لتنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة. وقد أشار التقرير إلي جُملة من النتائج كما يلي[105]:

*أبلغت غالبية الدول الأعضاء عن توازن في الأنشطة المتعلقة بالتنمية المستدامة.

*توصلت بعض الدول إلى حالة"إنجاز"بشأن عدد من المؤشرات المختارة، ولكن في المتوسط المنطقة ككل لديها مزيد من العمل يتعين القيام به لضمان التنفيذ الكامل للقضايا التي ستعالجها الاستراتيجية.

*تعد التفاوتات بين التجمعات الإقليمية الثلاثة: ضئيلة نسبيًا، ونجد أن أوروبا الشرقية، القوقاز وآسيا الوسطى، جنوب شرق آسيا في المتوسط في مرحلة" التقدم" في معظم المؤشرات، بينما دول الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الغربية، والدول الأعضاء في أمريكا الشمالية فهم أقرب إلى مرحلة " التطوير " delveloping

stageلكن بشكل عام هذه المرحلة ككل أحرزت تقدمًا أكبر في السياسات والتشريعات والمناهج الدراسية.

* انطلاقًا من الرؤية إلى الاستراتيجية، أقر عدد من الدول الأعضاء عن إدماج التعليم في الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة. وقد أفاد عدد من الدول الأعضاء مثل: النمسا، إستونيا، رومانيا بأن التعليم يشكل الآن عنصرًا من عناصر استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة.

وبالإضافة لما سبق حاولت عديد من الدول إجراء تقييم ومراجعة نقدية لمجالات الاستدامة المختلفة.

أشارت دراسة(Ijeh, Brown and Haleeb,2015) إلى القيام بمراجعة نقدية للتعليم والتعلم في معهد التعليم العالي بسلطنة عمان (Higher Education Institute (HEIباستخدام ثلاثة مؤشرات رئيسة (المجتمع، والاقتصاد، والبيئة) المستخدمة من قبل الأمم المتحدة لمراقبة تعليم وتعلم التنمية المستدامة في الفصول الدراسية عبرمناطق العالم. وقيمة هذه الدراسة أنها تزودنا بنظرة ثاقبة كيف أن واحدة من مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان يُمكن أن تساهم في تحقيق التزام عمان في تلبية أهداف 2014 والمحددة من قبل الأمم المتحدة لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة[106].

وفي نفس السياق في مجال رصد التعليم العالي، أكدت دراسة(Johnston,2007) من خلال رصد (15) حالة أن الاستدامة لا تزال تُحدد في مفهوم ضيق لمؤسسات التعليم العالي؛ حيث كشفت دراسة الحالات وجود تركيز قوي على الأنشطة المرتبطة بالاستدامة البيئية ولكن التركيز أضعف بعض الشيء على المسؤولية الاجتماعية المرتبطة برفاهية الموظفين، والطلاب، فضلًا عن التركيز المحدود على الاستدامة الاقتصادية، لهذا تسعى مؤسسات التعليم العالي جاهدة لتنفيذ الأهداف المتعددة للاستدامة البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية. وبعض الإجراءات والممارسات التي تقيم الجسور بين أتنين أو أكثر من هذه الأنواع[107].

المحور السابع: منظور مستقبلي للتعليم من أجل التنمية المستدامة:

لما كانت الأهداف القديمة للتعليم من أجل التنمية المستدامة لم تحقق المرجو منها على نحو فعال – وفقًا لما أشار إليه التقييمات السابقة، قامت اليونسكو بالعمل على تبني عدد من الأهداف الجديدة عام 2015 لتكون محور الاهتمام في المستقبل القريب. اجتمع أكثر من (150) من قادة العالم في قمة تاريخية عقدت في نيويورك في سبتمبر 2015؛ لإقرار خطة عالمية تحويلية وُضِعَ فيها سبعة عشر هدفًا إنمائيًا جديدًا، وتتألف الخطة التي وافقت عليها الدول الأعضاء وعددها (193) في الأمم المتحدة بعنوان" **تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030**" من إعلان و17 هدفًا و169 غاية للتنمية المستدامة.

تحفز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين على العمل من أجل وضع نهاية للفقر، وإقامة عالم أكثر استدامة لصالح كل الناس على مدى السنوات الخمس المقبلة. ومع الاستهلال الرسمي لهذه الخطة الفارقة في عام 2016 سيبدأ الاختبار الحقيقي للالتزام المبدئي حيالها. وتتسم الأهداف الإنمائية المستدامة السبعة عشر بقابليتها للتطبيق العالمي مع مراعاة اختلاف الظروف، والقدرات ومستويات التنمية. وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانونًا، إلا أنه من المتوقع، أن تأخذ الحكومات ملكيتها وتقوم بوضع أطر لتحقيق الأهداف السبعة عشر. إن تحويل هذه الرؤية إلى حقيقة واقعة يعد مسؤولية تقع على عاتق البلدان في الأساس لكنه يتطلب أيضا إبرام شراكات جديدة وتجديد التضامن الدولي فلكل طرف مصلحة يجنيها ولكل طرف إسهام يؤديه. وسوف يتعين القيام في كل بلد بمراجعة التقدم المحرز دوريًا[108].

1.وسائل التنفيذ والشراكة العالمية للخطة الجديدة:

أكدت الأمم المتحدة الالتزام القوي نحو تنفيذ الخطة الجديدة تنفيذًا تامًا انطلاقًا بأنه لا سبيل– إلى تحقيق الأهداف، والغايات الطموحة إلا بشراكة عالمية للانخراط في تنفيذ جميع الأهداف والآليات المقترحة لخطة عام 2030[109].

على الصعيد الوطني؛ تشجع جميع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات موحدة لتلبية متطلبات تنفيذ هذه الإجراءات في أكثر وقت ممكن لدعم الانتقال إلى مرحلة أهداف التنمية المستدامة، كما تشجع الدول الأعضاء أيضا على إجراء استعراضات منتظمة للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني، ودون الوطني، على أن تقودها وتتحكم في مسارها البلدان ذاتها. وعلى الصعيد الإقليمي، ينبغي العمل على تبادل أفضل الممارسات، وإجراء مناقشات بشأن الأهداف المشتركة بما يشمل تعاون اللجان، والمنظمات الإقليمية، ودون الإقليمية.وعلى الصعيد العالمي سيضطلع المنتدى السياسي رفيع المستوى بدور مركزي في عمليات الاستعراض، وسيعمل بشكل متّسق مع الجمعية العامة، والمنتديات ذات الصلة، وسييسّر تبادل التجارب، بما يشمل النجاحات المحققة، والتحديات الماثلة، والدروس المستخلصة[110].ويلاحظ من فحص الوثائق المتعلقة بالتنمية المستدامة لما بعد 2015 أن الاهتمام بالمستويات المختلفة ليس على نفس القدر؛ حيث لوحظ ضعف الاهتمام بالتعليم العالي في مقابل مزيد من التركيز على التعليم الابتدائي، والأساسي[111].الأمر الذي يؤكد ضرورة العمل على تفعيل مبادرات أخرى تركز على التعليم العالي وتحقق استدامته.

المحور الثامن: جهود اليونسكو في تحقيق استدامة التعليم بمصر

يعرض هذا القسم الواقع الراهن للتعليم من أجل التنمية المستدامة في مصر، وتجدر الإشارة إلى أنه في أعقاب الجزء اللاحق، والخاص بالموازنة والمقارنة – ضمن مدخل بيرداي–سيتم تقديم جملة من التوصيات بكيفية الإفادة من جهود اليونسكو في تنفيذ استدامة التعليم بمصر وذلك في ضوء التحليل المقارن لجهود اليونسكو في التعليم من أجل التنمية المستدامة.

يُعد الاهتمام بالتنمية المستدامة الهدف الأسمى للمرحلة المقبلة في مصر، ولتحقيق هذا الهدف لابد من الاهتمام بالتعليم بمختلف مراحله وأركانه، وانخراط القائمين به من أساتذة، ومعلمين، وإداريين أدوات التعلم وغيرها؛ بهدف رفع نهضة المصري وتنمية الموارد البشرية، وتعزيز الانتماء لمصر ومستقبلها، وعليه ينبغي في

هذا الصدد الاستفادة بخبرات الدول الأجنبية في هذا الصدد. وقبل ذلك يعرض الجزء التالي بعض الجهود في تحقيق استدامة التعليم في مصر.

1.تجربة جامعة هليوبوليس المصرية في تحقيق استدامة التعليم:

تعتبر جامعة هل وبوليس إحدى الجامعات الخاصة المصرية التي عملت بجهد لتحقيق الاستدامة في التعليم المصري، وفي هذا الصدد أنشئت مركز التميز للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

يسعى مركز التميز من أجل التنمية المستدامة إلى إلقاء نظرة عميقة على الطرق الأساسية التي نرى بها العالم، وطرق التعلم الراهنة في المدارس، فنحن دائمًا ما نتعلم عن الحقائق الإيجابية–حقائق حول ما كان وحول الحال القائم–، ولكن نادرا ما نهتم بما ينبغي أن يحدث، وهذا فرق أساسي بين التعليم التقليدي، والتعليم من أجل التنمية المستدامة؛ فمن خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة يدرب الطلاب والمعلمين على حد سواء لا ليتخيلوا ما يمكن أن يكون فحسب، بل كيف يجب أن يكون العالم. وهذا يثير تحديهم ليروا العالم عبر عدسات جديدة حيث يرتبط كل من المجتمع، والثقافة، والاقتصاد، والبيئة بصورة متداخلة لا تقبل الانفصال. وقد تأسس المركز عام 2014؛ للعمل على تقديم هذا النوع من التعليم للمدارس، والمؤسسات التعليمية الأخرى والمجتمعات في أنحاء جمهورية مصر العربية مع تركيز خاص على المناطق المحرومة[112].

ومن ضمن إنجازات المركز في هذا الصدد ما يلي:

***دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في المدارس المنتسبة لليونسكو**

تُعد المدارس التابعة لليونسكو جزء من مبادرة مركز التميز للتعليم من أجل التنمية المستدامة الأخيرة، ولقد استهدف المركز المدارس التابعة لليونسكو في أنحاء مصر؛ لدمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار مناهجها. وبالفعل تم استهداف أكثر من 150 مدرسة وفقًا لاتفاق تم توقيعه بين المركز، ووزارة التربية والتعليم المصرية[113].

***جامعة الطفل**

يمول مشروع جامعة الطفل من أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ويهدف إلى تعزيز قدرات الطلاب وإشراكهم في بيئة الجامعة؛ حيث يُمكنهم تلقي معرفة عملية حول علوم جامعية مختلفة. ومن خلال هذا يتعرض الطلاب بطريقة جذابة لمواد دراسية حول المياه، والطاقة، وعلم المصريات، والصحة، والتنوع الحيوي، والفنون، والإنسانيات. ويتم تيسير ذلك عن طريق مركز التميز للتعليم من أجل التنمية المستدامة عبر وضع أنشطة ذات علاقة بالموضوعات المختلفة في سياق التنمية المستدامة وإثارة تحدي الطلاب للارتباط بطرق تشاركية، وجديدة وهذه الأنشطة التي وضعها المركز ستنفذ في(24) جامعة مصرية، وفي الوقت نفسه يعقد المركز دورة تدريب المدرب TOT لأعضاء هيئة التدريس في (24) جامعة، وتركز الدورة على التجديد في تقنيات التدريس التي ستنفذ خلال فصلي الجامعة الدراسيين مع الأطفال[114].

***مشروع إيديوكامب 2**

يهدف مشروع إيدوكامب**EduCamp II** إلي نشر التعليم من أجل التنمية المستدامة ودعمه في جميع أنحاء مصر من خلال ربط المدارس، والجامعات بهيكل منظم. فخلال عقد الأمم المتحدة؛ للتعليم من أجل التنمية المستدامة قامت جامعة آخن(Aachen)الألمانية بالتعاون مع جامعات ومؤسسات مصرية شريكة بتدشين مشروع أطلق عليه"إيديوكامب" أو التعليم من أجل التنمية المستدامة خارج الحرم التعليمي. وقد تم تنفيذ المشروع في ثلاث مراحل: الأولى: بدأت في الفترة من أكتوبر 2010 وحتى أكتوبر2014؛ بميزانية تقدر بنحو مليون وأربعمائة ألف يورو تحملها برنامج "تيم بوس" التابع للاتحاد الأوروبي. أما المرحلة الثانية فشملت منطقة الوراق في محافظة القاهرة ، و"زرزارة "في محافظة البحر الأحمر، وبدأت هذه المرحلة في عام 2014 بميزانية قدرها مائة ألف يورو من خلال تعاون مركز التميز بجامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة مع نظيره في الجامعة الأمريكية بالقاهرة ؛ لتقديم مقترحات تُعين في التغلب على عديد من المشكلات في مصر عبر أنشطة وأعمال تربوية تتعلق ببناء القدرات وتنميتها من خلال تعزيز الخدمات التعليمية والترفيهية في المناطق الفقيرة والمهمشة .أما المرحلة الثالثة فجاءت من خلال تقديم مركز التميز بجامعة هليوبوليس لمقترح مشروع أيديوكامب للعمل على تطوير مدرستين بمنطقة بولاق الدكرور بميزانية قدرها نصف مليون يورو[115].

وقد حقق المشروع جملة من النتائج الناجحة بمساعدة عدد من الخبراء الدوليين، على النحو التالي[116]:

*الإسهام في إعداد مواد تعليمية–"أدوات التعليم من أجل التنمية المستدامة"–وأنشطة تربط بين هذا النوع من التعليم وبين مقرات التعليم المصري القائمة.

*وضع برنامج لتدريب المعلمين، وتطويرهم، ومساعدتهم على فهم "أدوات التعليم من أجل التنمية المستدامة".

*إنشاء (7) مراكز تميز في (7) جامعات مصرية من بينها جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة، وست جامعات أخرى هي القاهرة، والزقازيق، والفيوم، والإسكندرية، وقناة السويس، والجامعة الأمريكية بالقاهرة؛ لنشر ودعم تقديم التعليم من أجل التنمية المستدامة في نظام التعليم المصري.

المحور التاسع: المناظرة، والدراسة المقارنة التفسيرية

وفقا لمدخل بيرداي، تضمن العرض السابق لجهود اليونسكو في حالات المقارنة خطوتي الوصف، والتفسير في ضوء السياق الثقافي لها. وخلال خطوة الوصف يمكن التوصل إلى فرض مبدئي مفاده: **أن الجهود التي قدمتها اليونسكو ونفذتها دول المقارنة قد أسهمت في تحقيق استدامة التعليم.** ويعرض الجزء التالي الخطوتين المتبقيتين من مدخل بيرداي، وهما: المقابلة والمناظرة، والمقارنة على النحو التالي:

1. المقابلة والمناظرة:

تتم خطوة المقابلة على مستويين: أولهما مقابلة جهود استدامة التعليم في حالات المقارنة بما جاء في الإطار النظري، وقد ورد هذا متضمنًا في عرض الجزء المتعلق بمجالات الاستدامة الثلاث كما ورد سابقًا، ولذا لن يتم تكراره هنا. ثانيهما: مقابلة واقع جهود الاستدامة في حالات المقارنة مع بعضهم البعض، الأمر الذي يُفضي إلى تحديد أوجه الشبه، والاختلاف بين الدولتين. ويوضح الجدول (2) مقابلة جهود استدامة التعليم في حالات المقارنة.

جدول رقم (2): مقابلة جهود تنفيذ استدامة التعليم في حالات المقارنة.

	كوريا الجنوبية	الصين	البرازيل	السويد
أسباب السعي إلي تحقيق الاستدامة	احتاج المجتمع الكوري إلى تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة لأن نموه الاقتصادي السريع أدى إلى اختلال التوازن بين البيئة، والاقتصاد والمجتمع.	منذ عام 2007 أصبحت الصين أكبر باعث للغازات الدفيئة في العالم ولمواجهة هذه التحديات، أصبحت التنمية المستدامة استراتيجية وطنية أساسية لحلها.	احتاجت البرازيل الدفاع عن التعليم البيئي؛ المصنف باعتباره أساس للتفكير الابتكاري، وبناء المجتمع؛ حيث يتم التركيز على العلاقة بين الإنسان والطبيعة، وعليه وجب على التعليم البيئي تحفيز التضامن والمساواة، واحترام حقوق الإنسان.	على مدى أكثر من أربعين سنة مضت، انتبهت السويد إلى العواقب البيئية السلبية المترتبة على الإنتاج، والاستهلاك السائدة داخل البلدان وبينها. وكان عليها مواجهة ذلك.
توقيت البدء	منذ إطلاق عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة2005-2014			منذ عقد مؤتمر ستوكهولم لعام 1972 بشأن البيئة البشرية
الجهات المسؤولة	*سعت كوريا لتنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة على	*وفي عام 1998، أسندت اللجنة الوطنية الصينية لليونسكو إلي فريق البحث في أكاديمية بكين للعلوم		*عينت الحكومة الوكالة السويدية للتنمية الدولية Sideفي أكتوبر 2007 لتكون

	أساس التعاون ما بين القطاعات والشبكات والوكالات الحكومية والمعاهد الوطنية والمدارس والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. *قامت ثلاث لجان رئيسية بتفعيل وتنشيط التعليم من أجل التنمية المستدامة فيها هي: اللجنة الرئاسية المعنية بالنمو الأخضر (PCGG)، والمجلس الوطني للتنمية المستدامة(NCSD)التابع لوزارة البيئة(MOE)، واللجنة الوطنية الكورية لليونسكو(KNCU) .	التربوية تنفيذ مشروع اليونسكو EPD في الصين. *تأسيس لجنة العمل الوطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في الصين، ورابطة بكين للتعليم من أجل التنمية المستدامة في ديسمبر 2002؛ للإشراف على وتنسيق عمل مشروع التعليم من أجل التنمية المستدامة التابع لليونسكو. *تعتبر اللجنة الوطنية لليونسكو في الصين مسؤول رئيس في العمل من أجل مشروع اليونسكو حول التعليم من أجل التنمية المستدامة. *يتم تنظيم، وتوجيه الأنشطة من قبل أكاديمية بكين للعلوم التربوية تحت قيادة لجنة العمل الوطنية الصينية التابعة لليونسكو ووزارة التعليم.		مسؤولة عن إنشاء معهد SWEDESD؛ ليكون مسؤولا بشكل رئيسي للترويج للتعليم من أجل التنمية. *تشجع الوكالة الوطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة من خلال ثقافتها المدارس؛ بحيث يتم منح جميع التلاميذ، والموظفين الفرصة للقيام بدور نشط في كل من صياغة أهداف التعليم المستدام وفي عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم. *ويعد المجلس الوطني السويدي لتعليم الكبار من المؤسسات الداعمة للتنمية المستدامة والتي تعمل بشكل مستقل عن الحكومة. * ومنذ عام 2007، كان المركز الإقليمي للخبرة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة في منطقة سكون جزءًا من الشبكة الدولية لتعزيز التنمية المستدامة. *يعد برنامج جامعة البلطيق شبكة دولية تجمع 225 جامعة في منطقة بحر البلطيق في شراكة تعليمية تقوم على

				التنمية المستدامةCEMUS . *يعد مركز الطلاب لدراسات البيئة والتنمية في جامعة أوبسالا مؤسسة تقدم أنشطتها في مجال التنمية المستدامة. * تعد كلية الدراسات العليا في التعليم والتنمية المستدامة هي نتيجة شراكة بحثية بين ثماني جامعات سويدية تعمل في هذا المجال. * أقيمت شبكات لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة بين المعلمين والمدربين والباحثين.
التشريعات والخطط على المستوى الوطني.	*أعلن الرئيس عن "الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة"، وأدرج وضع "خطة العمل الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة"، والسعي لتحقيقها كاستراتيجية لتحقيق الرؤية. *سنت الحكومة "القانون الأساسي حول التنمية	*في عام 1994، بعد عامين من مؤتمر الأمم المتحدة الأول للبيئة والتنمية في ريو(UNCED)، أصدرت الحكومة الصينية "أجندة الصين 21: ورقة بيضاء حول سكان الصين، والبيئة، والتنمية، في القرن الواحد والعشرين"، والتي أكدت أن التنمية المستدامة كان أولوية قصوى في أجندة التنمية والإصلاح في الصين. *اعتبر جدول أعمال القرن 21 الصيني وثيقة أساسية لتوجيه التنمية الاجتماعية والاقتصادية	*تفي مؤتمرات الشباب بعناصر الدستور الوطني البرازيلي لعام 1988، التي تؤكد حقوق الحاضر الأجيال القادمة للتعليم الجيد والبيئة الصحية والمتوازنة بيئيًا.	تم توضيح نوايا الحكومة السويدية بشأن التعليم البيئي بشكل أكثر وضوحا في عام 1990 ضمن الأحكام العامة لقانون التعليم. *وأشارت السويد صراحة إلى ما يسمى الآن البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة في وثائقها المختلفة. * قررت الحكومة السويدية، في أوائل أبريل 2002، بأنها ستستضيف مؤشرًا

	المستدامة" في أغسطس 2007 من أجل نظام التعليم من أجل التنمية المستدامة. *سن قانون تعزيز التربية البيئية في فبراير 2008 لوضع الأساس لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في مجالات التعليم البيئي. *أعلن الرئيس مبدأ "انخفاض الكربون، والنمو الأخضر" في أغسطس 2008، باعتباره مجال اهتمام المجتمع الكوري، مع إعطاء الأولوية لسياسات إنشاء مجتمع مستدام استجابة للتغيرات المناخية.	للبلد. * اعترفت الحكومة الصينية ببرنامج التنمية المستدامة و"إعادة تنشيط الأمة من خلال العلم والتعليم"كاستراتيجيات وطنية طويلة الأجل للصين في الخطة الخمسية التاسعة للصين (1996-2000)، والأهداف الطويلة المدى إلى عام 2010. *في وقت لاحق، ربطت الدولة الخطة الخمسية العاشرة للصين (2001-2005)الاستراتيجيتين الوطنيتين، واقترحت النظر إلى التعليم، والعلوم، والتكنولوجيا على أنهما قوى دافعة قوية لتسهيل التنمية المستدامة. *وفي عام 2003، صدر برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة في الصين في أعقاب الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة *في عام2003اقترحت الحكومة الصينية "المنظور العلمي للتنمية" كفلسفة تنموية وطنية تتسق مع جدول أعمال التنمية المستدامة الخاص بها، مما يساعد على إشراك التنمية المستدامة في الخطابات الرسمية.	*أكدت البرازيل على القيم والإجراءات التي يقترحها المجتمع المدني الدولي: مثل معاهدة التعليم البيئي للجمعيات المستدامة والمسؤولية العالمية، وميثاق الأرض، وجدول أعمال القرن 21 وميثاق المسؤوليات الإنسانية. *عززت النقاش حول الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة في الاجتماع المعقد فيها؛ وذلك لتعزيز العمل المتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في بلدان الشمال الأوروبي.

		*عززت "الخطط الخمسية" اللاحقة التركيز على التنمية المستدامة والتعليم كدوافع رئيسية نحو الاستدامة		
التعليم من أجل التنمية المستدامة	*أقامت الصين "خطة العمل الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة". *منذ صدور القانون الأساسي بشأن انخفاض الكربون والنمو الأخضر، سعت مجموعة PCGG إلى إدراج برنامج GGE في المناهج الدراسية الوطنية. وكجزء من هذا المسعى، أنشأت وزارة التربية والتعليم الخطة الرئيسية الثانية للتعليم البيئي (2011–2015)، وواصلت PCSD دعم التعليم من أجل التنمية المستدامة في ب رنامجGGE. * أنشأت الدولة برنامج التعليم من أجل النمو ال	*برز التعليم البيئي(EE)، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والتعليم من أجل تغير المناخ؛ كحلول مفضلة لمواجهة التغيرات المناخية، والبيئية. *عملت الصين بنشاط على تنفيذ مشروع اليونسكو للتعليم من أجل البيئة والسكان والتنمية(EPD)؛ لتعزيز الأفكار المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. *طورت الصين عددًا من السياسات، والمبادرات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، والتوعية بتغير المناخ. وكذا النهوج التعليمية المعينة على ذلك، بما في ذلك من إنشاء مدارس، ومناطق التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتطوير المناهج الدراسية، والترويج لنموذج التعليم والتعلم من أجل التعليم من أجل التنمية المستدامة، والأنشطة المواضيعية، وآليات الرصد والتقييم.	*في التعليم البيئي، يكون لكل مدرسة فرصة لتوفير مساحة للتعلم الدائم، على أساس الحوار واحترام جميع أشكال الحياة. *يمكن النظر إلى مؤتمر الأطفال والشباب كذريعة تربوية لتشجيع وتحديث النقاش المطلوب بشكل عاجل في المجتمع. *تم عقد المؤتمر الوطني الثالث خلال عامي 2008 و2009 في 11،	*ظهر مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة لأول مرة عام 2000. *في مارس 2000، اجتمع وزراء التعليم من بلدان بحر البلطيق في ستوكهولم بدعوة من الحكومة السويدية؛ بهدف إنشاء برنامج لجدول أعمال القرن 21 لبحر البلطيق والمنطقة المحيطة به، خاصة بعد أن أصبح بحر البلطيق ملوثًا بشدة؛ الأمر الذي عضد من أهمية التعليم البيئي في السويد. *تعد بداية الاهتمام بالعمل البيئي في السويد منذ عام 1967 في الوثائق التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم في عام 1972. حيث تضمنت خطة العمل من هذا المؤتمر قسمًا عن أهمية التعليم البيئي.

	أخضر GGE؛ ليشمل الاهتمام بالاستدامة بمجالاتها الثلاثة: البيئة والاقتصاد والمجتمع. * أعُدت مبادئ توجيهية لإدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج الدراسية الابتدائية والمتوسطة عن طريق مراجعة المناهج الدراسية الوطنية لعام 2007 وعام 2009 على مستوى المدرسة. *وُضعت مراجع لمدرسي المدارس الابتدائية في مجال التعليم من أجل التنمية والمبادئ التوجيهية لمعلمي المدارس في مجال التعليم المتعلق بالنمو الأخضر، جنبًا إلى جنب مع وزارة التعليم، وتغير اسم الموضوع من منهج "البيئة" في المدرسة الإعدادية والثانوية آلي "البيئة والنمو	*تم إدماج وتنفيذ التعليم البيئي لأول مرة في التعليم الأساسي *وفي عام 1996، شرعت الصين في البرنامج الوطني للدعاية والتثقيف البيئي (2010-1996)، والذي ساعد في توصيل التعليم والتثقيف البيئي داخل التعليم الجيد. * إطلاق مبادرة المدرسة الخضراء المدعومة من الدولة؛ لتشجيع المدارس في جميع أنحاء الصين على المشاركة في التعليم والتثقيف البيئي في عام 1997. *تأسيس مبادرة المعلمين البيئيين على مستوى الدولة (EEI)لتعزيز التثقيف البيئي والتنمية المستدامة في المدارس الصينية. *أصدرت وزارة التعليم في عام 2003 أول سياسة توجيهية حول التثقيف البيئي في الصين – وهي المبادئ التوجيهية لتطبيق التعليم البيئي في المدرسة الابتدائية والثانوية. *ولسنوات عديدة ساعدت مجموعة مشاريع التعليم من أجل التنمية المستدامة سلطات التعليم المحلية على فهم الوضع التعليمي وخطة التنمية المحلية	670 مدرسة، بما يضم أكثر من أربعة ملايين شخص في المناقشات على مستوى المدارس والدولة. ويهتم المؤتمر الوطني الثالث بالتغيرات البيئية العالمية لجميع شبكات التعليم الثانوي في البلاد بنحو (58000 مدرسة) بهدف المساهمة في تحسين الأداء المدرسي، مشجعة إدراج الاستدامة والتحدي الاجتماعي البيئي في الخطة المدرسية والسياسية التربوية، وتعزيز دور	* تم توضيح نوايا الحكومة السويدية بشأن التعليم البيئي في عام 1990 في واحد من الأحكام العامة لقانون التعليم. *ركزت مناهج التعليم الإلزامي والثانوي في عام 1994 على القضايا البيئية. *في أعقاب مؤتمر ريو، انتشر مفهوم التنمية المستدامة في كل مكان من خلال الترويج الناجح لجدول أعمال القرن 21. وقرر وزراء التعليم الذين اجتمعوا في مارس 2000 وضع خطة عمل لتوفير التعليم والتدريب على التنمية المستدامة في منطقة بحر البلطيق. وقد عُممت الخطة على جميع المدارس الإلزامية والثانوية في السويد وعلى جميع مؤسسات التعليم العالي السويدية. *تقدم الجامعات والكليات السويدية مجموعة واسعة من البرامج والدورات في السعي إلى التعلم من أجل التنمية المستدامة حوالي ثلث جميع الدورات يناقش التنمية المستدامة في شكل ما. وقد

	الأخضر" *في عام 2009 طُورت إرشادات المعلم والمواد الإضافية التي تركز أكثر على التنمية المستدامة، والتعليم من أجل النمو الأخضر GGE. وعلاوة على ذلك. *تم الترويج لمشروعات "المدرسة الخضراء" منذ عام 2009. *لعبت اللجنة الوطنية الكورية لليونسكو دورًا ميسرًا للتنفيذ الوطني للتعليم من أجل التنمية المستدامة من خلال تنظيم حلقات عمل تدريبية للمدرسين ومنشورات توجيهية. * أطلقت اللجنة الوطنية الكورية المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في عام 2009 كهيئة تنسيق وطنية	بشكل واضح، ولمناقشة وتحليل أنواع التعليم المطلوبة بشدة لتحقيق التنمية المستدامة. *شُكِلَت مجموعة من الخبراء التربويين؛ لإجراء البحوث، وتصميم برامج التعليم من أجل التنمية. *أصدرت لجنة العمل الوطنية التابعة لليونسكو تعليمات لكل من المعلمين والطلاب بالإفادة من المعارف ذات الصلة بالتنمية المستدامة. وقد أوضحت مجموعة المشروع تحديد المواقع المستهدفة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج الدراسية والكتب المدرسية المحلية – للمدارس الابتدائية والمتوسطة في بكين. * استضافت –في العقد الماضي– مجموعة المشروع ESD تسع ورش عمل وطنية في بكين وشانغهاي وقانتو وهونغ كونغ.كما أطلقت أربعة منتديات دولية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في بكين في الأعوام 2003 و2005و2007 و2009.وقد عززت هذه المنتديات الدولية الأربعة بشكل فعال تفاعل وتماسك التعليم من أجل التنمية المستدامة بالصين.	المدرسة في بناء التعليم العام والسياسات البيئية.	وفر قانون التعليم العالي أساسًا لوثائق السياسات الخاصة التي اعتمدتها عديد من الجامعات والكليات لدعم التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ وتقدم في السويد ثلاثة كراسي لليونسكو من أجل التعليم من أجل التنمية المستدامة، مقرها في جامعة لوند، جامعة تشالمرز للتكنولوجيا وجامعة غوتنبرغ. * فقد قامت الحكومة السويدية – من خلال Sida –، منذ عام 2001 بدعم عدد من برامج التدريب الدولية(ITP)في مجال البيئة، والتعليم والتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم الرسمي، وتبنى تلك البرامج على التغيير، وزيادة فهم الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، كما أنها توفر فرصة لتبادل المعرفة والخبرات في التفاعل بين التنمية المستدامة والتعليم داخل قطاع التعليم الرسمي.	

	تابعة للعقد.			
مجالات الاستدامة: البيئة والاقتصاد و المجتمع	***في مجال المجتمع** يجدر الإشارة إلى قصة النجاح الكورية في تحقيق المبادئ والقيم التي يقدمها التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ بالتركيز على مدينة تونج يونج؛ فمنذ أن تم تصنيفها كمركز إقليمي للخبرة(RCE)من قبل الأمم المتحدة في عام 2005، أظهرت الجزيرة بوضوح كيف يمكن أن يؤدي التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى تغييرات دراماتيكية في التعليم المحلي وحياة الناس. ***وفي مجال البيئة:** شكلت كوريا اللجنة الرئاسية المعنية بالنمو الأخضر (PCGG)، وفي أغسطس 2008، أعلن الرئيس	***في المجال البيئي:** تعطي الصين مزيد من الاهتمام للبيئة على سبيل المثال، كفاءة الطاقة، والحفاظ على المياه والتربة، والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وإعادة التشجير، وما إلى ذلك، والتي تنتج تأثيرات إيجابية على تغير المناخ. ومع تزايد الاهتمام المحلي والدولي حول التنمية المستدامة والتغير المناخي، ظلت الحكومة الصينية تشارك بنشاط في التخفيف من حدة تغير المناخ وتحاول التكيف مع السياسات والبرامج في رفع الوعي العام ومعالجة قضايا التنمية المستدامة والتغير المناخي. *وفي سياق الاهتمام المتزايد بالتحديات الخاصة بالتغير المناخي، أنشأت الحكومة الصينية اللجنة الوطنية الرائدة المعنية بتغير المناخ(NLCCC) على قضاياه. في عام 2007 وأدرجت سلسلة من التقارير والسياسات والتدابير الرامية إلى التصدي لتغير المناخ في الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتنمية المستدامة. *وفي عام 2007 أطلقت الصين "البرنامج	*تفي مؤتمرات الشباب بعناصر الدستور الوطني البرازيلي لعام 1988، والتي تؤكد حقوق الأجيال القادمة في التعليم الجيد والبيئة الصحية والمتوازنة. كما يعيدون التأكيد على القيم والإجراءات التي يقترحها المجتمع المدني الدولي. ***وفي المجال البيئي:** في البرازيل، شهدت السنوات من (يونيو 2003 إلى يونيو 2010) قوة مذهلة في الاهتمام، وتعبئة الجهود نحو البيئة	***في المجال البيئي:** على مدى أكثر من أربعين سنة مضت، كانت السويد واحدة من الدول الرائدة في جذب انتباه الساسة والمواطنين على حد سواء إلى العواقب البيئية السلبية المترتبة على الإنتاج والاستهلاك السائدة داخل البلدان وبينها، وقد كان مؤتمر ستوكهولم لعام 1972 بشأن البيئة البشرية نقطة انطلاق الدور القيادي للسويد في هذا الصدد.

	مبدأ "انخفاض الكربون والنمو الأخضر"؛ باعتباره مجال اهتمام المجتمع الكوري، مع إعطاء الأولوية لسياسات إنشاء مجتمع مستدام استجابة للتغيرات المناخية. **<u>*وعلى الصعيد الاقتصادي:</u>** تعد الأزمات المالية والاحتراز العالمي وفقدان التنوع البيولوجي والفقر ونقص الغذاء والماء من المشكلات البيئية التي أثرت على الكوكب بأكمله، ولقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى "صفقة خضراء عالمية جديدة" للمساعدة في إعادة بناء وإعادة تشكيل اقتصاد الكوكب؛ لذا أشار قادة العالم بضرورة الإسراع في إنشاء اقتصاد جديد للطاقة. ومن هذا المنطلق أعلنت الحكومة	الوطني لتغير المناخ"؛ الذي يحدد الخطوط العريضة، والمبادئ، والأهداف، ومجالات العمل الرئيسية، وكذلك السياسات والتدابير للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والذي جعل الصين الدولة النامية "الأولى" في تقديم برنامج وطني للتخفيف من تغير المناخ. *في عام 2007، صدرت خطة العمل الوطنية؛ لتوفير الطاقة، وتخفيض الانبعاثات لتشجيع المجتمعات المحلية والمؤسسات والمدارس ومنظمات الشباب والجيش والحكومات والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام على المشاركة بنشاط في حفظ الطاقة. *أصدر مجلس الدولة في أكتوبر 2008 ورقة حول "التغير المناخي: سياسات وإجراءات الصين لمعالجة تغير المناخ"، والتي تناولت القضايا الرئيسية المتعلقة بالتخفيف وتكييف التغير المناخي في الصين. *وتؤكد كل من خطة الصين الخمسية الحادية عشرة (2006–2010)، والخطة الخمسية الثانية عشرة (2011–2015) على أهمية "التصدي	وفي هذه الفترة، نُفذت مؤتمرات وطنية، ودولية للأطفال والشباب من أجل البيئة في المدارس الثانوية في جميع أنحاء البرازيل، وفي وقت لاحق، في جميع أنحاء العالم، مما جعلها في نهاية المطاف نقاط مرجعية لإدارة سياسة التعليم البيئي العام. *في عام 2010 اختتمت دورة من ثلاث مؤتمرات وطنية للأطفال والشباب، بلغت ذروتها في عقد مؤتمر دولي ناجح، استهدف المؤتمر	

	الكورية عن النمو الأخضر باعتباره رؤية وطنية ستشكل كوريا خلال العقود الستة المقبلة.	الفعال لتغير المناخ العالمي" في بناء "مجتمع موفر للموارد وصديق للبيئة؛ الأمر الذي يؤكد دمج تغير المناخ رسمياً في خطط التنمية الوطنية. **<u>*وعلى الصعيد الاقتصادي والمجتمعي:</u>** *اعتبر جدول أعمال القرن 21 الصيني وثيقة أساسية لتوجيه التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. يتميز التعليم من اجل التنمية المستدامة هنا باهتمامها بإضفاء الطابع المحلي على مفهوم التنمية الاقتصادية، والاجتماعية وتبادل الخبرات في هذا الصدد بين الصين والدول الأجنبية	الدولي للأطفال والشباب تضمين البيئة لتحقيق عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة ومعاهدة التعليم البيئي للجمعيات المستدامة.	

2.الفرض الحقيقي للدراسة:

بناء على المقابلة بمستوييها، وفحص الفرض الأولي يمكن صياغة الفرض الحقيقي للدراسة، وهو: **قد** يؤدي تطبيق الآليات، والجهود التي تبذلها اليونسكو في تحقيق استدامة التعليم في كل من كوريا الجنوبية، والصين، والبرازيل، والسويد إلى تحقيق استدامة التعليم في مصر، والتغلب على المشكلات المرتبطة بقصور دور التعليم في تحقيق الاستدامة.

3.خطوة المقارنة:

تترجم هذه الخطوة هنا فيما يسمى **بالدراسة المقارنة التفسيرية**، ويعتمد تنفيذ هذه الخطوة على جملة من الآليات، ومنها:

2-1. تحديد أوجه التشابه في كل محور من محاور البحث المختارة في حالات المقارنة، وتفسيرها في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات العلاقة.

2-2. تحديد أوجه الاختلاف في كل محور من محاور البحث المختارة في حالات المقارنة، وتفسيرها في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات العلاقة.

2-3. التوصل إلى عدة معطيات تفيد في تنفيذ جهود اليونسكو؛ وسيتم الارتكاز هنا على بيان كيفية الإفادة منها في مصر.

ومن فحص الخبرات السابقة يمكن ملاحظة جملة من التشابهات وكذا بعض الاختلافات بين حالات المقارنة على النحو التالي:

*تتشابه الخبرات السابقة في تنوع الاهتمام بمجالات الاستدامة المختلفة: البيئي، والاقتصادي، والاجتماعي غير أنه تختلف فيما بينها في درجة الاهتمام بالمجالات، وأولوياتها في ذلك، فعلى سبيل المثال يحتل الجانب البيئي الأولوية في مجالات الاستدامة، ثم تعقبه بقية المجالات.

*تتشابه كل من: الصين، كوريا، السويد في إعطاء درجة عالية من الاهتمام بالمجال البيئي للاستدامة؛ فهي في هذا الصدد تقدم جُملة من المبادرات، والبرامج للتثقيف البيئي وتخص بالاهتمام قضية التغير المناخي ولعل هذا يرجع نتيجة لجُملة من التحديات والتغيرات البيئية التي واجهتها تلك الدول في تقدمها نحو تحقيق نمو اقتصادي هائل.

*تتشابه كل من: كوريا، والصين في إيلاء أهمية لمبادرات وبرامج التغير المناخي، والتوعية التربوية له ولعل هذا ينبع من ضعف الموارد الطبيعية في دول جنوب شرق آسيا التي تنتمي الهيا الخبرتين والأزمات الاقتصادية التي أثرت عليهما.

*تختلف الخبرات السابقة في ربط الاهتمامات بالاستدامة بالجانب الدولي غير أنه تأتي السويد كأفضل خبرة في هذا، ولعل هذا يعود إلى بدء الاهتمام العالمي بقضية التنمية المستدامة منذ عقد مؤتمر ستوكهولم بحيث جعلها منشأ الاهتمام.

*تُولي البرازيل المجال الاجتماعي في الاستدامة أهمية كبرى تفوق مثيلاتها من حالات المقارنة. ولعل هذا يرجع إلى تطورها ومحاولاتها لتحسين المجتمع البرازيلي، والحد من الفقر.

4.أوجه الإفادة من جهود اليونسكو في تحقيق استدامة التعليم بمصر

من خلال فحص اهتمام اليونسكو وعديد من دول العالم باستدامة التعليم، فإنه لا بد من تكثيف الاهتمام باستدامة التعليم في مصر في مجالاتها الثلاثة: البيئة، والاقتصاد، والمجتمع؛ على أن يبدأ ذلك بتكثيف الدراسات حول تعليم وسائل الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات التعليمية؛ الأمر الذي يجعلها ثقافة مجتمع وطريقة حياة تراعى التقدم الدولي وفى نفس الوقت الثقافة المحلية؛ خاصة إذا اقتنع الجميع من خلال المعرفة، والتدريب إلى أن هذا يحقق صالح المجتمع والأفراد. وهناك بعض النقاط المهمة في هذا الصدد:

*ضرورة وضع خطط عمل بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، وإعطاء الحكومة وكالات واضحة الأدوار، والمسؤوليات؛ بالتعاون مع وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي، مع ضرورة الاهتمام بالتشريعات، والتنظيمات ذات الصلة أهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة

* يجب أن يُدرك السياسيون في الحكومات المحلية والإقليمية ، وخاصة المسؤولين عن القضايا المدرسية، أن التعليم من أجل التنمية هو بُعد مهم لتحقيق الجودة

*تتطلب الهيئات والوكالات الحكومية الوطنية المساعدات، والتعاون الدوليين، في مفاوضاتها لتحقيق الدعم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.

*يجب أن تُناقش المؤتمرات التي تتناول أي جانب من جوانب الاستدامة دور التعليم في هذا الصدد وكيفية التنفيذ.

*تحتاج الجامعات إلى اعتماد سياسات للعمل المتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في المؤسسات، بالإضافة إلى مشاركتها في المناقشات مع أعضاء هيئة التدريس والباحثين بشأن الكيفية التي يمكن بها لهذه السياسة أن تنفذ لتحقق المنوط بها.

والنقطة الأخيرة في هذا الصدد تتعلق بتفسير ماهية استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030 وتفعيل العمل بها على كافة المستويات التعليمية. والأمر الذي بدأت عديد من الجامعات المصرية في ربطها بالدراسات والبحوث في هذا الصدد؛ وعلى رأسها جامعة الإسكندرية.

وعلى ما سبق، يتضح ثبوت صحة فرض الدراسة في إمكانية تحقيق استدامة التعليم في مصر، والتغلب على المشكلات المرتبطة بدور التعليم في تحقيق الاستدامة.

المحور العاشر: نتائج الدراسة، وتوصياتها

رصدت الدراسة تحليلًا ناقدًا لجهود اليونسكو في تحقيق استدامة التعليم، وخرجت بجملة من النتائج، والتوصيات على النحو التالي:

1.نتائج الدراسة:

- أكدت اليونسكو على دور التعليم الهام في تنمية المجتمعات، ومسؤولياته في تعزيز التنمية وثقافة السلام.
- يُستخدم التعليم كأداة هامة للربط بين مجالات الاستدامة المختلفة: التنمية، والمجتمع، والاقتصاد؛ لضمان التحقيق المتكامل لها.
- يَمكن للشركاء من جميع المستويات الإسهام في تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.
- أكدت اليونسكو على التزامها بتنفيذ مجالات الاستدامة، ومتابعتها من خلال وضع جملة من الاستراتيجيات ضمن خطة التنفيذ الدولية.
- برغم الجهود التي تبذلها اليونسكو في عمل أطر وخطط للتنمية المستدامة؛ والتي تطبقها منظمات المجتمع المدني، والمنظمات المحلية، والإقليمية والدولية ومؤسسات التعليم النظامي وغير النظامي، إلا أنه يلحظ أن هذه الجهود مازالت مشتتة ونتائجها غير متوافقة مع المتوقع منها.
- مازال المجال البيئي يحظى بمزيد من الاهتمام في تنفيذ مجالات التنمية المستدامة، إلا أنه تسعى اليونسكو دوما للتأكيد على ضرورة تضافر المجالات المختلفة للاستدامة.
- تكشف الدراسة عن التواجد المكثف للتعليم من أجل التنمية في وثائق السياسات الوطنية للدول خاصة مع تحديد هيئات التنسيق الوطنية.
- تكشف الدراسة عن التواجد المكثف للتعليم من أجل التنمية المستدامة في وثائق السياسات الوطنية للدول، خاصة مع تحديد هيئات التنسيق الوطنية.
- بَّينت التقييمات المختلفة لتنفيذ مبادئ الاستدامة درجات متفاوتة في نجاح تلك الجهود.
- وضعت اليونسكو عام 2015جُملة من الأهداف الجديدة لتكون محور التنفيذ في المستقبل القريب.
- تزايد الاهتمام بتنفيذ مجالات التنمية المستدامة في مصر، وعَهِدَ ذلك إلى جملة من المؤسسات الأكاديمية مثل المراكز، والمشروعات المتخصصة أو دمج السياسات داخل المؤسسات، والنهوج القائمة.

2.توصيات الدراسة ومقترحاتها:

على ما سبق تقدم الدراسة جُملة من التوصيات والمقترحات المتعلقة بمصر على النحو التالي:

- ❖ العمل على تعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة من قبل الحكومات، والقطاع الخاص.
- ❖ العمل على وضع جملة من الخطط الإجرائية التنفيذية على مستوى الدولة، والمحافظات، والمحليات لخدمة أهداف التنمية المستدامة.
- ❖ رسم أطُر تنفيذية على مستوى التعليم تترجم الجهود المبذولة في تحقيق الاستدامة.
- ❖ إدراج جملة من الأنشطة المختلفة لتنفيذ استدامة التعليم وفقًا للمؤسسات التعليمية المختلفة.
- ❖ ضمان تحديد جُملة من الآليات، والمؤشرات؛ لتقييم التقدم في تنفيذ استدامة التعليم؛ تطبيقًا لقواعد المحاسبة على المستوى القومي في كافة مستويات وأنواع التعليم المختلفة.
- ❖ ضرورة العمل على تنفيذ الأهداف الجديدة لليونسكو فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، والصادرة عام 2015.
- ❖ السعي لإقرار خطة عالمية تحويلية؛ تشمل الأهداف الإنمائية السبعة عشر الجديدة في محاولة لتحفيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

هوامش البحث

[1] Tarah Wright ,"The Evolution of Sustainabilty Declartions in Higher Education" in **Higher Education and the Challenge of Sustainability: Problematics, Promise and Practice**, Peter Blaze Corcoran & Arjen E.J. Wals (Eds.),(Netherlands: Kluwer Academic Publishers,2004).7.

[2] Tarah S.A. Wright,"Definitions and frameworks for environmental sustainability in higher education" in **Higher Education Policy**,15 :(2002),105-111.

[3] Alexandra Ryan and Daniella Tilbury ,Peter Blaze Corcoran ,Osamu Abe,"Sustainability in higher education in the Asia-Pacific: developments, challenges, and prospects ",in **International Journal of Sustainability in Higher Education** , Vol. 11 No. 2, Japan, 4 January 2010,113.

[4] Secretary General,"**UGANDA:EDUCATION FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT IMPLEMENTATION STRATEGY Uganda National Commission for UNESCO**", (Uganda National Commission for UNESCO, 2010), 10.

[5] United Nations ," **Learning from each other: achievements, challenges and ways forward:Third evaluation report of the UNECE Strategy for Education for Sustainable Development**", Economic and Social Council, Economic Commission for Europe ,Committee on Environmental Policy, United Nations Economic Commission for Europe Steering Committee on Education for Sustainable Development ,Eleventh meeting,(Geneva, Preparations for the United Nations Economic Commission for Europe High-level Meeting of Education and Environment Ministries in 2016: official substantive documents for consideration at the High-level Segment on Education for Sustainable Development,9 December 2015).20.

[6]Walter Leal Filho,"Education for Sustainable Development in Higher Education:Reviewing Needs", In **Transformative Approaches to Sustainable Development at Universities**, World Sustainability Series, W. Leal Filho (ed.),(Switzerland :Springer International Publishing, 2015), DOI 10.1007/978-3-319-08837-2_1,7.

[7] إبراهيم أنيس،وأخرون:"**المعجم الوسيط**"،(القاهرة:مجمع اللغة العربية،مكتبة الشروق الدولية،2004 ،ط4)،956.

[8] المرجع السابق:350.

[9] أمين النبوي." التعاون التربوي الدولي في القرن الحادي والعشرين،رؤية مستقبلية"في مجلة **التربية**:مصر،العدد الاول، المجلد الرابع،مارس 2001):111.

[10] الموقع الرسمي لمنظمة اليونسكو http://www.unesco.org

[11] اليونسكو ،**لمحات عن اليونسكو**:باريس، 1974،ب.ص).

[12] حسن بن ابراهيم الهنداوي," **التعليم وإشكالية التنمية**"،(قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،2008)،75.

[13] رمزي أحمدعبد الحي،"**التعليم العالي والتنمية:وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة** "،(الاسكندرية :دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2006)،36-37.

[14] United Nations Educational Scientific and Cultural Organization," Education for Sustainable Development in Action" in **Education for Sustainable Development SOURCEBOOK**,UNESCO Education Sector, Learning & Training Tools N°4 **",**(United Nations Educational Scientific and Cultural Organization**,** 2012),5.

[15] محمد صبري الحوت،ناهد عدلي شاذلي" **التعليم والتنمية**"،(القاهرة :مكتبة الانجلو المصرية،2007)،24-26 ،27.

[16] The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization," The UN Decade of Education for Sustainable Development" in **Shaping the Education of Tomorrow: 2012 Report on the UN Decade of Education for Sustainable Development**", 10-11.

[17] United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization," What is Sustainable Development?" in **Education for Sustainable Development: SOURCEBOOK**, (Paris: UNESCO, 2012), 6-7.

[18] Walter Leal Filho,"**Education for Sustainable Development in Higher Education: Reviewing Needs**", 3-4.
[19] Walter Leal Filho,"**Education for Sustainable Development in Higher Education: Reviewing Needs**", 3.
[20] United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization," What is ESD?" in **Education for Sustainable Development: SOURCEBOOK,** (Paris: UNESCO, 2012), 33.
[21] Filho**,"Education for Sustainable Development in Higher Education: Reviewing Needs**", 3.
[22] United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization," What is ESD?" 33.

[23] الأمم المتحدة،" استراتيجية **لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لاوروبا للتعليم من اجل التنمية المستدامة** "،(المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،اللجنة الاقتصادية لاوروبا،لجنة السياسة البيئية، الاجتماع الرفيع المستوى لوزارت البيئة و التعليم ،(فيلنيوس ،17-18 مارس 2005)،7 .

[24]Hans van Ginkel, For our common future:education for sustainable development in **TOMORROW TODAY,** (The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2010), 30.

[25]Supachai Yavaprabhas," ASEAN higher education and sustainable development" in **TOMORROW TODAY**, (The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2010), 66.

[26] Ginkel,"**For our common future:education for sustainable development",** 29.
[27] The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization," The UN Decade of Education for Sustainable Development" in **Shaping the Education of Tomorrow: 2012 Report on the UN Decade of Education for Sustainable Development"**,18.
[28]Yoko Mochizuki and Audrey Bryan,"Climate Change Education in the Context of Education for Sustainable Development:Rationale and Principles" in **Journal of Education for Sustainable Development**. www.sagepublications.com.Vol 9(1) (2015):4-7.
[29] Mochizuki and Bryan,"**Climate Change Education in the Context of Education for Sustainable Development:Rationale and Principles**" ,7-8.
[30]Jeppe Lوssَe and Yoko Mochizuki ," Recent Trends in National Policy on Education for Sustainable Development and Climate Change Education " in **Journal of Education for Sustainable Development** 9:1 (2015):28.
[31] Mochizuki and Bryan,"**Climate Change Education in the Context of Education for Sustainable Development:Rationale and Principles**",5.
[32] Mochizuki and Bryan,"**Climate Change Education in the Context of Education for Sustainable Development:Rationale and Principles**", 14.
[33] Lوssَe and Mochizuki ," **Recent Trends in National Policy on Education for Sustainable Development and Climate Change Education**,33-34.

[34]Lوssَe and Mochizuki **," Recent Trends in National Policy on Education for Sustainable Development and Climate Change Education**,29,34.

[35]Nancy Walters," Sustainable school feeding" in **TOMORROW TODAY**, (The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2010), 34.

[36]Lavinia Gasperini," How the Education for Rural People policy contributes to sustainable development" in **TOMORROW TODAY**, (The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2010), 38.

[37]Training and Capacity-building Branch, UN-HABITAT ,"Education for sustainable cities " in **TOMORROW TODAY**, (The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2010), 42.

[38]Kang Sangkyoo ,"Unlocking the potential of ESD for green growth" in **TOMORROW TODAY**, (The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2010), 49-50.

[39] Ingrid Pramling Samuelsson ,"The foundations of ESD in early childhood education" in **TOMORROW TODAY**, (The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2010), 183-184.

[40] The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization," **The UN Decade of Education for Sustainable Development**, 32

[41] Ibid, 33.

[42] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.**المؤتمر العالمي للتعليم العالي التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين:الرؤية والعمل**،1998)،73.

[43] – منظمة اليونسكو ، **مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم العالي في معالجة التحديات العالمية :إشعار من اليونسكو إلى وسائل الإعلام(نداء للتصدي للتحديات العالمية في افتتاح مؤتمر اليونسكو للتعليم العالي).**

.http://www.unesco.org/new/ar/unesco

– اليونسكو،"**بيان المؤتمر العالمي للتعليم العالي 2009:الديناميات الجديدة في التعليم العالي والبحث من أجل التغير المجتمعي والتنمية**"،(اليونسكو: باريس 5–8 يوليو)،1–6.

[44] الحوت، شاذلي" التعليم والتنمية"،47-50.

[45] Ginkel,"**For our common future: education for sustainable development** " ,30.

[46] William Scott," Education for Sustainable Development (ESD): A Critical Review of Concept,Potential and Risk" in Schooling for Sustainable Development in **Europe,Schooling for Sustainable Development** 6, R. Jucker, R. Mathar (eds.), DOI 10.1007/978-3-319-09549-3_4 (Switzerland: Springer International Publishing, 2015), 5.

[47] The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization," NEW FORMS OF TEACHING AND LEARNING FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT: General Trends"in **Shaping the Education of Tomorrow: 2012 Report on the UN Decade of Education for Sustainable Developmen**t",(United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization,2010),41.

[48] United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization," Reorienting Curriculum to Address Sustainability" in **Education for Sustainable Development :SOURCEBOOK**, (Paris:UNESCO, 2012),8-14.

[49] Margarita Pavlova and Tatiana Lomakina," Sustainable Development as a World-view: Implications for Education" in **Sociological and Philosophical Perspectives on Education in the Asia-Pacific Region, Education** in the Asia-Pacifi c Region: Issues, Concerns and Prospects 29, DOI 10.1007/978-981-287-940-0_4 , C.-M. Lam, J. Park (eds.), (Singapore: Springer, 2016), 43-44.

[50] منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ،" **التعليم من أجل التنمية المستدامة**"،(اليونسكو:5–11يونيو 2006)،1.

[51] هيئة هيئة التحرير،"عقد الامم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة"،في مجلة **التربية** (البحرين،العدد 17،فبراير 2006):112.

[52] Mark Richmond," Envisioning, coordinating and implementing the UN Decade of Education For Sustainable Development" in **TOMORROW TODAY**, (The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2010), 20.

[53] هيئة التحرير،" **عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة** "،112–113.

[54] المرجع السابق،108–109

[55] الأمم المتحدة،" ٢٨٨ – **المستقبل الذي نصبو إليه**" في الجمعية العامة،الدورة السادسة والستون،البند ١٩ من جدول الأعمال،(تخذته الجمعية العامة،11 سبتمبر 2012) ،19.

[56] الأمم المتحدة،"**تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة** "،94.

[57] Arjen Wals," **Review of Contexts and Structures for Education for Sustainable Development Learning for a sustainable world /2009: Learning for a Sustainable World**",United Nations Decade of Education for Sustainable Development (DESD, 2005-2014),(UNESCO, Section for DESD Coordination Division for the Coordination of /United Nations Priorities in Education,2009),40.

[58] هيئة التحرير،" **عقد الامم المتحدة للتعليم من اجل التنمية المستدامة** "،110.

[59] الامم المتحدة،"**تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة** "،86-87.

[60] Arjen Wals," **Review of Contexts and Structures for Education for Sustainable Development Learning for a sustainable world /2009: Learning for a Sustainable World**", 43.

[61] لمزيد من التفاصيل انظر:الأمم المتحدة،" ٢٨٨ – **المستقبل الذي نصبو إليه**" في الجمعية العامة،الدورة السادسة والستون، البند ١٩ من جدول الأعمال،(اتخذته الجمعية العامة ،11 سبتمبر 2012)،21-22.

[62] Mark Richmond," **Envisioning, coordinating and implementing the UN Decade of Education for Sustainable Development**",20.

[63] Margarita Pavlova and Tatiana Lomakina," Sustainable Development as a World-view: Implications for Education ", in **Sociological and Philosophical Perspectiveson Education in the Asia-Pacific Region**, Education in the Asia-Pacifc Region: Issues, Concerns and Prospects 29, DOI 10.1007/978-981-287-940-0_4, (Singapore: Springer, 2016), 43-44.

[64] Mark Richmond," **Envisioning, coordinating and implementing the UN Decade of Education For Sustainable Development**", 21.

[65] الامم المتحدة، "**موجز الاجتماع الاول للمنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة**" في الدورة الثامنة و الستون . البند 19 (أ) من جدول الاعمال – تنفيذ جدول اعمال القرن 21 و برنامج مواصلة تنفيذ جدول اعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة،الجمعية العامة،الدورة الثامنة والستون.(الامم المتحدة :13 نوفمبر 2013)، 1-2، 5.

[66] The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization," **UNESCO Roadmap** for Implementing the Global Action Programme on **Education for Sustainable Development**", (France: UNESCO, 2014), 33.

[67] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ،" **إعلان آيشي – ناغويا بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة**"، في المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة،(اليابان:8-10 تشرين الثاني /نوفمبر 2014)،1-2.

[68]The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization," **UNESCO Roadmap** for Implementing the Global Action Programme on **Education for Sustainable Development**", 27.

[69] Ibid,29.

[70] Junghee Sung,"Climate Change Education and Education for Sustainable Development in the Republic of Korea: A Status Report " in **Journal of Education for Sustainable Development** 9:1 (2015):79.

[71]Kang Sangkyoo," Unlocking the potential of ESD for green growth in **TOMORROW TODAY**, (The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2010), 49.

[72] Sung,"**Climate Change Education and Education for Sustainable Development in the Republic of Korea: A Status Report** ", 79-80.

[73]Sung,"**Climate Change Education and Education for Sustainable Development in the Republic of Korea: A Status Report** ", 80-81.

[74]Ibid,82-83.

[75]Junghee Sung,"**Climate Change Education and Education for Sustainable Development in the Republic of Korea: A Status Report** ",84-85.

[76] Sangkyoo ,"**Unlocking the potential of ESD for green growth",**50.

[77]Sangkyoo ,"**Unlocking the potential of ESD for green growth**",51.

[78] Qingqing Han," Education for Sustainable Development and Climate Change Education in China:A Status Report" in **Journal of Education for Sustainable Development** 9:1 (2015): 62-63.

[79] Han," **Education for Sustainable Development and Climate Change Education in China:A Status Report"**63-64.

[80] Han," **Education for Sustainable Development and Climate Change Education in China:A Status Report**",64-65.

[81] Han," **Education for Sustainable Development and Climate Change Education in China:A Status Report**",65.

[82] Ibid,66.
[83]Han," **Education for Sustainable Development and Climate Change Education in China:A Status Report**",66-68

[84] Shi Gendong,"Promoting education for sustainable development in China "in **TOMORROW TODAY**, (The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2010),58-59.

[85] Gendong,**Promoting education for sustainable development** ",60-61.

[86] Christiano Nogueira,"Education for Sustainable Development and Conceptions of Environmental Education in Brazil: Possible Approaches" in **Journal of Education for Sustainable Development** 12:1 (2018), 49.

[87] Rachel Trajber," Let's take care of the planet:education for sustainable societies"in **TOMORROW TODAY**, (The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2010), 76-78.

[88] Rachel Trajber," **Let's take care of the planet:education for sustainable societies**"76-78.
[89] Marie Neeser, "Sweden's pioneering role in education for sustainable development"in **TOMORROW TODAY**, (The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2010),90.

[90] Carl Lindberg, "Structural solutions for ESD in Sweden" in **TOMORROW TODAY**, (The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2010), 92.
[91] Lindberg**, "Structural solutions for ESD in Sweden**" ,92.

[92] Ibid,92.
[93] Marie Neeser, **Sweden's pioneering role in education for sustainable development** ",90-91.

[94] Ibid,92.

[95] Marie Neeser, **"Sweden's pioneering role in education for sustainable development** ",90.
[96] JIM TAYLOR AND MARIE NEESER,"Sweden's International Training Programme in Education for Sustainable Development Enables Students to Change Institutions" in **Journal of Education for Sustainable Development** 6:1 (2012):149-150.

[97] JIM TAYLOR AND MARIE NEESER,"**Sweden's International Training Programme in Education for Sustainable Development Enables Students to Change Institutions**",149-150

[98] Gerhard de Haan, Inka Bormann, Alexander Leicht," **Introduction: The midway point of the UN Decade of Education for Sustainable Development: current research and practice in ESD**", Published online: 9 June 2010, 2010,201.

[99] Yukihiko Oikawa," Education for Sustainable Development: Trends and Practices"in, **Education for Sustainable Development and Disaster /Risk Reduction, Disaster Risk Reduction: Methods, Approaches and Practices**, Yukihiko Oikawa, R. Shaw and Y. Oikawa (eds,), DOI 10.1007/978-4-431-55090-7_2, (Japan: Springer, 2014), 17.

[100] The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization," **The UN Decade of Education for Sustainable Development**",12.

[101] The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization**," PROTOTYPE GLOBAL SUSTAINABLE DEVELOPMENT REPORT"**,(New York**:** United Nations Department of Economic and Social Affairs,Division for Sustainable Development ,2014),12.

[102] The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization," **PROTOTYPE GLOBAL SUSTAINABLE DEVELOPMENT REPORT**",13.

[103] Ibid, 15.

[104] Ibid,16.

[105] UNITED NATIONS," **Ten years of the UNECE Strategy for Education for Sustainable Development Evaluation report on the implementation of the UNECE Strategy for Education for Sustainable Development from 2005 to 2015** ",(New York and Geneva: UNECE UNITED NATIONS ECONOMIC COMMISSION FOR EUROPE,2016),9-11,15.

[106] Anthony C. Ice, Jeremy Brown and Ali Wad Haleeb," Education and Sustainable Development in Oman: The Contribution from Higher Education" in **Transformative Approaches to Sustainable Development at Universities :Working Across Disciplines**, World Sustainability Series,Walter Leal Filho (ed.,), (Switzerland: Springer,2015), P449,463.

[107] Andy Johnston," **HIGHER EDUCATION FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT Final Report of International Action Research Project** ", (the OECD: e OECD from Forum for the Future, October 2006 – March 2007), 15, 21.

[108] الامم المتحدة ،" **الأهداف الإنمائية المستدامة. سبعة عشر هدفا لتغيير عالمنا: إطلاق خطة جديدة للتنمية المستدامة لتوجيه أعمال التنمية في السنوات الخمس عشرة المقبلة** "،2016، 1-2.

[109] الأمم المتحدة ،" **تحويل عالمنا :خطة التنمية المستدامة لعام 2030**" ، الجمعية العامة، الدورة السبعون، البندان 15 و 116 من جدول الأعمال ، قرار اتخذته الجمعية العامة في 25 أيلول/سبتمبر 2015 ،21 اكتوبر 2015،38.

[110] الامم المتحدة ،" **تحويل عالمنا :خطة التنمية المستدامة لعام 2030**"،45-46.

[111] انظر وثيقة بعنوان " **التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد عام 2015 تبدأ بالتعليم**".اعدت الوثيقة من أجل دعم المبادرة العالمية بشأن "التعليم أولا "

http://ar.unesco.org/node/250721

https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/ بتاريخ 18 فبراير 2016

[112] جامعة هليوبوليس .**مركز التميز من أجل التنمية المستدامة** ، متوفر خلال الرابط الالكتروني :

http://www.hu.edu.eg/ar/coe/

[113] المرجع السابق

[114] جامعة هليوبوليس .**مركز التميز من أجل التنمية المستدامة** ، ومتوفر خلال الرابط الالكتروني :

http://www.hu.edu.eg/ar/coe/

[115] أمينة التيتون ،"دور مركز التميز بجامعة هليوبوليس في نشر التعليم من أجل التنمية المستدامة بالتركيز على مشروع ايديوكامب (Edu-Camp)" في المؤتمر الدولي الاول لكلية التربية –جامعة عين شمس بعنوان **توجهات استراتيجية في التعليم – تحديات المستقبل** – مصر ،مجلة كلية التربية –جامعة عين شمس .العدد 40 (سبتمبر2016):114، 119-120 ،122 ،124.

[116] أمينة التيتون ،"دور مركز التميز بجامعة هليوبوليس في نشر التعليم من أجل التنمية المستدامة بالتركيز على مشروع ايديوكامب (Edu-Camp)" في المؤتمر الدولي الاول لكلية التربية –جامعة عين شمس بعنوان **توجهات استراتيجية في التعليم – تحديات المستقبل** – مصر ،مجلة كلية التربية –جامعة عين شمس .العدد 40 (سبتمبر2016):115.